



المزراه الفقائد المرابعين

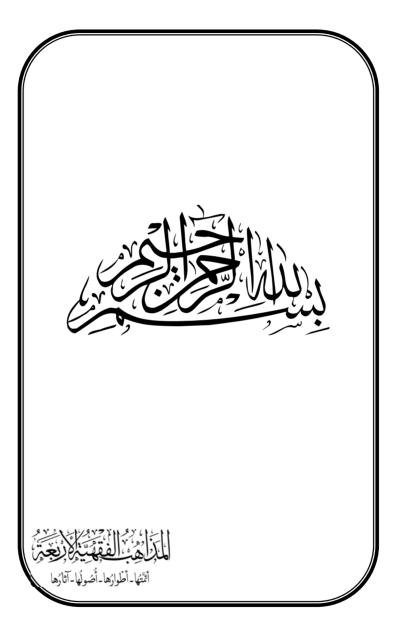
أمَّتَها- أطوارُها- أصولُها- آثارُها

تأليف وحُدَةِ البَحْثِ العِلْمِيِّ بإدَارَةِ الإِفْتَاءِ

راجعه

الشيخ/ علي خالد الشَّر بجي الشيخ/ عدنان بن سالم النهَّام

أ.د/ أحمد الحجّي الكُردي د/ بوميّة بن محمد السعيد



أهدافنا

- ج بيان الحكم الشرعي لكل ما يعرض للمسلم من مسائل ونوازل وقضايا مستجدة.
 - 🏶 نشر الثقافة الفقهيَّة المؤصلة بين أفراد المجتمع.
- القضايا الإسلامية بما يتفق مع روح الإسلام وسهاحته.
- الجتهاد على أساس تنوع الاجتهاد وتعدد الآراء في المسائل المختلفة.
- الأئمة والخطباء ثقافة فقهية متخصصة تؤهلهم للإجابة على أسئلة الجمهور واستفساراتهم.
- المجتمع مشاركة فقهية في المناسبات والمواسم، وذلك من خلال إصدار المطويات وغيرها والتي تتناول هذه المناسبات من الوجهة الشرعية.
- الساحة على الساحة في القضايا التي تطرأ على الساحة وتهم المجتمع وتشغله وتدعو الحاجة إلى معرفتها وبيان الحكم الشرعى فيها.
- الاعتناء بالمهتدين الجدد من حيث إشهار إسلامهم وإهداؤهم الكتب النافعة بلغاتهم.

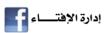
إدارة الإفتاء

مِّفُوقِ لِالطَّبِّ عِ مِحْفُوظَهُ الطبعبة الأولى

١٤٣٦هـ/ ١٠١٥م



مــوقع الإدارة www.islam.gov.kw/eftaa







للمراسلة: دولة الكويت - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - ص.ب: ١٣ الصفاة ١٣٠١١ فاكس: المراسلة - ٢٢٤ البريد الإلكتروني: eftaa@islam.gov.kw - البريد الإلكتروني: ٢٢٤ البريد الإلكتروني:



الحمد لله ربِّ العالمين، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له وليُّ الصالحين، وأشهد أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه المبعوث رحمة للعالمين، عليه أفضل الصّلاة وأزكى التَّسليم، أمَّا بعد:

فقد دأبت إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة على تقديم ما هو مهمُّ لطالب العِلم الشرعيِّ؛ ممَّا يزيد في فهمه لمسائل الشريعة، ويُقوِِّي مَلكته العِلميَّة .

و لما كان طالبُ العلم لا يَستغني عن مُدارسة كتب المذاهب الفقهيّة؛ - لا سيّا الأربعة المشهورة منها-، ومعرفة المعتمد منها من غير المعتمد؛ قامت وحدةُ البحث العلميِّ بإدارة الإفتاء بتأليف هذا الكتاب، الموسوم بـ (المذاهب الفقهيّة الأربعة؛ أنمّتها-أطوارها-أصولها-آثارها)؛ لتضع بين يدي القارئ الكريم دراسة علميّة مركّزة لكلِّ مذهب من المذاهب الفقهيّة الأربعة التي بقيت، وحَظِيَت بالاهتهام من بين باقي المذاهب التي اندرست على مرّ الأزمان والدُّهور؛ حيث دُوِّنت، وأُصِّلَت أُسُسُها، وقُعِّدت آراءُ علمائها، ووُضِعت والدُّهور؛ حيث دُوِّنت، وأُصِّلت أُسُسُها، وقُعِّدت آراءُ علمائها، ووُضِعت



لها الضوابط والمعايير التي تُبيِّن المعتمد منها والمفتى به، من غيره من الأقوال غير المعتبرة.

فتناول الكتابُ كلَّ مذهبٍ على حِدَةٍ؛ من حيث معرفةُ أئمَّتِه، وكتبِه، وأصولِه، ومصطلحاتِه التي توضِّح دِلالاتِ ألفاظِه ورموزِه ...إلخ.

ثمَّ عرضت الإدارة ما كُتِبَ على علماء مختصِّين في كلِّ مذهب من المذاهب الأربعة؛ فقاموا مشكورين بمراجعته، واستدراك ما ينبغي استدراكه. وقد نشرنا في مقدِّمة كلِّ مذهبٍ كلمة العالم الفاضل الذي قام بمراجعته؛ فخرج هذا الكتاب بهذه الصورة، التي قصدنا بها تعليم المبتدئ، وتذكرة المنتهي، سائلين الله تعالى أن يؤتي الكتاب ثمرته، وأن ينفع به طُلَّاب العلم ومحبيه.

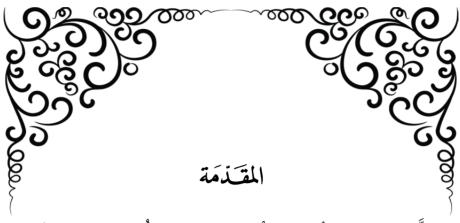
وقد شارك في هذا العمل كلُّ من:

الشيخ/ تركي عيسى المطيري رئيساً.
الدكتور/ أيمن محمد العمر عضواً.
الشيخ/ نور الدين عبد السلام مسعي عضواً.
الشيخ/ أحمد عبد الوهاب سالم عضواً.
الدكتور/ محمود محمد الكبش عضواً.

وصلى الله وسلَّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إدارة الإفتاء





إنَّ الحمدَ لله نحمدُه ونستعينُه ونستغفرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا، ومن سيِّئات أعمالنا، من يَهدِه الله فلا مُضلَّ له، ومن يُضْللْ فلا هادِيَ له، وأشهدُ أن لا إله إلا اللهُ، وحدَه لا شريكَ لهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، القائل: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»(١)؛ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وعلى القائل: «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ»(١)؛ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ، وعلى الله، وصحبِه أجمعينَ.

أمّا بعدُ: فإنّ المذاهب الفقهيّة الأربعة هي المذاهب الّتي تلقّتها الأمّة بالقبولِ جيلاً بعد جيلٍ؛ فكان عليها مدارُ الفتوى في عامّة بلادِ المسلمين، وإليها المرجعُ للفصلِ بين المتنازعِينَ في المحاكمِ الشرعيّةِ، وعليها المعوّلُ في التدريسِ بالمدارِسِ النّظاميّة، والحلقاتِ المسجديّة، وبها تفقّه علماءُ الإسلام؛ على اختلافِ مدارِسهم، ومشارِبهم، وإليها انتسبُوا؛ حتى صار تمييزُهم بنسبتِهم إليها أمراً مهيًّا، وخاصّةً في كتبِ التواريخِ والتراجم، والمشيخاتِ والمعاجم.

⁻⁻⁻(١) أخرجه البخاريُّ (ح ٧١)، ومسلم (ح ٢٤٣٦).



وما ذلك إلّا لما تميّزت به مذاهبهم عن غيرها؛ من جلالة أصحابها، وصحّة المنقولِ عن أئمّتها، واستقرارِ أحكامِها، وتحريرِ الأقوالِ فيها، ومعرفة مشهورِها من شاذّها، وصحيحِها من ضعيفِها، فضلاً عن قوّة أصولها، وانضباطِ قواعدِها، ووُضوحِ الدَّليلِ والمأخذِ لسائرِ فروعِها، وعناية العلماءِ المنتسِينَ إليها بخدمَتِها، وتنقيحِها، والاحتجاجِ لصحَّةِ أقوالها، والتخريجِ على نصوصِها، وقواعدِها، وما إلى ذلك؛ ممّا جعل اعتهادَ غيرِ مذاهبِهم مسلكاً عامًا للتفقُّهِ في الدِّينِ؛ خروجاً عن الجادَّة بلا رَيْبِ، ولا مَيْنٍ.

وإلى هذا المَلحَظ المهم، والمدرَك الدَّقيقِ أشارَ الحافظُ ابنُ رجبٍ بَحَمْاللَهُ بقوله: «فاقتضتْ حكمةُ الله -سبحانه - أنْ ضبَط الدِّينَ وحفِظَه: بأن نصب للناسِ أئمَّة مجتمعاً على علمِهم، ودرايتهم، وبلوغِهم الغاية المقصودة في مرتبة العلم بالأحكام والفتوى؛ من أهل الرأي والحديث. فصار الناسُ كلُّهم يعوِّلون في الفتاوى عليهم، ويرجعُون في معرفةِ الأحكام إليهم. وأقام اللهُ من يضبِطُ مذاهبَهم، ويحرِّرُ قواعدَهم؛ حتى ضُبط مذهبُ كلِّ إمامٍ منهم وأصولُه، وقواعدُه وفصولُه، حتَّى تردَّ إلى ذلك الأحكامُ، ويُضبَط الكلامُ في مسائل الحلالِ والحرام»(۱).

إلى أن قال: «...أنَّ مذاهبَ غيرِ هؤلاءِ لم تشتَهِرْ، ولم تنضبِطْ؛ فربَّما نُسِبَ

⁽١) (الردُّ على من اتَّبع غير المذاهب الأربعة) (٢/ ٦٢٤ - مجموع رسائل ابن رجب). ونحو هذا قال العلَّامةُ المرداويُّ في (التحبير شرح التحرير) (١/ ١٢٨).



₹

إليهِم ما لم يقُولُوه، أو فُهم عنهم ما لم يريدُوه، وليس لمذاهبِهم من يذبُّ عنها، وينبِّه على ما يقعُ من الخَلل فيها؛ بخلافِ هذِه المذاهبِ المشهورةِ»(١).

إضافةً إلى هذا؛ فقد امتازت أقوالُ هذه المذاهبِ في المسائلِ الخلافيَّة، واختياراتُهمُ الحُكميَّةُ بالموافقةِ لأصولِ الشريعةِ وقواعدِها، ومقاصدِها العامَّة وروحِها؛ فلا تكادُ تجدُ الغريبَ والشاذَّ فيها؛ كما في غيرِها -كمذهب الظاهريَّة مثلاً-؛ ولهذا لا يكادُ الحقُّ في المسائلِ الشرعيَّةِ يخرُجُ عن هذه المذاهبِ الأربعةِ الفقهيَّة؛ كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة مَعَمُّاللَّكُه: «وقولُ القائلِ: لا أتقيَّدُ بأحدٍ من هؤلاءِ الأئمَّةِ الأربعةِ؛ إنْ أرادَ أنَّه لا يتقيَّدُ بواحدٍ بعينِه دونَ الباقينَ؛ فقد أحسنَ؛ بل هو الصوابُ من القولينِ، وإنْ أرادَ أنِّي لا أتقيَّد بها كلِّها؛ بل أحسنَ؛ بل هو الصوابُ من القولينِ، وإنْ أرادَ أنِّه لا يخرُجُ عن هذه الأربعةِ في عامَّة أخالفُها؛ فهو مخطئُ في الغالبِ قطعاً؛ إذِ الحقُّ لا يخرُجُ عن هذه الأربعةِ في عامَّة الشريعةِ»(۲).

ولمّا كانتِ العنايةُ ببيانِ منزلةِ هذه المذاهبِ، ومكانةِ أصحابِها، والتعريفِ بمصادرِها وأصولِها، ومصنّفاتِها وكُتبِها، واصطلاحاتِها ورموزِها من المقاصدِ الجليلةِ، والأعمالِ العلميّةِ المهمّةِ؛ أحببنا أن نُقدّم للباحثينَ في العلومِ الشرعيّةِ، وطلبةِ العلم، والمشايخِ على اختلافِ مذاهبِهم الفقهيّة: هذا الإصدارَ العلميّ الموسومَ بـ:

⁽٢) (مختصر الفتاوي المصريّة) (١/ ٥٣).



⁽١) (الردُّ على من اتَّبع غير المذاهب الأربعة) (٢/ ٢٢٦).



(المُذَاهِبُ الفقهيَّةُ الأربِعةُ: أنَّمَّتُها - أطوارُها - أصولُها - آثارُها).

وقد تضمَّن الكلامُ على كلِّ مذهبٍ: ذِكْرَ ترجمةِ إمامِه، وبيانَ اسمِه ونسبِه، ونشأتِه وطلبِه للعلم، ورحلاتِه، وشيوخِه وتلاميذه، وآثارِه ومصنَّفاتِه، ومحنتِه الشيّة وطعتْ وطفاتِه، ثمَّ أطوارَ المذهبِ، والمراحلَ العلميَّة الّتي مرَّ بها؛ من التأسيسِ والتَّكوينِ، إلى التوسُّعِ والانتشارِ؛ فالتَّنقيحِ والتَّحقيقِ والاستقرارِ، ثمَّ المدارسَ العلميَّة للمذهبِ إنْ وُجدتْ -، ثمَّ الأصولَ العامَّة للاستنباطِ في المذهبِ، ثمَّ أشهرَ الكتبِ والمصنَّفاتِ، فالمصطلحاتِ والرُّموزَ الّتي يكثر ورودُها في كتبِ المذهبِ؛ سواء تعلَّقتْ بالأئمَّةِ والأعلامِ، أو بالدَّواوينِ والمصنَّفاتِ، أو بالاختيارِ والتَّرجيح.

هذا، وقد حرَصنا في هذا الكتابِ على حسنِ التَّرتيبِ للمادَّةِ العلميَّةِ، مع رعايةِ الاختصارِ، وعدمِ الاستطرادِ قدرَ الإمكانِ، والاقتصارِ على أهم المباحثِ التي ينبغي معرفتُها في البابِ، دونَ الاستيعابِ لجميعها، فضلاً عن ملاحظةِ سهولةِ العبارةِ وسلاستِها؛ إذ القصدُ المساهمةُ في هذا الجانبِ العلميِّ المهمِّ بتقديمِ مرجع يستفيدُ منه المثقَّفونَ والمبتدئونَ، والفقهاءُ والمشايخُ والمفتُون على حدِّ سواء.

وأخيراً؛ لا نملكُ إلَّا أن نقولَ كما قال العلَّامةُ ابنُ القيِّم ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ا

«فيا أيُّما القارئُ له والناظرُ فيه، هذه بضاعةُ صاحبِها المُزْجاة مَسُوقةٌ إليك، وهذا فهمُه وعقلُه معروضٌ عليك، لك غُنْمُه، وعلى مُؤلِّفِه غُرْمُه، ولك ثمرتُه،



وعليه عائدتُه، فإنْ عَدِمَ منك حَمْداً وشُكراً، فلا يَعدَم منك عُذراً، وإن أَبَيْتَ إلَّا اللامَ؛ فبابُه مفتوحٌ. وقد:

استأثر اللهُ بالثناءِ وبال حَمْدِ، وَوَلَّى الْمَلامَة الرَّجُلا واللهُ المسؤولُ أن يجعلَه لوجهه خالصاً، وينفعَ به مؤلِّفه، وقارئه، وكاتبَه في الدنيا والآخرة، إنَّه سميعُ الدُّعاء، وأهلُ الرَّجاء، وهو حَسْبُنا ونِعْمَ الوكيل»(١). وفي الختام: نسألُ اللهَ تعالى أن يتقبَّل منا هذا العمل، وسائرَ الأعمالِ، ويعفرَ لنا ما قد يقعُ فيها من ويجعلَها جميعاً خالصةً لله ذي الكرمِ والجلالِ، ويعفرَ لنا ما قد يقعُ فيها من الزَّلَ والإِخلالِ.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمينَ وصلى اللهُ على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آلِه وصحبِه أجمعينَ

وحدة البَحث العِلميّ يادارة الإفتاء



⁽١) (طريق الهجرتين وياب السعادتين) (ص١٠).







اطّلعت بصورة خاصَّة على ما كُتب في هذا الكتاب عن مذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، فسُرِرت جدًّا لما جاء فيه من تفصيلٍ لمزايا هذا المذهب، مِنْ سَبْقٍ فيه للأئمَّة من حيث تاريخُ النَّشأة، ومن حيث التوسُّعُ في إيراد المسائل والإجابة عنها، ومن حيث الالتزامُ بالأدلَّة الشرعيَّة النصِّيَّة، وعدمُ الحروج عليها للقياس إلَّا عند الحاجة الماسَّة، وعن كثرة انتشاره بين المسلمين في كلِّ أصقاع الأرض.

بارك الله تعالى بالقائمين على هذا المشروع الرائد، وجزاهم كلَّ خير. والحمد لله رب العالمين.

أ.د. أحمد الحجّى الكُردي*

^{*} فقيةٌ حنفيٌّ ، خبيرٌ بالموسوعة الفقهيّة الكويتيّة ، عضو هيئة الفتوى بدولة الكويت ، درَّس في العديد من الجامعات؛ كجامعة دمشق، وجامعة الكويت، وغيرهما. شارك في العديد من المؤتمرات العلميّة، وله حلقة علميّة يدرِّس فيها الفقه لطلَّاب العلم. له العديد من المصنَّفات الفقهيّة؛ منها: الأحوال الشخصيّة، فقه المعاوضات، أحكام المرأة في الفقه الإسلاميِّ، بحوث في الفقه الإسلاميِّ، أحكام الحبِّج، المَدْخَل الفقهيّ، وغيرها.



يُعدُّ المذهبُ الحنفيُّ أحدَ أهمِّ المذاهب الفقهيَّة المعتمدة، وأقدمِها، والتي ذاع صيتها، وانتشر خبرها في الآفاق، وأقبل الناس عليها من كل حَدَبٍ وصَوْبٍ؛ تعلُّماً، وتفقُّهاً، وتفقيهاً، وتعبُّداً لله عَلَيْ؛ إذْ جعل سبحانه لها القبول والانتشار بين خلقه، في الوقت الذي اندثرت فيه كثير من المذاهب، وماتت بموت أصحابها.

فالمذهب الحنفيّ أحد هذه المذاهب التي كتب الله على لها البقاء والاستمرار، وتلقّتها الأُمَّة بالقبول(١).

بل هو أوسع تلك المذاهب انتشاراً، وأكثرها أتباعاً؛ حيث يبلغ عدد أتباعه اليوم أكثر من ثلث مسلمي العالم(٢).

وهذا الانتشار وذلك النموُّ راجع بعد فضل الله تعالى ومنِّه إلى أسباب

⁽٢) انظر: (المذهب عند الحنفيّة) للدكتور محمَّد إبراهيم أحمد على (ص٢٥).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان) للدكتور أحمد سعيد حوَّى (ص٧٩).

عِدَّة ذكرها بعض العلماء(١).

وفي هذا البحث نحاول التعرُّف على المذهب الحنفيِّ عن قُربٍ، وذلك بالنظر إلى عِدَّة جوانب وَفق المطالب التالية:

المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب.

المطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة.

المطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب.

المطلب الرابع: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيّة.

المطلب الخامس: أشهر مصنَّفات المذهب.

>>3%€K€

⁽١) انظر ما كتبه في ذلك الشيخ محمَّد أبو زهرة في كتابه (تاريخ المذاهب الإسلاميَّة) (ص ٣٦٤).







أولًا: اسمه ونسبه وولادته:

هو أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت بن زُوطَى (١) بن مَاه التيميّ الكوفي (٢)، إمام اللَّة، وفقيه الأمَّة، أحد أئمَّة الإسلام العِظَام، وأحد السَّادة الأعلام.

كان جدُّه زُوطَى مملوكاً لبني تيم الله بن ثعلبة فأَسْلَمَ فأعتقوه. وأمَّا أبوه ثابت فقد وُلد على الإسلام (٣).

وقد اختلف في أصله: فقيل: من كابل. وقيل: من بابل. وقيل: من الأنبار. وقيل: من تِرْمِذ. وقيل: من نَسَا^(٤).

ووجه الجمع بين هذه الأقوال: أن يكون جدُّه من كابل، ثمَّ انتقل منها

⁽٤) انظر: (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) (ص١٦)، (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (١٥/ ٤٤٧،٤٤).



⁽۱) زوطى: بضم الزاى وفتح الطاء، وهو المشهور. وقيل: بفتح الزاي والطاء كسَلْمَى وسَكْرَى. انظر (الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان) لابن حجر الهيتمي (ص٢١)، (الطبقات السَّنيَّة في تراجم الحنفيَّة) للتقى الغزيِّ (١/ ٧٤).

⁽٢) انظر: (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) للصيمري (ص١٥)، (طبقات الفقهاء) للشيرازي (ص٨٦) (النجوم الزاهرة) لابن تغرى بردى (٢/ ١٢).

⁽٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) للذهبي (٦/ ٣٩٤)، (الخيرات الحسان) (ص٢١، ٢٢).

إلى هذه البلاد(١).

وقيل في نسبه: هو النعمان بن ثابت بن النُّعمان بن المَرْزُبان^(۲) من أبناء فارس الأحرار^(۳).

ويمكن الجمع بين هذين القولين بها قاله ابن حجر الهيتميُّ من أنه يحتمل أن يكون زُوطَى هو النُّعهان، والنعهان هو زُوطَى، على تقدير أن يكون له اسهان، أو اسم ولقب، أو يكون معنى زُوطَى النعهان، والمُرْزُبان هو مَاه (٤).

وأما الاختلاف في الرِّقِّ والحريَّة فقد يجاب عنه: بأنَّ من أثبت الرِّق أراد به الجدَّ؛ فإنه كان مولى لبني تيم الله بن ثعلبة كما مرَّ، ومن نفاه أراد به الأبَ الذي هو ثابت، والله تعالى أعلم بالصواب(٥).

وعلى كلِّ؛ فأكثر العلماء وأهل التحقيق على أنَّه من العجم، وليس من العرب^(١).

* كنيته: أبو حَنيفَة. قيل سبب تكنِّيه بذلك: هو ملازمته للدواة التي

⁽٦) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٦/ ٣٩٠)، (الخيرات الحسان) (ص٢١).



⁽١) انظر: (الخيرات الحسان) (ص٢٢)، (الطبقات السَّنيَّة) (١/ ٧٤).

⁽٢) المُرْزُبان: بفتح فسكون فضم الزاي. انظر: (الخيرات الحسان) (ص٢٢).

⁽٣) انظر: (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) (ص١٦)، (المختصر في أخبار البشر) لأبي الفداء ابن شاهنشاه (٣/٥).

⁽٤) انظر: (الخيرات الحسان) (ص٢٢).

⁽٥) انظر: المصدر السابق.



تُسمَّى بلُغة العراقيِّن حَنيفَة. وقيل: كانت له بنت تُسمَّى بذلك. واعتُرض على ذلك بأنه لا يُعلم له ولد ذكر ولا أنثى سوى حمَّاد(١).

* والدته: الصحيح الذي عليه أكثر العلماء أنَّه وُلِد سنة ثمانين بالكوفة في خلافة عبد الملك بن مروان. وقيل: وُلِد سنة إحدى وستّين. وردَّه الخطيب البغداديُّ فقال: لا أعلم لصاحب هذا القول متابعاً، وحكم عليه ابن حجر الهيتميُّ بالشذوذ(٢).

* مَنْ أدركهم أبو حنيفة من الصحابة الكرام رَضَوَّالِيَّهُ عَنْهُرُ:

كانت و لادة أبي حنيفة عَلَى الصحيح كما مرَّ، وبذلك يكون قد أدرك بلا شكِّ جماعة من صغار الصحابة؛ فإنَّ آخر الصحابة موتاً هو أبو الطفيل عامر بن واثلة الكناني الليثي، وكانت وفاته رَضَّاللَّهُ عَنْهُ سنة مائة. وقيل: سنة اثنتين ومائة (٣).

وقد جزم بعض العلماء بأنَّه أدرك أربعة من الصحابة هم: أنس بن مالك، وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد الساعدي، وأبو الطفيل عامر

⁽٣) انظر: (أُسْد الغابة) لابن الأثير (٣/ ١٤٣)، (الإصابة في تمييز الصحابة) لابن حجر (٧/ ١٩٣).



⁽١) انظر: (الخيرات الحسان) (ص٢٣).

⁽٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٤٥٣)، (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) للذهبي (ص١٣)، (الخيرات الحسان) (ص٢١).

ابن واثلة (١). وقيل: إنَّه أدرك أكثر من ذلك. لكن فيه خلاف بين أهل العلم، وقد بسط القول في ذلك ابن حَجَر الهَيْتَمي وَعَلَّلْكَهُ؛ حيث عقد فصلاً فيمن أدركهم أبو حنيفة من الصحابة رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُمُ، وتعقَّب كلَّ قولٍ بالتصحيح أو التضعيف (٢).

وقد وقع الخلاف أيضاً في رؤيته لهم، وروايته عنهم، والصحيح أنَّه رأى أنساً رَضِوَالِللَّهُ عَنْهُ لَمَا قدم إلى الكوفة؛ كما قال الخطيب البغداديُّ والذهبيُّ (٣). لكنَّه لم تثبت له رواية عن أحدٍ منهم (٤).

وعلى ذلك فأبو حنيفة وَعَلَمُ اللَّهُ برؤيته لأنس رَضَالِلَهُ عَنْهُ يُعدُّ من التابعين؛ فإنَّ أكثر المحدِّثين على أنَّ التابعيَّ هو: مَنْ لقي الصحابيَّ وإن لم يصحبه، أو يروِ عنه. وصحَّح ذلك ابن الصلاح والنوويُّ رَحَهَهُمَاٱللَّهُ (٥٠).

ثانياً: نشأته وطلبه للعلم:

وُلِدَ أَبُو حَنَيْفَة ﴿ عَلَا الْكُوفَة كُمَا مَرَّ، وَنَشَأَ بَهَا، وَلَمْ يُعْرَفُ عَنْهُ حَالُ نَشْأَتُهُ تُوجُّهُ إِلَى العَلْم، ولا طلبُ له، وإنَّمَا كان منشغلاً بالتجارة والبيع

⁽٥) انظر: (مقدمة ابن الصلاح) (ص٣٠٦)، (شرح النووي على مسلم) (١/٣٦).



⁽١) انظر: (طبقات الفقهاء) (ص٨٦)، (وفيات الأعيان) (٥/ ٢٠٦).

⁽٢) (انظر: (الخيرات الحسان) (ص٢٣) وما بعدها.

⁽٣) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٥٤)، (سير أعلام النبلاء) (١٦/ ١٩١)، (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) (ص١٤).

⁽٤) انظر: (وفيات الأعيان) (٥/ ٢٠٦)، (سير أعلام النبلاء) (٦/ ١٩١).

والشراء؛ فقد كان رَجِّمُ الله عَلَى له الإمام الشعبيّ - وقد رأى فيه الفطنة حريث (۱)، حتى قيَّض الله عَلَى له الإمام الشعبيّ - وقد رأى فيه الفطنة والذكاء والنّجابة - فأرشده إلى طلب العلم، ومجالسة العلماء، فوقع قوله في نفسه، واتَّجه إلى العلم؛ فكان أوَّل ما نظر في علم الكلام حتَّى بلغ فيه مبلغاً عظيماً، ثم هيَّا الله عَلَى له ما يصرفه عنه؛ حيث كان يجلس بالقرب من حلقة حمَّاد بن أبي سليمان رَجِّمُ الله ما يصرفه عنه؛ حيث كان يجلس بالقرب من علقه فلم يجد لها جواباً، فمضت إلى حمَّاد تسأله، فأجابها، فرجعت إلى فلم يجد لها جواباً، فمضت إلى حمَّاد تسأله، فأجابها، فرجعت إلى ذلك سبباً في تركه لعلم الكلام، ولزومه حلقة حمَّاد رَجِمُ الله يتفقّه عليه؛ حتَّى بلغ مبلغاً يُشار إليه فيه بالبنان (۲).

ثالثاً: أشمَر شيوخه وتلاميذه:

* أشهر شيوخه:

لقد كان عصر الإمام أبي حنيفة رَجِّ اللَّهُ حافلاً بأجِلَة العلماء من التابعين وغيرهم، ومن ثمَّ فقد تسنَّى له أن يسمع من كثيرٍ منهم، ولعلَّ من أشهر

⁽٢) انظر: (أخبار أبي حنيفة) (ص ١٩، ٢٠)، (تاريخ بغداد) (١٥/ ٥٥٦)، (الخيرات الحسان) (ص٢٧).



⁽١) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٤٤٦)، (منازل الأئمة الأربعة) لابن أبي طاهر السلماسي (ص١٦٣)، (الخبرات الحسان) (ص٧٧).

من أخذ عنهم(١):

عطاء بن أبي رباح (ت١١٤هـ)، وهو أكبر شيخ له وأفضلهم على ما قال هو^(٢)، والشعبي (ت٤٠١هـ)، وهو الذي أرشده إلى طلب العلم ومجالسة العلماء كما مرَّ، وعمرو بن دينار (ت٢٦٦هـ)، ونافع مولى ابن عمر (ت١١٧هـ)، وقتادة بن دعامة (ت١١٨هـ)، وابن شهاب الزهري (ت٤٢١هـ)، ومحمَّد بن المنكدر (ت١٢٠هـ)، وهشام بن عروة (ت٢٤٦هـ)، وأستاذه الكبير الذي عليه تفقَّه، وتخرَّج: حمَّد بن أبي سليمان (ت١٢٠هـ)، فهو أعظم مشايخه أثراً؛ حيث لازم الإمامُ حلقتَه ثماني عشرة سنة (٣٠).

* أشهر تلاميذه:

مرَّ معنا أنَّ أبا حنيفة بَرِّ اللَّهُ وَرِث حلقة شيخه حمّاد، وكانت هذه الحلقة تعُجُّ بأصحاب حمَّاد وقاصدي فقهه، ومع جلوس أبي حنيفة بَرِّ اللَّهُ على رأس هذه الحلقة، وبراعته، وعلمه، وصبره، ومواساته، بورك في هذه الحلقة، وقصدها النَّاس من كلِّ مكان؛ حتَّى أصبحت أكبر حلقة في المسجد، وتخرَّج عليه خلق لا يُحصون.

⁽٣) انظر: (الطبقات السَّنيَّة) (١/ ٧٩).



⁽۱) انظر : (تاريخ بغداد) (۱٥/ ٤٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (٦/ ٣٩١، ٣٩٢)، (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) (ص ١٩).

⁽٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (٦/ ٣٩١).



ولا شكَّ أنَّه على رأس هؤلاء الصحب والتلاميذ؛ الأعلام الكبار أمثال: قاضي القضاة أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاريّ (ت١٨٦هـ)، والفقيه الماهر زُفَر بن الهذيل العنبري التميميّ (ت ١٥٨هـ)، والفقيه الفصيح: محمَّد ابن الحسن الشيبانيّ (ت١٨٩هـ) ، واليقظ النبيه، الورع النزيه: الحسن بن زياد اللؤلؤيِّ (ت ٤٠٢هـ)، والفقيه الورع الزاهد عبدالله بن المبارك (ت١٨١هـ)، ووكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ)، وعيسى بن أبان بن صدقة (ت٢٢١هـ)، وابنه مَّاد بن أبي حنيفة (ت٢٢١هـ)، وغيرهم كثير (١٠).

رابعاً: ابتداء جلوسه للإفتاء والتدريس:

كان ذلك بعد وفاة شيخه حمَّاد بن أبي سليهان عَلَمُاللَكُه، والذي كان قد انتهت إليه رئاسة الفقه بعد موت إبراهيم النخعي عَلَمُه، فلكَّا مات حمَّاد احتاج الناس إلى من يجلس لهم، وخافوا ضياع علمه، واندراس أثره؛ فأجلسوا ابنه إسهاعيل، لكنَّه لم يُغنهم؛ إذْ كان الغالب عليه النحو وكلام العرب، فاستقرَّ رأيهم على أبي حنيفة عَلَمُلْكُه، فوجدوا عنده من العلم، وحسن المواساة، والصبر؛ ما لم يجدوه عند غيره، فلزموا حلقته، واختلفوا إليه حتَّى صارت حلقته أعظم حلقة في المسجد، وارتفع شأنه، وعلا ذِكْره، وانصر ف إليه وجوه الناس حتَّى أكرمه الأمراء والحُكَّام، وتخرَّج عليه أئمَّة وانصر ف إليه وجوه الناس حتَّى أكرمه الأمراء والحُكَّام، وتخرَّج عليه أئمَّة

⁽۱) انظر: (الانتقاء) (ص۱۷۲) وما بعدها، (مناقب أبي حنيفة) للموفّق المكي (٢/ ١٣٢، ١٣٣)، (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) (ص١٩، ٢٠).



وذكر بعض العلماء أنّه رأى رؤيا زادت من إقباله على التدريس وجلوسه للناس، وهي رؤيتُهُ أنّه يَنْبِش قبر النّبيّ عَلَيْهُ، ففزع منها أوّل الأمر، وأرسل من يسأل عنها محمّد بن سيرين رَحْمُ اللّهُ، فقال محمّد: «صاحب هذه الرؤيا يُثوّر علماً لم يسبقه إليه أحد قبله»؛ فعندئذ انبسط أبو حنيفة رَحْمُ اللّهُ، وأتى بما يُبهر العقول(٢).

خامساً: مصنّفاته:

رغم غزارة علم الإمام أبي حنيفة، وإمامته وجلالته وتمينزه في فقه الشريعة، ولا أنّه بَرَّحُمُّالِكُ لم يكن من المعتنين بالتصنيف والتدوين؛ وذلك راجع إلى تصدُّره للفتيا، وانشغاله وإقباله على التدريس والتعليم، ومناظرته لأهل البدع من الخوارج والمعتزلة في بدايته، وغير ذلك، إلّا أنّه مع ذلك كانت له بعض المصنَّفات والرسائل التي تبدو صغيرة في حجمها، لكنها عظيمة في قدرها وفائدتها، ويأتي على رأس تلك المصنَّفات كتاباه: (الفقه الأكبر) في العقيدة، وكتاب (العالم والمتعلم)(٣).

قلت: ما نُسِب إلى أبي حنيفة من مصنَّفات غيرهما؛ فالظاهر أنَّها من أماليه وأقواله التي جمعها أصحابه؛ كالمسند، والوصية، والحيل. انظر: (المذهب الحنفي) لأحمد النقيب (١/ ٧٠).



⁽١) انظر: (أخبار أبي حنفية وأصحابه) (ص ٢١، ٢٢)، (الخيرات الحسان) (ص ٢٩).

⁽٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٤٥٨)، (الخيرات الحسان) (ص٢٩)، (الطبقات السَّنيَّة) (١/ ٨٠).

⁽٣) انظر: (مناقب الإمام أبي حنيفة) للكردري (١/٨٠١)، (طبقات الحنفيَّة) للقرشي (٢/ ٢٦١)، (اللدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٧٧).



سادساً: محنته:

ومن خلال تتبُّع الروايات التي ساقها أصحاب المناقب والتراجم والطبقات تبيَّن أنَّ هذه المِحْنة جرت له ﴿ اللّهُ مُرَّتين ؛ مرَّة في عهد الدولة الأُمويَّة، والأخرى في عهد الدولة العبَّاسيَّة.

أمَّا في عهد الدولة الأُمويَّة: فقد كان ذلك في أيام مروان بن محمَّد (ت١٣٢هـ) آخر خلفاء الدولة الأُمويَّة، وكان يزيد بن عمرو بن هُبَيرة الفزاريِّ عامله على العراق قد طلب أبا حنيفة ﴿ الله لقضاء الكوفة، فامتنع أبو حنيفة، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كلِّ يوم عشرة أسواط، وهو على امتناعه، فلهَّا رأى ذلك خلَّى سبيله (٢).

وأمًّا في عهد الدولة العباسيَّة، فقد كان ذلك في خلافة أبي جعفر المنصور

⁽٢) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٤٤٨)، (وفيات الأعيان) (٥/ ٤٠٧).



⁽١) انظر: (تاريخ بغداد) (١٥/ ٤٩١).

(ت ١٥٨هـ)؛ حيث طلبه للقضاء فأبى أبو حنيفة -كما هي عادته قبل ذلك-، فحلف المنصور ليفعلنَّ، فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل، فقيل له: ألا ترى أمير المؤمنين يحلف؟ فقال: «أمير المؤمنين على كفَّارة أيهانه أقدر». وأبى أن يلي القضاء؛ فأمر به المنصور إلى السجن (١).

سابعاً: وفاته:

توفِّى بَرِ اللَّهُ في سجن بغداد في شهر رجب. وقيل: في شعبان، سنة خمسين ومائة، وله سبعون سنة. وصُلِّي عليه ستُّ مرَّات من شدَّة الزحام، ودُفِن في مقابر الخيزران في بغداد (٢).

قال ابن حجر الهيتميُّ: «وصحَّ أنه لَّا أحسَّ بالموت سجد، فخرجت نفسه وهو ساجد» (٣).

رحم الله الإمام أبا حنيفة، وجزاه عن الأمَّة، وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

>>3%€₩

⁽٣) (الخيرات الحسان) (ص٧٧).



⁽١) انظر: (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) (ص ٢٦)، (النجوم الزاهرة) (٢/ ١٣).

⁽٢) انظر: (أخبار أبي حنيفة) (ص٩٣، ٩٤)، (مناقب أبي حنيفة وصاحبيه) (ص٢٦)، (البداية والنهاية) لابن كثير (١٠/ ١٥).





ترجع نشأة المذهب الحنفي إلى أوائل القرن الثاني الهجري، وتحديداً سنة (١٢٠هـ)، وذلك يوم أن جلس أبو حنيفة وَ الله على كرسي الإفتاء والتدريس خَلَفاً لشيخه حمَّاد بن أبي سليهان، فكان هذا العام شاهداً على نشوء أوَّل مذهب فقهي معتمد(١).

ومن خلال هذه المدرسة الفقهيَّة التي ترأَّسها الإمام أبو حنيفة نفسه، أخذ المذهب الحنفيُّ في التمدُّد والانتشار؛ إذْ أصبح له تلاميذ وأصحاب يلازمون حلقته، ويدوِّنون آراءه وينشرونها، فكان لهم بـذلك -لا سيّما الصاحبين أبي يوسف ومحمَّد - دور كبير في قيام المذهب، وانتشار آرائه وأقواله (۲).

يقول ابن عبد البر عظالله: «كان لأبي حنيفة أصحاب جِلَّة، رؤساء في الدنيا، ظهر فقهه على أيديهم، أكبرهم أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص١٠٢، ١٠٣).



⁽١) انظر: (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) (ص٢٢)، (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٢٠١).

 $|V_{ij}^{(1)}|$

وقال ابن حجر الهيتميُّ: «ورُزق -يعني أبا حنيفة - حَظًّا وافراً في أتباعه؛ فقاموا بتحرير أصول مذهبه وفروعه، وأمعنوا النظر في منقوله ومعقوله، حتَّى صار -بحمد الله- مُحْكَم القواعد، معدن الفوائد»(٢).

فأمًّا أبو يوسف: فقد كان أوَّل من صنَّف الكتب في مذهب أبي حنيفة، فدوَّن آراءه ورواياته، وذلك من خلال مصنَّفاته؛ ككتاب (الآثار) الذي رواه عن أبي حنيفة، وكتاب (اختلاف ابن أبي ليلي) الذي انتصر فيه لشيخه في خلافه مع ابن أبي ليلي، وكتاب (الردِّ على سِيرَ الأوزاعي) الذي انتصر فيه أيضاً لمذهبه وشيخه (٣).

أضف إلى ذلك أنَّ أبا يوسف تولَّى القضاء للعباسيِّين طيلة ستَّ عشرة سنة، وأُوكل إليه مهمَّة اختيار القضاة وتوليتهم في أرجاء الخلافة العباسية، وكان لا يُولِّي في الغالب إلَّا حنفيَّ المذهب؛ فكان لذلك أثر كبير في نشر فقه أبي حنيفة وأقواله في ربوع أرض الخلافة الإسلاميَّة (٤).

وأما محمَّد بن الحسن: فهو راوية المذهب الحنفيِّ، الذي نشر علم

⁽٤) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٨٧)، (تاريخ الفقه الإسلامي) لإلياس دردور (ص٢١).



⁽١) انظر: (منازل الأئمة الأربعة) (ص١٧٧).

⁽٢) (الخيرات الحسان) (ص٧).

⁽٣) انظر: (تاريخ المذاهب الإسلامية) لأبي زهرة (ص٣٦٣)، (تاريخ الفقه الإسلامي) لمحمَّد علي السايس (ص ١٠٨).



أبي حنيفة أيضاً بتصانيفه الكثيرة؛ حيث قام بتدوين الأصول الستَّة للمذهب الحنفيِّ، أو ما يعرف بكتب (ظاهر الرواية)، والتي تعدُّ المرجع الأوَّل في فقه الحنفيَّة، وهذه الكتب هي (المبسوط «الأصل»، والزيادات، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسِّير الصغير، والسِّير الكبير)(١).

ويمكن تقسيم الأطوار والمراحل التي مرَّ بها المذهب الحنفيّ منذ نشأته وحتَّى يو منا إلى ثلاث مراحل:

الهرحلة الأولى: تأسيس الهذهب ونشأته (٢٢٠هـ– ٢٠٤هـ):

وهذه المرحلة تبدأ من عهد الإمام أبي حنيفة حتّى وفاة الحسن بن زياد اللؤلؤى (ت٢٠٤هـ) أحد كبار تلامذته (٢٠).

ويُعنى بتلك المرحلة: مرحلة تأسيس المذهب وقيامه، ووضع أصوله، وإرساء قواعده، والتي على أساسها يتمُّ استنباط الأحكام، وتخريج الفروع، وقد تمَّ ذلك على يد الإمام نفسه، وبإرشاد منه؛ كما رجَّح ذلك أبو زهرة (٣)، مع مشاركة كبار تلامذته؛ حيث كان لأبي حنيفة مَرَّ اللَّهُ طريقة فريدة في التدريس؛ تقوم على المحاورة والمناظرة في المسائل الفقهيَّة حتى يستقرَّ الرأي

⁽٣) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٢١٣)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٣٦).



⁽١) انظر: (تاريخ المذاهب الإسلامية) (ص٣٦٣، ٣٦٤)، (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٢٠٣).

⁽٢) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٣٦).

──

على حكم، وحينئذٍ يأمر أبا يوسف بتدوينه(١).

يقول الموفق ابن المكي عَلَّالُكُهُ مبيِّناً طريقة أبي حنيفة في تدريس أصحابه: «فوضع أبو حنيفة مذهبه شورى بينهم، لم يستبدَّ فيه بنفسه دونهم؛ اجتهاداً منه في الدِّين، ومبالغة في النصيحة لله ورسوله والمؤمنين، فكان يُلقي مسألة مسألة، يقلِّبهم ويسمع ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً أو أكثر من ذلك حتَّى يستقرَّ أحد الأقوال فيها، ثمَّ يُثْبتها القاضي أبو يوسف في الأصول، حتَّى أثبت الأصول كلَّها»(٢).

وبناءً على ذلك فإنَّ تلاميذ أبي حنيفة كانوا مشاركين في تأسيس هذا البناء الفقهي، ولم يكونوا مجرَّد مستمعين، مُسلِّمين لما يطرح عليهم.

ولم يكن أبو يوسف وحده هو الذي يقوم بتدوين ما استقرَّ عليه الرأي، بل كان يوجد في حلقة أبي حنيفة عشرة يقومون بالتدوين، على رأسهم الأربعة الكبار: (أبو يوسف، محمَّد بن الحسن، زُفر بن الهذيل، الحسن بن زياد)(٣).

ولقد قام هؤلاء الأصحاب -خاصَّة الصاحبين: (أبا يوسف ومحمَّد بن الحسن) - بعد وفاة شيخهم بجهود كبيرة في تطوير المذهب وتنقيحه؛ فقاموا

⁽٣) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٤٨).



⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٤٨)، (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) للدكتور عبد الكريم زيدان (ص١٥٧).

⁽٢) (مناقب الإمام الأعظم) (٢/ ١٣٣).



بتنقيح تلك الآراء التي اعتمدوها على عهد شيخهم، وأعادوا النظر فيها، وراجعوها في ضوء ما استُجدَّ من أدلَّة وما حصل من تغيُّرٍ في حياة الناس ومشاكلهم، ولذا وجدنا أبا يوسف ومحمَّداً قد تراجعا عن كثير من الآراء التي اعتمدها إمامهم لَّا اطلعا على ما عند أهل الحجاز(۱).

وكان من آثار ذلك أن خالفوا إمامهم في جملة من المسائل الأصليَّة والفرعيَّة، ومع ذلك فهم مجتهدون ومنتسبون إلى الإمام؛ لأنَّهم اعتمدوا قواعده، وساروا على طريقته في الاجتهاد (٢). ولذلك دُوِّنت آراؤهم مع آراء أبي حنيفة، وعُدَّ الجميع مذهباً للحنفيَّة، بل أحياناً تكون الفتوى عندهم على رأي أبي حنيفة، وأحياناً على رأي الصاحبين أو غيرهما (٣).

المرحلة الثانية: التوسُّع والنموُّ والانتشار (٢٠٤هـ - ٧١٠هـ):

وتبدأ هذه المرحلة من وفاة الإمام الحسن بن زياد (٢٠٤هـ)، وتنتهي بوفاة الإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفي (ت٠١٧هـ) صاحب المتن المشهور (كنز الدقائق)، وهذا يعني أنَّ ابتداء هذه المرحلة كان من بدايات القرن الثالث الهجري، وحتَّى نهاية القرن السابع الهجري^(٤).

⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٤٩)، (تاريخ الفقه الإسلامي) لمحمَّد على السايس (ص١١٠).

⁽٢) انظر: (تاريخ الفقه الإسلامي) (ص١١٠).

⁽٣) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٤٩، ٥٠).

⁽٤) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٣٦، ٦٢).

--3••**↓**---

وقد مثّلت هذه المرحلة أزهى وأغنى المراحل التي مرّ بها الفقه الحنفي، من حيث التوسُّع والانتشار، ومن حيث توسُّع اجتهاداته، وتطوّر آرائه؛ فقد ظهر في بداية هذه المرحلة طبقة المشايخ، أو كبار علياء المذهب، الذين بذلوا جهوداً ضخمة في تحرير المذهب، وتحديد مصطلحاته، وبيان أصول الترجيح والتخريج، وكانت كتب محمّد بن الحسن أو ما اصطُلح على تسميتها بكتب (ظاهر الرواية) هي الممثّل الأوّل للمذهب، والناطق بآرائه وأقواله (۱).

كما نشطت حركة التأليف والتدوين، وطرقت شتّى الأبواب والمسائل الفقهيّة، وتعرَّضت لبيان رأي المذهب فيها استجدَّ من نوازل وقضايا في تلك المرحلة، فظهرت المتون أو المختصرات؛ كمختصر الطحاوي (ت ٣٢١هـ)، والكرْخي (ت ٣٤٠هـ)، والقدوري (ت ٢٢٨هـ)، و(بداية المبتدي) للمرغيناني (ت ٩٣٠هـ)، وغيرها.

كما ظهرت الشروح والمطوَّلات؛ كـ(المبسوط) السرخسي (ت ٩٠هـ)، و(بدائع الصنائع) للكاساني (ت ٥٨٧هـ)، و(الهداية) للمرغيناني، وغيرها. كما ظهرت كتب الفتاوى والنوازل؛ كنوازل السمرقندي (ت ٣٧٣هـ)، وفتاوى الحلواني (ت ٤٤٨هـ)، وفتاوى الصدر الشهيد (ت ٥٣٦هـ)، وفتاوى قاضيخان (ت ٥٣٦هـ)، وغير ذلك كثير من المصنَّفات والمدوَّنات التي تُعدُّ

⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٦٢).





بحقِّ ثروة علميَّة ضخمة من التراث الحنفيِّ، خلَّفتها لنا تلك المرحلة النَّشِطة من تاريخ المذهب الحنفيِّ(١).

وظهر في تلك المرحلة أيضاً، وتحديداً في القرن الرابع الهجري نوع آخر من التأليف عند الحنفيَّة، وهو ما يُعرف بالتأصيل الحديثيِّ للمذهب؛ كما تشير إلى ذلك مصنَّفات الإمام الطحاوي الحديثيَّة؛ كـ(شرح معاني الآثار)، و(مُشْكِل الآثار).

كما برزت مدرستان أصوليَّتان عند الحنفيَّة، لكلِّ منهما ما يميِّزها عن الأخرى، وهما:

- مدرسة العراقيِّين، وعلى رأسها أبو الحسن الكَرْخي: وتعدُّ تلك المدرسة امتداداً لطريقة الإمام أبي حنيفة وأصحابه الأوائل.
- مدرسة مشايخ سمرقند، وعلى رأسها أبو منصور الماتُريدي: وقد تميَّزت تلك المدرسة بربط مسائل الأصول بمسائل العقيدة؛ ممَّا أدَّى إلى وجود بعض الاختلافات والانفرادات عن مدرسة العراقيِّين (٣).

المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار (١٠٧هـ - وقتنا المعاصر):

وتبدأ تلك المرحلة من وفاة الإمام النَّسَفي (ت ١٠هـ)، أو من بداية

⁽٣) انظر: المرجع السابق.



⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٦٦) وما بعدها.

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص١٠٦).

──

القرن الثامن الهجري، وحتَّى وقتنا المعاصر(١).

ولعلَّ أهمَّ ما يميِّز هذه المرحلة هو غلبة الركود والجمود الفقهي، على عكس ما كانت عليه المرحلة السابقة؛ حيث اكتفى أصحاب هذه المرحلة بالاعتهاد على ما خَلَّفه الأوَّلون من الآراء والأقوال الفقهيَّة، دون تجاوزٍ إلَّا على سبيل الشرح، أو التحشية، أو التعليق، أو الردود؛ فكانت جُلُّ مصنَّفات تلك المرحلة وَفْقاً لذلك.

وقد ترتَّب على ذلك أنْ أُشبعت مسائل المذهب وفروعه بحثاً، ومناقشة، وإيضاحاً، وتأييداً، ممَّا جعل المذهب أو الرأي الراجح فيه يظهر بصورة أكثر وضوحاً(٢).

ولعلَّ عمَّا يصوِّر لنا الجمود الذي كان سِمَة لتلك المرحلة؛ أنَّ المجتهد الذي بلغ رتبة الاجتهاد لا يسعه الخروج عن أقوال المذهب إلَّا للضرورة، وإن كان ما توصَّل إليه باجتهاده أقوى دليلاً من سائر أقوال المذهب؛ يقول ابن عابدين -معلِّقاً على المقولة المأثورة عن الإمام أبي حنيفة-: "إذا صَحَّ الحديث فهو مذهبي»-: "ينبغي تقييد ذلك بها إذا وافق قولاً في المذهب؛ إذ لم يأذنوا في الاجتهاد فيها خرج عن المذهب بالكليَّة؛ مما اتَّفق عليه أئمَّتنا؛ لأنَّ اجتهادهم أقوى من اجتهاده»(٣).

⁽٣) (شرح منظومة عقود رسم المفتى - ضمن رسائل ابن عابدين) (١/ ٢٤).



⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٣٧).

⁽٢) انظر: (المذهب عند الحنفيّة) (ص٨٥).



وبناءً على ذلك ردُّوا ترجيحات ابن الهُمَام، وهو خاتمة المحقِّقين كما نعته ابن عابدين، ولم يعملوا بها، حتَّى قال تلميذه العلَّامة قاسم: «لا يُعمل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب»(١).

>>>3%\\$K€

⁽١) انظر: (شرح منظومة عقود رسم المفتى) (١/ ٢٤)، وانظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٨٧، ٨٨).







رغم أنَّ الإمام أبا حنيفة وَ النَّهُ لَم يُؤْثر عنه تفاصيل المنهج الذي اعتمده في بناء مذهبه، ولا القواعد التفصيليَّة التي جرى عليها في بحثه واجتهاده، إلَّا أنَّه قد رُويت عنه عدَّة روايات توضِّح الخطوط العريضة التي سار عليها، والمنهج العامَّ الذي اعتمده في إرساء قواعد المذهب وأصوله (١)، ومن هذه الروايات ما يلي:

ما رواه الصَّيْمَرِيُّ والخطيب البغداديُّ عن يحيى بن ضُرَيس قال: «شهدت سفيان وأتاه رجل، فقال له: ما تنقم على أبي حنيفة؟ قال: وما له؟ قال: سَمِعْتُه يقول: آخذ بكتاب الله، فإلل أجد فبسُنَّة رسول الله، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سُنَّة رَسُول الله، أخذت بقول أصحابه؛ آخذ بقول من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأمَّا إذا انتهى الأمر، أو جاء إلى إبراهيم، والشَّعْبِيِّ، وابن سيرين، والحسن، وعطاء، وسعيد بن المسيِّب، وعدَّد رجالاً، فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا»(٢).

⁽٢) (أخبار أبي حنيفة وأصحابه) (ص٢٤)، (تاريخ بغداد) (٥٠٢/١٥). وانظر أيضاً: (الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء) (ص١٤٢)، (تهذيب الكمال) للمزي (٢٩/ ٤٤٣).



⁽١) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٢٦٥)، (المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية) (ص١٥٨).

--3••**▶**---

وروى الموفَّق ابن المكِّي في (المناقب) عن عبد الكريم بن هلال عن أبيه قال: سمعت أبا حنيفة يقول: «إذا وجدتُ الأمر في كتاب الله تعالى أو في سنَّة رسول الله عليه، أخذت به، ولم أصرف عنه، وإذا اختلف الصحابة اخترت من قولهم، وإذا جاء مَنْ بعدهم أخذتُ وتركتُ»(١).

وروى ابن المكّي أيضاً عن سهل بن مزاحم قال: «كلام أبي حنيفة أخذٌ بالثقة، وفرارٌ من القبح، والنّظر في معاملات الناس وما استقاموا عليه، وصلُح عليه [أمرهم]، يُمضي الأمور على القياس، فإذا قَبُح القياس يمضيه على الاستحسان ما دام يُمضي له، فإذا لم يُمضِ له، رجع إلى ما يتعامل المسلمون به، وكان يوصل الحديث المعروف الذي قد أُجمع عليه، ثم يقيس عليه ما دام القياس سائغاً، ثم يرجع إلى الاستحسان، أيُّها كان أوفق رجع إلى ما يعامل عليه ما دام القياس سائغاً، ثم يرجع إلى الاستحسان، أيُّها كان أوفق رجع اليه. قال سهل: هذا علم أبي حنيفة رَجِعُ اللَّهُ، علم العامَّة»(٢).

وروى أيضاً عن الحسن بن صالح قال: «كان أبو حنيفة شديد الفحص عن الناسخ من الحديث والمنسوخ، فيعمل بالحديث إذا ثبت عنده عن النّبيّ وعن أصحابه، وكان عارفاً بحديث أهل الكوفة، وفقه أهل الكوفة، شديد الأتّباع لما كان عليه الناس ببلده»(٣).

⁽٣) المصدر السابق (١/ ٩٠، ٩٠).



⁽١) (مناقب الإمام الأعظم) (١/ ٨٠).

⁽٢) المصدر السابق (١/ ٨٢).



ومن خلال هذه الروايات التي تنبِّه على منهج الإمام وطريقته في الاستنباط، بَلُور أئمة الحنفيَّة هذه المنهجيَّة، وحدَّدوا معالمها، ووضعوها في قالَبِها الأصوليِّ، وجعلوا أصول الاستنباط عند الإمام على النحو التالي(١):

١) الكتاب: فهو أصل الأصول، ومصدر المصادر، وما من مصدر إلَّا يرجع إليه في أصل ثبوته، وهو نور الشريعة الساطع(٢).

7) السُّنَة: وهي المصدر الثاني من مصادر الشريعة، المبيِّنة، والشارحة، والمفسِّرة للكتاب؛ فكان أبو حنيفة يأخذ بها صحَّ عن النبيِّ عَلَيْ فإذا صحَّ عن النبيِّ وهذا في السنَّة المتواترة عن النبيِّ وهذا في السنَّة المتواترة والمشهورة، وكذا أخبار الآحاد، إلَّا إذا خالفت قياساً راجحاً (٤)؛ فحينئذٍ يُقدِّم القياس، ليس عن هوى – حاشاه؛ فهو أجلُّ وأرفع قدراً من أن يفعل ذلك –، ولا إعراضٍ عن حديثٍ صحيح، وإنَّها لمزيد من الحرص والاحتياط.

ومعلوم تشدُّد أبي حنيفة وَ عَلَاكُ في قبول الرواية؛ صيانة لحديث النَّبيِّ ومعلوم تشدُّد أبي حنيفة وَ النَّبيِّ في قبول الرواية؛ صيانة لحديث النَّبيِّ من أو لأنَّ تلك الأخبار -أخبار الآحاد- عارضت أصلاً عامًا من أصول الشرع ثبتت قطعيَّته، وكان تطبيقه على الفرع قطعيًّا؛ فحينئذٍ يُضعِّف

⁽٥) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص٥٥).



⁽١) انظر: (المذهب عند الحنفيّة) (ص٤٣).

⁽٢) انظر: (تاريخ المذاهب الإسلامية) (ص٥٥٣).

⁽٣) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص١١٨).

⁽٤) القياس الراجح عند الحنفيَّة هو: الأصل العام الذي ثبتت قطعيَّته، وكان تطبيقه على الفرع قطعيًّا.

--3••**▶**----

تلك الأخبار، ويحكم بالقاعدة العامَّة التي لا شُبهة فيها(١).

والشاهد أنَّ الأصل عند أبي حنيفة وَعَالِكُ تقديم خبر الآحاد على القياس؛ كما يقول أبو زيد الدبُّوسي وَعَالِكُ: «الأصل عند علمائنا الثلاثة القياس؛ كما يقول أبو زيد الدبُّوسي ومحمَّد بن الحسن - أنَّ الخبر المرويَّ عن النَّبيِّ من طريق الآحاد مقدَّم على القياس الصحيح»(٢). لكنَّه قد يخرج عن هذا الأصل لتأويل محتمل عنده؛ كما يقول ابن عبد البرِّ: «وكان ردُّه لما رَدَّ من أخبار الآحاد بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدَّمه إليه غيره، وتابعه عليه مثله ممَّن قال بالرأي، وجُلُّ ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعاً لأهل بلده؛ كإبراهيم النخعيِّ، وأصحاب ابن مسعود...».

إلى أن قال: «ليس لأحدٍ من علماء الأُمَّة يُثبتُ حديثاً عن النَّبيِّ عَيْقَ ثُمَّ يردُّه دون ادِّعاء نَسْخ عليه بأثرٍ مثله، أو بإجماع، أو بعملٍ يجب على أصله الانقياد إليه، أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحدٌ سقطت عدالته، فضلاً عن أن يُتَّخَذَ إماماً، ولزمه إثمُ الفسق»(٣).

٣) الإجماع: وذلك إذا لم يجد في المسألة نصًّا من القرآن، ولا من السنَّة،

⁽٣) (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البرّ (٢/ ١٠٨٠). وانظر: (تاريخ الفقه الإسلامي) لإلياس دردور (ص٢٧١).



⁽١) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٣٣٧).

⁽٢) (تأسيس النظر) (ص٩٩).



ووجد إجماعاً؛ فإنه يأخذ به ويقدِّمه(١).

ويشير إلى ذلك قوله في معرض حديثه عن القياس: «وهذا القياس الذي نحن فيه... ويكون العمل على الكتاب والسُّنَّة والإجماع»(٢).

- أقوال الصحابة رَضَى الله عَنْهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْهُ عَنْ عَنْ عَنْهُ عَنْ عَنْهُ عَنْ عَنْهُ عَا عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنَا عَنْهُ عَنَا عَلَا عَا عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ عَنْهُ
- ٥) القياس: وذلك إذا لم يجد شيئاً ممّا سبق، فحينئذ يجتهد فيقيس إذا ما وجد القياس سائغاً (٤)، ولا يقدّم القياس على شيء ممّا سبق، حتّى إنّه في بعض المسائل كان يرى القول بالقياس فيها ظاهراً، لكنّه يترك ذلك لأجل النصّ؛ كما في خبر أبي هريرة في الّذي يأكل أو يشرب ناسياً؛ فإنّه أعمله وقال به رغم مخالفته للقياس عنده، وقال: «لو لا الرواية لقلتُ بالقياس»(٥).
 - ٦) الاستحسان: وذلك إذا قَبُّح القياس ولم يستقم، فحينئذٍ يستحسن (٦).

⁽٦) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٣٨٧).



⁽۱) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (٤٢)، (المدخل إلى مذهب أبي حنيفة) (ص١١٨)، (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٠٥٠).

⁽٢) (الطبقات السَّنيَّة) (ص١٤٦).

⁽٣) انظر: (المدخل إلى مذهب أبي حنيفة) (ص١١٨).

⁽٤) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٢٦٧).

⁽٥) (كشف الأسرار) للبخاري (٢/ ٥٥٩)، (طبقات الحنفيَّة) (٢/ ٤١٧)، (الإنصاف) للدَّهلوي (ص ٩١).

3••►

والاستحسان عنده ليس قولاً بالتشهي، ولا عملاً بها يستحسنه من غير دليل قام عليه شرعاً، فهو أجلُّ قدراً، وأشدُّ ورعاً من أن يفعل ذلك. وإنَّما الاستحسان عنده كها قال أبو الحسن الكَرْخي: «أن يَعْدل الإنسان عن أن يحكم في المسألة بمثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه؛ لوجه أقوى يقتضي العدول عن الأوَّل»(۱). وهو أحسن ما قيل في تعريف الاستحسان كها قال أبو زهرة(۲).

٧) العُرْف: وذلك إذا لم يكن نصُّ، ولا إجماعٌ، ولا حمْلٌ على النصوص بطريق القياس أو الاستحسان؛ فإنه ينظر في معاملات الناس، ويبني الحكم على ما تعارفوا عليه (٣).

>>>3%\€\\€

⁽٣) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٣٩٦)، (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص١١٨).



⁽١) انظر: (كشف الأسرار) (٤/٤).

⁽٢) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٣٨٩).





تقدَّم أنَّ المذهب الحنفيَّ أوسع المذاهب انتشاراً، وأكثرها أتباعاً، وبناءً على ذلك فقد كثُرت مصنَّفاته ما بين متون ومختصرات، وشروح ومطوَّلات، وحواشٍ وتعليقات، وفتاوى ومنظومات...، غير أنَّ بعض هذه المصنَّفات طار ذكرها، وانتشر خبرها، وسار الرُّكبان بها، وتلقَّاها علماء المذهب بالقبول، واعتمدوها أكثر من غيرها؛ إذْ هي مَعْنيَّة بنقل الصحيح والراجح من المذهب(۱).

ومعلوم أنَّ المحقِّقين من متأخِّري الحنفيَّة كابن عابدين، واللَّكنوي رَحِمَهُمَا ٱللَّهُ قسَّموا الكُتب المصنَّفة في المذهب إلى كتب معتمدة في نقل المذهب، وكتب غير معتمدة، ولا يجوز الإفتاء منها(٢).

وقد ذكروا في أسباب عدم اعتهادها: كونها تجمع الأقوال الضعيفة والمسائل الشاذَّة، وإن كان مؤلِّفوها من كبار الفقهاء؛ كما هو الحال في كتاب

⁽٢) انظر: (رسم المفتي) (١/ ١٣)، (النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير) للَّكنوي (ص١١).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٤٢٤).

--3••**▶**--

(القُنْية) للزاهدي (ت٢٥٨هـ)، و(السراج الوهَّاج شرح مختصر القدوري) لأبي بكر الحدادي (ت٠٠٨هـ)، و(الدُّر المختار) للحَصْكَفي (ت٨٠٠هـ). أو لكونها لم يُطَّلع على حال مؤلِّفيها؛ هل كانوا فقهاء معتمدين، أم كانوا جامعين بين الغثِّ والسمين؛ كما هو الحال بالنسبة لشمس الدين القهستاني (ت٩٥٣هـ) صاحب (شرح النُّقاية) المسمَّى (بجامع الرموز)، وكما هو الحال بالنسبة لمنلا مسكين (ت٩٥٤هـ) صاحب (شرح الكنز)(١).

وقد يكون عدم اعتمادها راجعاً إلى إعراض أجلَّة العلماء وأئمَّة الفقهاء عنها، فإنَّ هذا يُعدُّ علامة واضحة على عدم اعتبارها عندهم (٢).

أما المصنَّفات المعتمدة فكثيرة، نشير إلى بعضها، مُقسَّمة على النحو التالى:

أولًا: الكتب المعتمدة:

ويأتي على رأسها كتب (ظاهر الرواية)، وقد مرَّ الحديث عنها آنفاً (٣).

ومرْتَبة هذه الكتب في المذهب كمرتبة الصحيحين في الحديث (٤)؛ إذ هي الأصل الذي يُرجع إليه في فقه أبي حنيفة وأصحابه (٥).

⁽٥) انظر: (أبو حنيفة: آراؤه وفقهه) (ص٢٤٤).



⁽١) انظر: (رسم المفتي) (١/ ١٣)، (النافع الكبير) (ص١١).

⁽٢) انظر: (النافع الكبير) (ص١١).

⁽٣) انظر: (ص١٥).

⁽٤) انظر: (إرشاد أهل اللَّه إلى إثبات الأهلَّة) للمطيعي الحنفي (ص٣٤٩، ٣٥٠)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١٠٤).

ولذا عُني بها العلماءُ عناية كبيرة حتَّى إنَّ الإمام الكبير محمَّد بن محمَّد ابن أحمد المروزيَّ المعروف بالحاكم الشهيد (ت٣٣٤هـ) قام بجمعها واختصارها في كتاب واحد سمَّاه: (الكافي)(١). ولذا عدَّه أئمَّة الحنفيَّة أصلاً من أصول المذهب(٢)، وتباروا في شرحه، فكان أجلَّها وأشهرها كتاب (المبسوط) لشمس الأئمَّة محمَّد بن محمَّد بن أبي سهل السرخسي(٣).

قال ابن عابدين في منظومته:

للحاكم الشَّهيدِ فَهْ و الكافِي مَبسُوطُ شمسِ الأَئِمَّةِ السَّرَخْسِي بخُلْفِه وليس عَنْه يُعْدَلُ(٤). و يجمعُ الستَّ كتابُ الكافِي أَقوَى شُروحِه الذي كالشَّمسِ مُعتمَدُ النُّقولِ ليس يُعْمَلُ

ونقل ابن عابدين عن العلَّامة الطَّرسُوسيِّ قوله في مبسوط السَّرخسيِّ:
«مبسوط السَّرخسيِّ لا يُعمل بها يخالفه، ولا يُركَن إلَّا إليه، ولا يُفتى
ولا يعوَّل إلَّا عليه»(٥).

ثانياً: المتون المعتمدة: وهذه المتون تنقسم إلى:

- متون معتمدة عند المتقدِّمين.

⁽٥) انظر: (رسم المفتى) (١/ ٢٠).



⁽١) انظر: (رسم المفتى) (١/ ٢٠، ٢١).

⁽٢) انظر: (النافع الكبير) (ص٧)، (الفوائد البهيَّة) (ص١٨٥).

⁽٣) انظر: (إرشاد أهل الملَّة) (ص٢٥٢).

⁽٤) انظر: (رسم المفتى) (١/ ٢٠).

- متون معتمدة عند المتأخّرين^(١).

أما المتون المعتمدة عند المتقدِّمين: فهي تلك التي صنَّفها كبار المشايخ، وأجلَّة الفقهاء؛ كأبي بكر الخصَّاف (ت٢٦٦هـ)، وأبي جعفر الطحاويِّ (ت٣٢٦هـ)، والحاكم الشهيد (ت٣٣٤هـ)، وأبي الحسن الكَرْخيِّ (ت ٣٤٠هـ)، وأبي بكر الجصَّاص (ت ٣٧٠هـ)، وغيرهم (٢).

فهذه المتون والمختصرات ملحقة بمسائل الأصول، وظواهر الروايات في صحَّتها وثقة رواتها (٣).

يقول العلَّامة المطيعيُّ: «فاللَّازم أن يأخذ بها في رواية الأصول، ثمَّ بها في المتون والمختصرات؛ كمختصر الطحاوي، والكرخي، والحاكم الشهيد، فإنَّها تصانيف معتمرة، ومؤلَّفات معتمدة، قد تداولها العلهاء....»(٤).

وأما المتون المعتمدة عند المتأخِّرين: فقد نصَّ عليها ابن عابدين بقوله: «المتون المعتبرة كالبداية، ومختصر القُدُوري، والمختار، والنُّقاية، والوقاية،

⁽٤) (إرشاد أهل الملَّة) (ص ٢٥١).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٤٢٤).

والمراد بالمتقدِّمين: قيل: هم من أدرك الأئمَّة الثلاثة (أبا حنيفة، وأبا يوسف، ومحمَّد بن الحسن)، والمتأخِّرون من لم يدركهم. وقيل: الحدُّ الفاصل بين المتقدِّمين والمتأخِّرين: رأس القرن الثالث؛ فالمتقدِّمون قبله، والمتأخِّرون بعده. انظر: مقدمة (عمدة الرعاية) للَّكنوي (ص١٥)، (المذهب الحنفي) (١/٣٢٧).

⁽٢) انظر: (التعليقات السَّنيَّة على الفوائد البهيَّة) للَّكنوي (ص١٠٧).

⁽٣) انظر: (النافع الكبير) (ص٤).



والكنز، والملتقى، فإنَّها الموضوعة لنقل المذهب ممَّا هو ظاهر الرواية»(١).

وفيها يلى نعرض لهذه المتون، وبعض شروحها بإيجاز، وذلك على النحو التالى:

1) مختصر القُدُوري: لشيخ الحنفيَّة في زمانه أبي الحسين أحمد بن محمَّد ابن أحمد بن محمَّد ابن أحمد بن جعفر بن حمدان القُدُوري (ت٢١٨هـ)؛ وهو مختصر في الفروع جمع فيه الإمام القُدُوري الراجح من الروايات في كتب ظاهر الرواية (٢). وهو الذي يطلق عليه لفظ (الكتاب) في المذهب (٣).

قال حاجّي خليفة: «وهو متن متين معتبر متداول بين الأئمَّة الأعيان، وشهرته تُغنى عن البيان»(٤).

وشروحه كثيرة جدًّا منها^(٥): (اللَّباب) لجلال الدِّين اليَزْديّ (ت٩٩٥هـ)، ومنها: (الترجيح والتصحيح على القُـدُوريّ) لابن قُطْلُوبُغَـا الحنفيّ (ت ٨٧٩هـ).

٢) بداية المبتدي: للإمام العلّامة، شيخ الحنفيّة في زمانه عليّ بن أبي بكر
 ابن عبد الجليل المرغينانيّ (ت٩٣٥هـ)؛ جمع فيه بين (مختصر القُدوري)،

⁽٥) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ٢٣٢) وما بعدها.



⁽١) (رسم المفتى) (١/ ٣٦، ٣٧).

⁽٢) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١٠٩).

⁽٣) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٦٣١).

⁽٤) (كشف الظنون) (٢/ ٢٦٣١). وانظر: (إرشاد أهل الملَّة) (ص٢٥٢).

-3••**▶**---

و (الجامع الصغير) لمحمَّد بن الحسن (١). ثم قام بشرحه في مصنَّفه الشهير بـ (الهداية)، ومع الوقت صار (الهداية) كتاباً أصليًا، قام بشرحه كثير من أئمَّة الحنفيَّة؛ قال علَّامة الهند الشهير محمَّد عبد الوهاب البَهاوي: «فلمَّا كان كتاب (الهداية شرح البداية) من عمدة كتب الحنفيَّة قد أكبَّ عليه العلماء...»(٢).

ومن أبرز هذه الشروح: شرح البابَرْتي (ت٧٨٦هـ) المسمَّى بـ (العناية). ومنها: شرح ابن الهُمَام (ت٨٦٨هـ) المسمَّى بـ (فتح القدير للعاجز الفقير)؛ وهو من أشهر شروح (الهداية) المتداولة بين العلماء والمعتمدة عندهم (٣). وغير ذلك من الشروح (٤٠).

٣) وقاية الرواية في مسائل الهداية: للإمام محمود بن أحمد بن عُبيد الله بن إبراهيم المحبوبيّ الحنفيّ، المعروف بتاج الشريعة (ت ٦٧٣هـ)، انتخبه من الهداية، وصنَّفه لحفيده صدر الشريعة؛ ليسهل عليه حفظه (٥).

قال حاجّي خليفة: «وهو متن مشهور، اعتنى بشأنه العلماء بالقراءة والتدريس والحفظ»(٦).

⁽٦) (كشف الظنون) (٢/ ٢٠٢٠).



⁽١) انظر: (كشف الظنون) (١/ ٢٢٨).

⁽٢) انظر: (اكتفاء القنوع بها هو مطبوع) لإدوارد فنديك (ص١٤٣).

⁽٣) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١١٣).

⁽٤) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ٢٠٣٢، ٢٠٣٣)، (اكتفاء القنوع) (ص١٤٣).

⁽٥) انظر: (النافع الكبير) (ص٩)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١٠٨).



وعليه شروح كثيرة؛ أحسنها -كما قال اللَّكْنَوي (١)-: شرح حفيده صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبيّ. وقال حاجّي خليفة: «وهذا الشرح لا يحتاج من شهرته إلى التعريف»(٢).

٤) المختار للفتوى: للإمام مجد الدين عبد الله محمود بن مودود الموصليّ (ت٦٨٣هـ).

وهو مختصر في الفروع، اختار فيه قول الإمام أبي حنيفة من كتب ظاهر الرواية، ثمَّ قام بشرحه بكتابه الذي أسهاه: (الاختيار لتعليل المختار)^(٣). وعليه شروح أخرى كثيرة.

قال اللَّكنوي بَرِ اللَّهُ: «وقد طالعت (المختار) و(الاختيار)، وهما كتابان معتبران عند الفقهاء»(٤).

ه) مجمع البحرين وملتقى النهرين (٥): للإمام المتقن مُظفَّر الدين أحمد ابن عليّ بن ثعلب، المعروف بابن الساعاتي (ت٦٩٤هـ)؛ جمع فيه بين مختصر القُدوري، ومنظومة النَّسَفي في الخلاف، مع بعض الزيادات، ورتَّبه فأحسن ترتيبه، وأبدع في اختصاره (٢).

⁽٦) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٥٩٩)، (المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة) (ص٢٦).



⁽١) انظر: (الفوائد البهيّة) (ص ١٠٩).

⁽٢) (كشف الظنون) (٢/ ٢٠٢١).

⁽٣) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٦٢٢)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص.١٠٨).

⁽٤) (الفوائد البهيَّة) (ص١٠٦).

⁽٥) ذكره اللَّكنوي في (المتون المعتمدة) (ص١٠٧).

──

قال حاجِّي خليفة: «وهو كتاب سهل حفظه؛ لنهاية إيجازه، وحلَّه صعب؛ لغاية إعجازه، بحرٌ مسائله، جمُّ فضائله»(١).

وقد وضعت عليه شروح كثيرة منها^(٢): (المستجمع) للقاضي بدر الدين العَيْني (ت ٨٥٥هــ)، وهو شرح حافل.

ومنها: (تشنيف المسمع في شرح المجمع) للقاضي أحمد بن محمَّد بن شعبان الطرابلسي المغربي (ت١٠٢٠هـ).

7) كنز الدقائق: للإمام الكبير أبي البركات، حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النَّسَفي (ت ٧١٠هـ). وهو أحد المتون التي اصطلح علماء المذهب على تسميتها بالمتون الثلاثة عند الإطلاق^(٣). وهذا يدلُّ على شهرته وجلالته عندهم؛ قال اللَّكنويُّ: «و(كنز الدقائق) متن مشهور في الفقه»(٤).

وقد اعتنى به فقهاء الحنفيَّة، وشَرَحَه كثيرٌ منهم، ولعلَّ من أشهر شروحه؛ شرح الإمام فخر الدين عثمان بن عليّ الزَّيْلَعي (ت٣٤٧هـ) المسمَّى بـ (تبيين الحقائق لما فيه من تبيين ما اكتنز من الدقائق وزيادة ما يُحتاج إليه من اللَّواحِق)(٥).

⁽٥) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٥١٦). وضبط اسم الكتاب من مقدِّمة الزيلعيُّ على كتابه.



⁽١) (كشف الظنون) (٢/ ٩٩٥١).

⁽٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ٩٩٥١).

⁽٣) انظر: (الفوائد البهيَّة) (١٠٧).

⁽٤) انظر: (الفوائد البهيَّة) (١٠٢).



قال اللَّكْنوى: «قد طالعت شرحه -يعني الزيلعيَّ - للكنز، وهو شرح معتمد مقبول، وهو المراد بالشارح في (البحر الرائق)»(١).

ومن شروحه المعتمدة والمشهورة أيضاً: شرح الإمام زين العابدين بن إبراهيم، المعروف بابن نُجَيم المصري (ت٩٧٠هـ)، والمسمَّى بـ (البحر الرائق شرح كنز الدقائق)(٢).

٧) النُّقاية مختصر الوقاية: لصدر الشريعة عُبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبيّ (ت٥٤٧ أو ٧٤٧ هـ)؛ اختصر فيه متن (الوقاية) الذي ألَّفه جدُّه تاج الشريعة (٣).

وقد وضعت عليه شروح كثيرة منها^(٤): (كمال الدِّراية في شرح النُّقاية) للشيخ تقيِّ الدين أحمد بن محمَّد الشُّمُنِّيّ (ت٢٧٨هـ).

ومنها: (فتح باب العناية لشرح كتاب النُّقاية) للملَّا عليَّ بن سلطان القارى الهرَويّ (ت١٠١٤هـ).

٨) ملتقى الأبحر: للإمام إبراهيم بن محمَّد الحلبيّ (ت ٩٥٦هـ)؛ جمع فيه مسائل المتون الأربعة (القدوري، المختار، كنز الدقائق، الوقاية)، وأضاف إليه بعض ما يحتاج إليه من مسائل، ونُبْذة من (الهداية)، وقدَّم من أقاويلهم

⁽٤) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٩٧٢).



⁽١) (الفوائد البهيَّة) (ص١١٥).

⁽٢) انظر : (كشف الظنون) (٢/ ١٥١٦)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١١٥).

⁽٣) انظر: (الفوائد البهيَّة) (ص ١٠٩).

-<3••**▶**----

ما هو الأرجح، ونبَّه على الأصحِّ والأقوى، ولهذا بلغ صِيته الآفاق، ووقع على قبوله بين الحنفيَّة الاتِّفاق(١).

وقد وُضِعتْ عليه شروح كثيرة؛ منها: شرح العلَّامة محمَّد بن عليّ بن محمَّد الملقَّب بعلاء الدين الحَصْكَفي (ت ١٠٨٨هـ) والمسمَّى بـ (الدُّرُّ المنتقَى في شرح الملتقى)(٢).

ومنها: شرح العلَّامة عبد الرحمن بن محمَّد بن سليهان، المشهور بـ (شيخي زاده) (ت ١٠٧٨هـ) المسمَّى بـ (بَجُمع الأنْهُر شرح ملتقى الأبحر)^(٣). وهذا الشرح من الشروح التي برزت بعد الألف من الهجرة ، وقصدها علماء المذهب وأتباعه (٤).

ومن الشروح التي ذاع صِيتها، وانتشر خبرها: (بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع) للإمام الكبير أبي بكر بن مسعود بن أحمد علاء الدين الكاسانيّ الملقّب بملك العلماء (ت٥٨٧هـ)؛ وهو شرح عظيم وضعه على كتاب (تحفة الفقهاء) لأستاذه علاء الدين السمر قنديّ (ت٥٣٩هـ)(٥).

قال حاجِّي خليفة: «وهذا الشرح تأليف يطابق اسمه معناه»(٦).

⁽٦) (كشف الظنون) (١/ ٣٧١).



⁽١) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٨١٥)، (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١٠٩).

⁽٢) انظر: (كشف الظنون) (٢/ ١٨١٥).

⁽٣) انظر: (هديَّة العارفين) (١/ ٥٤٩)، (اكتفاء القنوع) (ص١٤٦).

⁽٤) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١١٤).

⁽٥) انظر: (كشف الظنون) (١/ ٣٧١)، (معجم المؤلِّفين) لعمر كحَّالة (٨/ ٢٢٨).



ومن الشروح التي ذاع صِيتها، وانتشر خبرها أيضاً لكن بعد الألف من الهجرة، بحيث أصبحت عمدة في المذهب عند المتأخّرين ما يلي:

1) ردُّ المحتار على الدُّر المختار، أو ما يعرف بـ (حاشية ابن عابدين): للإمام العلَّامة محمَّد أمين عابدين الدمشقيّ الحنفيّ (ت ١٢٥٢هـ)(١).

وهذا الكتاب - كما قال محمَّد أحمد علي -: «يكاد يتسنَّم ذُرى الشهرة بين كتب الفترة المتأخِّرة؛ فهو معتمدُ أكثر العلماء المعاصرين. والكتاب حاشية على كتاب (الدُّر المختار) لعلاء الدين الحَصْكَفي الذي شرح فيه كتاب (تنوير الأبصار) لمحمَّد بن عبد الله التُّمُرْتاشي (٤٠٠١هـ)، لكنَّه لم يتمَّه؛ إذْ وافته المنيَّة، فأكمله ابنه محمَّد علاء الدين ابن عابدين (٢٠٠٠.

٢) عمدة الرعاية في حلِّ شرح الوقاية: للعلَّامة محمَّد بن عبد الحيِّ اللَّكْنويِّ الهنديِّ الحنفيِّ (ت٤٠١٣هـ)؛ وهو حاشية على كتاب (شرح الوقاية)
 لصدر الشريعة. وهذا الكتاب مشهور ومتداول بين علماء القارَّة الهنديَّة (٣٠).

وإضافة إلى ما سبق من الكتب والمتون والشروح؛ فقد وُجد للحنفيّة كتب للفتاوى طار ذكرها، وانتشر خبرها، وتلقَّاها علماؤهم بالقبول والإعجاب، لعلَّ من أشهرها(٤): (الفتاوى الولوالجيَّة) لعبد الرشيد بن أبى حنيفة

⁽٤) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (١١٧) وما بعدها.



⁽١) انظر: (هديَّة العارفين) (٢/ ٣٦٨، ٣٦٨).

⁽٢) انظر: (المذهب عند الحنفيَّة) (ص١١٥).

⁽٣) انظر: (المذهب عند الحنفيّة) (ص١١٦).

⊰••

الوَلْوَالِجِيّ (ت٤٠٥هـ)، و(السِّراجيَّة) لسراج الدين عليّ بن عثمان بن محمَّد التميميّ الأوشيّ (ت٥٧٥هـ)، و(الخانيَّة) لقاضيخان الحسن بن منصور (ت٥٩٥هـ)، و(البزَّازيَّة) لمحمَّد بن محمَّد البزَّازيّ (ت٢٧٨هـ)، و(الهنديَّة) التي قام عليها مجموعة من علماء الهند بأمر من السلطان محمَّد أورنك عالِم كير (ت١١١٨هـ)؛ فجمعوا فيها ما اتُّفق عليه، وأفتى به الفحول، ووضعوا فيها من نوادر المسائل ما تلقّاه العلماء بالقبول، إضافة إلى (الفتاوى الحامديَّة) لحامد بن علي بن إبراهيم العمادي (ت١١٧١هـ) ، التي اختصرها ونقَّحها ابن عابدين في كتابه الشهير: (العقود الدُّرِّيَّة تنقيح الفتاوى الحامديَّة).

>>>3%\\$K€





المطلب الخامس أشهر مصطلحات المذهب الفقهيّة



للحنفيَّة - كغيرهم - مصطلحات اصطلحوا عليها، وعبارات تعارفوا عليها في مصنَّفاتهم، ولذا كان لا بدَّ لمن أراد التعرُّف على مذهبهم، وفهم رموزه ومفاتيحه، أن يطَّلع على هذه المصطلحات، وأن يعرف مرادهم بها، حتَّى يتسنَّى له فهم كلامهم وفق مرادهم.

وفيها يلي نعرض لأشهر مصطلحاتهم وفق التقسيم التالي:

أولًا: مصطلحات تتعلَّق بالأعلام(١١)، وتنقسم إلى قسمين: كلميَّة، وحرفيَّة.

- * أمَّا المصطلحات الكلميَّة، فمن أشهرها ما يلي:
- ١) الإمام، أو الإمام الأعظم: والمرادبه أبو حنيفة رَجُمُاللَّكُ.
 - ٢) الإمام الثاني: ويراد به أبو يوسف^(٢).
- ٣) الإمام الربّاني: ويقصد به محمّد بن الحسن الشيباني (٣).

⁽٣) انظر: المصدر السابق.



⁽١) جُُلُّ ما ذكرته من هذه المصطلحات مأخوذٌ من كتاب (الفوائد البهيَّة في تراجم الحنفيَّة) للعلَّامة اللَّكنوي وَخَلَّكُه؛ فقد عقد في آخره فصلين في إيضاح هذه المصطلحات (ص٢٣٣) وما بعدها، وما لم يوجد فيه عزوته إلى مصدره.

⁽٢) انظر: مقدمة (عمدة الرعاية) (ص١٦).

- ٤) الشيخان: ويقصد بهما أبو حنيفة وأبو يوسف رَحَهُ هُمَا ٱللَّهُ.
- الطرفان: ويقصد بها أبو حنيفة ومحمَّد بن الحسن رَحَهُ هُمَا ٱللَّهُ.
 - 7) الصاحبان: ويقصد بها أبو يوسف ومحمَّد رَحَهُ مُمَا ٱللَّهُ.
 - ٧) أئمَّتنا الثلاثة: ويراد بهم (أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمَّد).
- ٨) السَّلَف: ويراد بهذا المصطلح عندهم: من أبي حنيفة إلى محمَّد بن الحسن.
- ٩) الخَلَف: ويراد بهم من محمَّد بن الحسن إلى شمس الأئمَّة الحَلْوانيّ
 (ت٨٤٤هـ)(١).
 - · ١) شيخنا: إذا أُطلق في (الدرِّ المختار)؛ فالمراد به: خير الدين الرَّملي (٢).
- 11) المتأخّرون: ويطلقونه على الأئمَّة من شمس الأئمَّة الحَلُواني إلى حافظ الدين الكبير البخاريّ (ت٦٩٣هـ).
- ١٢) الصدر الأول: ومرادهم به القرون الثلاثة التي شُهد لها بأنهًا خير القرون.
- 17) شمس الأئمَّة: يقصد به عند الإطلاق شمس الأئمَّة السرخسيّ صاحب (المبسوط) (ت٤٩٠).
- 1٤) الحسن: إذا ذُكر مطلقاً في كتب الفقه؛ فهو الحسن بن زياد اللؤلؤي، وإذا ذكر مطلقاً في كتب التفسير؛ فهو الحسن البصريّ.

⁽٢) انظر: (الفتح المبين في حلِّ رموز ومصطلحات الفقهاء والأصوليِّين) للحفناوي (ص١٦).



⁽١) انظر: (الفوائد البهيّة) (ص٥٥).



- ١٥) الحاكم الشهيد: ويقصد به محمَّد بن محمَّد بن أحمد المروزي البَلْخيّ
 صاحب (الكافي) (ت ٣٣٤هـ).
- 17) الصدر الشهيد: ويقصد به عمر بن عبدالعزيز بن عمر بن مازه (ت ٥٣٦هـ).
- 1۷) الحسام الأَخْسِيكَثي: ويقصد به محمَّد بن محمَّد بن عمر بن حسام اللَّخْسِيكَثي: ويقصد به محمَّد بن محمَّد بن عمر بن حسام الدين، صاحب (المنتخب في الأصول) (ت ٢٤٤هـ).
- ۱۸) صدر الشريعة: ويراد به عند الإطلاق عُبيد الله بن مسعود بن محمود المحبوبي، شارح (متن الوقاية) (ت ٧٤٥ أو ٧٤٧هـ).
- 19) الصدر الأكبر أو برهان الأئمّة: ويقصد به عبد العزيز بن عمر بن مازه.
- ۲۰) الصدر السعيد: ويراد به تاج الدين أحمد بن عبد العزيز بن عمر ابن مازه.
- ۲۱) تاج الشريعة: ويقصد به محمود بن أحمد بن عُبيد الله المحبوبي، صاحب (متن الوقاية) (ت ٦٧٣هـ).
- ٢٢) برهان الإسلام: ويقصد به رضيُّ الدين السرخسي محمَّد بن محمَّد (ت ٤٤٥هـ).
- ٢٣) فخر الإسلام: ويقصد به عليُّ بن محمَّد البَزْدَويُّ أبو العُسْر (ت



٤٨٢ه_).

- ٢٤) مفتي الثَّقلين: ويقصد به أبو حفص عمر بن محمَّد النَّسَفيِّ صاحب (منظومة الفقه) (ت٥٣٧هـ).
- ٢٥) الأستاذ: ويقصد به عبد الله بن محمَّد بن يعقوب الحارثي السُّبَذْمُوني، الملقَّب بالفقيه الحارثي (ت ٢٤هـ).
- ٢٦) المحقِّق: ويراد به في إطلاق متأخري الحنفيَّة: الكمال ابن الهُمام (ت ٨٦١هـ)(١).
- (۲۷) قاضيخان: ويراد به الحسن بن منصور بن محمود الأزوجندي الفرغاني (ت۹۲هـ).
 - ٢٨) إمام الحرمين: ويقصد به أبو المظفر يوسف الجرجاني القاضي.
- ۲۹) إمام الهُدى: ويراد به الفقيه أبو اللَّيث نصر بن محمَّد بن أحمد السمر قندى (ت٣٩٣ أو ٣٩٣هـ).
- ٣٠) إمام زاده: ويقصد به محمَّد بن أبي بكر الجُوغي، صاحب كتاب (شرعة الإسلام) (ت ٥٧٣هـ).
- ٣١) ملك العلماء: ويُراد به علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني صاحب (البدائع) (ت ٥٨٧هـ).

⁽١) انظر: (المذهب الحنفي) (١/ ٣٢٨).





﴿ وأمَّا المصطلحات الحرفيَّة ؛ فمن أشهرها ما يلي (١):

- ١) (س): يشار به إلى أبي يوسف. أشار إليه بذلك: الموصلي في (المختار للفتوى)، والنسفي في (الوافي) و(كنز الدقائق)(٢).
- ٢) (ز): ويشار به إلى زُفر. أشار إليه بذلك أيضاً: الموصلي، والنسفي في كتبهم المذكورة آنفاً (٣).
- ٣) (م): يشار به إلى محمَّد بن الحسن الشيباني. أشار إليه بذلك أيضاً: الموصلي، والنسفى في كتبهم المذكورة آنفاً(١).
- ٤) (سم): يشار به إلى أبي يوسف ومحمَّد. أشار إليه بذلك الموصلي في (المختار)^(٥).
- ٥) (ح): رمز به ابن عابدین في (حاشیته) إلى العلّامة الحلبي (ت العلّامة).
- ٦) (ط): رمز به ابن عابدين أيضاً في (الحاشية) إلى العلَّامة الطهطاوي

⁽٦) انظر: (الفتح المبين) (ص١٦)، (المذهب الحنفي) (١/ ٣٢٩).



⁽١) ذكر هذه الرموز وأفاض فيها وقسّمها: د. أحمد النقيب في كتابه (المذهب الحنفي)، فليرجع إليه للمزيد.

⁽٢) انظر: (المذهب الحنفي) (١/ ٣٣٠).

⁽٣) انظر: المصدر السابق.

⁽٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٣١).

⁽٥) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٣٠).

(ت۱۲۳۱هـ)^(۱).

ثانياً: مصطلحات تتعلُّق بالكتب والمصنُّفات، وغيرها :

ومن أشهرها ما يلي:

1) مسائل الأصول أو ظاهر الرواية: ويقصد بها المسائل المرويّة عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمّد بن الحسن، وقد يلحق بهم زُفَر، والحسن بن زياد، وغيرهما ممّن أخذ عن أبي حنيفة، لكنّ الغالب الشائع أن تكون قول الثلاثة، أو بعضهم. وهذه المسائل دوّنها محمّد بن الحسن في كتبه الستّة التي هي (الأصل، والزيادات، والجامع الصغير، والجامع الكبير، والسّير الصغير، والسّير الكبير). وسمّيت بظاهر الرواية؛ لأنّها رُويَت عن محمّد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه؛ إمّا متواترة، أو مشهورة (٢).

Y) النوادر: ويقصد بها المسائل المرويَّة عن أبي حنيفة وأصحابه، لكنَّها ليست في كتب ظاهر الرواية، وإنَّما دُوِّنت في كتب أخرى لمحمَّد بن الحسن؛ كالكيسانيَّات، والرُّقيَّات، والهارونيَّات، والجرجانيَّات، أو دُوِّنت في كتب غير محمَّد؛ كالأمالي لأبي يوسف، والمجرَّد للحسن بن زياد. وهي دون سابقتها -أعنى: ظاهر الرواية-؛ لأنَّها لم تُرْوَ عن محمَّد بطرق كطرق ظاهر

⁽٢) انظر: (شرح منظومة عقود رسم المفتى) (١٦/١).



⁽١) انظر: (المذهب الحنفي) (١/ ٣٣١).



الرواية^(١).

٣) مسائل الفتاوى أو النوازل أو الواقعات: وهي المسائل التي استنبطها المجتهدون المتأخِّرون لمَّا سُئلوا عنها، ولم يجدوا فيها رواية للمتقدِّمين (٢).

- الأصل: إذا أُطلق مفرداً فمرادهم به (المبسوط) لمحمَّد بن الحسن؛
 لأنَّه أوَّل ما كُتب من كتب ظاهر الرواية (٣).
 - الكتاب: ومرادهم به إذا أطلقه فقهاؤهم: (مختصر القُدوري)(٤).
- 7) المحيط: عند الإطلاق يراد به (المحيط البرهاني) لبرهان الدين البخاري^(٥).
 - ٧) المبسوط: ويُراد به عند الإطلاق مبسوط السرخسي (٦).
- ٨) المتون الثلاثة: ومرادهم بها: متن (مختصر القُدوري) (ت٤٢٨هـ)،
 ومتن (الوقاية) لتاج الشريعة المحبوبي (ت ٦٧٣هـ)، ومتن (كنز الدقائق)
 لأبي البركات النسفي (ت ٧١٠هـ) (٧).

⁽٧) انظر: مقدِّمة (عمدة الرعاية) (ص١٠).



⁽١) انظر: (رسم المفتى) (١/ ١٦، ١٧)، مقدِّمة (عمدة الرعاية في حلِّ شرح الوقاية) (ص٩).

⁽٢) انظر: (الفتح المبين) (ص١٢).

⁽٣) انظر: (رسم المفتى) (١/ ١٩)، مقدِّمة (عمدة الرعاية) (ص٩).

⁽٤) انظر: (قواعد الفقه) لمحمَّد عميم الإحسان المجدِّدي البركتي (ص ٤٣٩).

⁽٥) انظر: (المذهب الحنفي) (١/ ٣٤١).

⁽٦) انظر: (رسم المفتى) (١/ ٢١).

المتون الأربعة: ويقصدون بها عند الإطلاق الثلاثة السابقة، ومتن (المختار) لأبي الفضل عبدالله بن محمود الموصلي (ت ٦٨٣هـ)، أو متن (مجمع البحرين) لمظفَّر الدين أحمد بن علي البغدادي (ت٢٩٤هـ)(١).

ثالثاً: مصطلحات تتعلَّق بالترجيح؛ وهي المصطلحات التي يستعملونها للدلالة على القول المختار عندهم (٢٠). ومنها ما يلى:

- ١) (وعليه الفتوى).
 - ٢) (وبه يُفتى).
 - ٣) (وبه نأخذ).
- ٤) (وعليه الاعتماد).
- ٥) (وعليه عمل اليوم).
 - ٦) (وهو الصحيح).
 - ٧) (وهو الأصح).
 - ٨) (وهو الظاهر).
 - ٩) (وهو الأظهر).
 - ١٠) (وهو المختار).
- ١١) (وعليه فتوي مشابخنا).

⁽٢) انظر: (رسم المفتى) (١/ ٣٨)، مقدّمة (عمدة الرعاية) (ص١٦).



⁽١) انظر: مقدِّمة (عمدة الرعاية) (ص٠١).



١٢) (وهو الأشبه).

١٣) (وهو الأوجه).

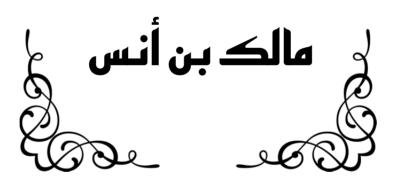
وهذه الألفاظ متفاوتة؛ فبعضها آكد من بعض عندهم؛ فلفظ (الفتوى) آكد من (الصحيح، والأصح، والأشبه)، ولفظ (و به يفتى) آكد من (الفتوى عليه)، و(الأصح) آكد من (الصحيح)(١).

>>>3%\\$₩

⁽١) انظر: (رسم المفتي) (١/ ٣٨).







أحمدُ الله وبعدُ:

فقد قَرأتُ البَحثَ (المَدْخَل إلى مَذهبِ الإمامِ مَالِك) رحمهُ اللهُ تعالَى، ...

لقد كان المجهودُ المبذولُ في البَحثِ كبيراً وجادًا، وتَجَلَّى ذَلِكَ في سَلامَةِ المعنى والمبنى، وغَزارةِ المعلوماتِ وصِحَّتِها، وسَلامَةِ المنهجِ المتَّبعِ في البحثِ، فهنيئاً للباحثِ على هذا البَحثِ المُهمِّ شَكلًا ومَضْمونًا...

واللهُ وليُّ التَّوفيق

د. بومِيّة بن محمّد السّعيد *

^{*} فقيةٌ مالكيٌّ، متفنَّنٌ في علوم شتَّى، درَّس في العديد من الجامعات؛ كجامعة الشارقة، وجامعة نواكشوط، وغيرهما. شارك في عدَّة مؤتمرات علميَّة، وأقام العديد من الحلقات والدَّورات العلميَّة داخل الكويت وخارجها، في مختلف فروع العلم؛ من فقه، وأصول، ولغة، وغير ذلك. له مؤلَّفات كثيرة، أغلبها مخطوط، والمطبوع منها قليل؛ وممّا طبع له: كتاب (سبائك اللُّجَيْن بجَمْع أنظام اللَّامِيَّة وطرَّة ابن زَيْن)، وكتاب (البادية في أصول الفقه للشيخ محمَّد المامِي) (تحقيقاً)، وكتاب (معرفة الإعجاز للشيخ سديا بابه) (تحقيقاً).



المذهبُ المالكيُّ هو ثاني المذاهب الإسلاميّة المعتمدة في الفقه الإسلاميّ؛ من حيث الترتيبُ الزَّمنيُّ، ويُنسب إلى عالم المدينة، وإمام دار الهجرة: مالك ابن أنس الأصبَحيِّ عَلَيْكُ، وهو من أصحِّ المذاهب وأعدلها في العقيدة والأحكام؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة عَلَيْكُ: «مذهب أهل المدينة النّبويَّة -دار السُّنَّة، ودار الهجرة، ودار النُّصرة؛ إذ فيها سنَّ الله لرسوله محمَّد عَلَيْ سُنن الإسلام وشرائعه، وإليها هاجر المهاجرون إلى الله ورسوله، وبها كان الأنصار الَّذين تبوَّؤوا الدَّار والإيهان من قبلهم م مذهبهم في زمن الصحابة والتَّبعين وتابعيهم أصحُّ مذاهب أهل المدائن الإسلاميّة شرقًا وغربًا؛ في الأُصول والفُروع»(١).

وهذا مدخل إلى هذا المذهب الفقهيِّ، وسينتظم الكلام فيه في ستَّة مطالب:

⁽١) انظر: (مجموع الفتاوي) لابن تيميّة (٢٠/ ٢٩٤).



المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب.

المطلب الثَّاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة.

المطلب الثَّالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب.

المطلب الرَّابع: مدارس المذهب.

المطلب الخامس: أشهر مصنَّفات المذهب.

المطلب السَّادس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيَّة.

>>>}%€|≪





أُوَّلِّ: اسمه وكنيته ونسبه(١):

هو: أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن غَيْان بن خُثَيل بن عمرو بن الحارث -ذو أصبَح-، الحِميريّ، الأصبَحيّ، المدنيّ.

والحِمْيَرِيُّ: بكسر الحاء المهملة، وسكون الميم، وفتح الياء، وكسر الراء المهملة، هذه النِّسبة إلى حِمْيَر، وهي من أصول القبائل، نزلت أقصى اليمن (٢).

وذو أصبَح الذي ينتسب إليه من ولد قحطان، ولكنْ (أصبَح) صارت قبيلة؛ فنُسب إليها (٣).

⁽٣) انظر: (الأنساب) (١/ ١٧٤).



⁽۱) انظر: (ترتیب المدارك) للقاضي عیاض (۱/ ۱۰٤)، و(سیر أعلام النبلاء) للذّهبيّ (۸/ ۲۸)، و (إرشاد السّالك إلى مناقب مالك) لابن الميرد (ص١٤٢).

⁽٢) انظر: (الأنساب) للسمعاني (٢/ ٢٧٠).

ثانياً: مولده ونشأته(١):

وُلد الإمام مالك على الأصحِّ: سنة ثلاث وتسعين للهجرة (٩٣هـ)، في خلافة سليان بن عبد الملك بن مروان، بقرية ذي المَرْوة على بعد ثمانية بُرُد (١٦٠كيلاً تقريباً) شمالي المدينة النبويّة (٢٠)؛ مأرَز الإيمان، ومهبَط الوحي، وموئل الشّريعة، وعاصمة الخلافة الأولى.

وأمُّه هي: عالية بنت شريك الأزديّة، ويبدو أنَّها كانت من الصّالحات، المعظّمات للعلم، وأهله؛ كما سيأتي في (طلبه للعلم).

ونشأ الإمام مالك في كنف أسرةٍ كريمةٍ، مشهورةٍ بالعلم، وفي ظلّ بيت عُرف بالاشتغال بالحديث، واستطلاع آثار السّلف، وفتاوى الصحابة رَضَيُليّهُ عَنْهُم وَ فجدُّه مالك بن أبي عامر (ت٩٤هـ) من كبار التّابعين وعلمائهم، روى عن عمر، وعثمان، وعائشة رَضَيَليّهُ عَنْهُم وروى عنه بنوه، ومنهم: أنس أبو مالك. وعمّه أبو سهيل نافع بن مالك (ت٠٤هـ) من شيوخ الإمام ابن شهاب الزهري، ويبدو أنّ أباه أنسَ بن مالك لم يكن من المشتغلين بالحديث؛

⁽٢) انظر: (وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى) للسمهودي (٣/ ١٨٠)، و(أطلس الحديث النبوي) لشوقي أبو خليل (ص١٨٩).



⁽۱) انظر: (ترتيب المدارك) (۱/ ۱۱۰-۱۱۹)، و(سير أعلام النبلاء) (۸/ ٤٩)، و(إرشاد السّالك) (ص ١٤٦-١٤٦)، و(تزيين المهالك بمناقب الإمام مالك) للسيوطيّ (ص ٢٠)، و(مالك: حياته وعصره) لأبي زهرة (ص ٢٥-٣٠).



ولهذا لم يُعرف، ولم يصحّ أنَّ مالكاً روى عنه.

كما كان أخوه النضر بن أنس ملازماً لطلب العلم، والأخذ عن الشيوخ؛ حتى كان الإمام مالك يُعرَف في بداية طلبه بأخي النّضر؛ لشهرة أخيه دونه في أوَّل الأمر؛ ثمّ لم يلبث أن صار أخوه يُعرف به؛ فيقال: النّضر أخو مالك!

ثالثاً: طلبه للعلم(١):

كان للبيئة العلميّة الّتي نشأ فيها الإمام مالك؛ ممثّلة في عاصمة العلم والعلماء المدينة النبويّة، وأسرته الطيّبة الكريمة = دورُهما البارِزُ في تبكير الإمام مالك بطلب العلم منذ نعومة أظفاره؛ فقد روى عنه ابن وهب أنّه قال: «...فكنت آتي نافعاً مولى ابن عمر وأنا يومئذ غلام حديث السنِّ»(٢).

فاتَّجه إمامنا بعد حفظ القرآن الكريم -كما هي العادة في الزّمن الأوَّل-إلى طلب العلم، فاقترح على أهله: أن يذهب إلى مجالس العلماء؛ ليكتب

⁽٢) انظر: (المعرفة والتاريخ) للفسوي (١/ ٣٦٠).



⁽۱) انظر: (حلية الأولياء) لأبي نُعيم (٦/ ٣١٦-٣١٧)، و(ترتيب المدارك) (١/ ١٣٠)، و(إرشاد السّالك) (ص ١٤٧)، و(تزيين المالك) (ص ٢٠)، و(مالك: حياته وعصره) (ص ٢٥).

--3••**←**

العلم ويدرسه؛ حيث وَجد من بيئته مُعيناً، ومن أسرته مشجِّعاً؛ إذ روى مطرِّف قال: قال مالك: «قلتُ لأمِّي: أذهبُ فأكتبُ العِلم؟ فقالت: تعالَ فالْبَس ثيابَ العلم. فألبَستني ثياباً مشمَّرة، ووضعتِ الطويلة (١) على رأسي، وعمَّمتني فوقها، ثمّ قالت: اذهب؛ فاكتب الآن»(٢). وقال أيضاً: «كانت أمِّى تعمِّمني، وتقول لي: اذهب إلى ربيعة (٣)؛ فتعلَّم من أدبه قبل علمه»(٤).

وقد اجتهد مالك في طلب العلم، والحديث، والفقه، وغيرها من العلوم، ولزم جماعةً كبيرة من العلماء والمحدِّثين، وكتب من العلم الشيء الكثير؛ حتى روى ابنُ كنانة عنه أنَّه قال: «كانت عندي صناديقُ من كتب ذهبتْ؛ لو بقيتْ لكان أحبَّ إليَّ من أهلي ومالي»(٥). وعنه أنَّه قال: «كتبتُ بيدي مئة ألف حديث»(٦).

ولم يزَل الإمام مالك يطلب العلم على أولئك العلماء والأشياخ؛ حتى تخرَّج بهم، وصار عالمًا يُشار إليه بالبنان، غير أنَّه لم يجلس للتّحديث والفتيا حتى شهد له بأهليّته لذلك كبارُ شيوخه؛ فقد روى أبو مصعب قال: سمعت

⁽٦) المصدر السابق.



⁽١) قَلَنْسُوةٌ طويلة. انظر: (المحيط في اللغة) للصاحب ابن عبّاد (طال) (٢/ ٣٢٨).

⁽۲) (ترتیب المدارك) (۱/ ۱۳۰).

⁽٣) هو: ربيعة بن عبد الرحمن، المعروف بربيعة الرَّأي، توفِّي سنة: (١٣٦هـ).

⁽٤) (ترتیب المدارك) (۱/ ۱۳۰).

⁽٥) المصدر السابق (١/ ١٣٧).



مالك بن أنس يقول: «ما أفتيتُ حتّى شهد لي سبعون أنّي أهلٌ لذلك»(١).

وعن خلف بن عمرو قال: سمعت مالك بن أنس يقول: «ما أجبتُ في الفتيا حتّى سألتُ من هو أعلم منّي: هل يراني موضعاً لذلك؟ سألتُ ربيعة، وسألتُ يحيى بن سعيد؛ فأمراني بذلك. فقلتُ له: يا أبا عبد الله، فلو نَهوْك؟ قال: كنتُ أنتهي؛ لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلاً لشيء؛ حتّى يَسأل من هو أعلم منه»(٢).

رابعاً: أشهر شيوخه(٣):

كان الإمامُ مالكُ شديدَ التَّحرِّي في شيوخه، والانتقاء فيمن يتلقّى عنه العلم؛ فقد قال ابن عيينة: «ما كان أشدَّ انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم» (٤). وروى ابن وهب عنه أنَّه قال: «أدركت بهذه البلدة أقواماً لو استُسقى بهم المطرُ لسُقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيراً = ما حدَّثتُ عن أحد منهم شيئاً؛ لأنَّهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تُقى وورع وصيانة وإتقان

⁽٤) رواه ابن أبي حاتم في (مقدِّمة الجرح والتعديل) (١/ ٢٣)، والجوهري في (مسند الموطَّأ) (ص٩).



⁽١) رواه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (٦/ ٣١٦). وانظر: (تزيين الممالك) (ص٢٦).

⁽٢) رواه أبو نعيم في (حلية الأولياء) (٦/ ٣١٦). وانظر: (تزيين المالك) (ص٢٦).

⁽٣) انظر: (ترتیب المدارك) (١/ ١٢٣ – ١٢٤)، و(أسماء شیوخ مالك بن أنس) لابن خلفون، (مناقب الأئمّة الأربعة) لابن عبد الهادي (ص(0.001))، و(سير أعلام النبلاء) ((0.001))، و(إرشاد السّالك) (ص(0.001)).

3••

وعلم وفهم؛ فيعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غداً»(١).

ولشدَّة تحرِّي الإمام مالك وانتقائه وانتقاده للرواة الذين يأخذ عنهم = صار من القواعد الأغلبيَّة عند المحدِّثين قولهم: «كلُّ من روى عنه مالك فهو ثقة»(٢).

ومع هذا التَّحرِّي إلَّا أَنَّ شيوخ الإمام مالك بلغوا كثرةً كاثرةً؛ حتى قيل: إنَّ عدد شيوخه قد فاق تسعمئة شيخ؛ منهم ثلاثمئة من التّابعين، وستّمئة من تابعي التّابعين، ومن أشهر شيوخ الإمام مالكِ؛ النّدين تأثّر بهم، وأكثر من ملازمتهم، والأخذ عنهم؛ الأئمّةُ الأعلامُ: نافع مولى ابن عمر (ت ١١٧هـ)، ومحمَّد بن شهاب الزُّهْرِيُّ (ت ١٢٤هـ)، ومحمَّد بن شهاب الزُّهْرِيُّ (ت ١٢٤هـ)، ومحمَّد بن المنكدر (ت ١٣٠هـ)، وأبو الزناد عبد الله بن ذَكُوان (ت ١٣٠هـ)، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (ت ١٣٦هـ)، وعبد الله بن أبي بكر بن حزم (ت ١٣٥هـ)، وزيد بن أسلم (ت ١٣٦هـ)، ويجيى بن سعيد الأنصاريُّ (ت ١٤٥هـ)، وهشام بن عروة (ت ١٤٥هـ)، وعبد الله بن يزيد ابن هُرْمُز (ت ١٤٥هـ) – وقد لازمه مالك ثلاث عشرة سنة –، وغيرهم كثير.

⁽٢) انظر: (تهذيب التهذيب) لابن حجر (١٠/٦).



⁽۱) (ترتیب المدارك) (۱/ ۱۳۷).



خامساً: أشمر تلاميذه(١):

تتلمذ على الإمام مالك، وروى عنه خلقٌ كثير لا يحصون؛ من أهل الحجاز، والعراق، وخراسان، واليمن، والشّام، ومصر، والمغرب، والأندلس.

وقد أوصلهم الحافظ أبو الحسن عليُّ بن عمر الدارقطنيُّ في كتابه (الرواة عن مالك بن أنس) إلى نحو ألف رجل.

وبلغ من جلالة قدره في الفقه والعلم، ورفيع مكانته في الحفظ والفهم: أنْ روى عنه جماعةٌ من شيوخه؛ كيحيى بن سعيد، وعمّه أبي سُهيل، وكثيرٌ من أقرانه؛ كالأوزاعيّ (ت٧٥هـ)، واللّيث بن سعد (ت٥٧٥هـ)، وشُعبة ابن الحجّاج (ت١٦٥هـ)، والسُّفيانَيْن.

ومن أبرز تلاميذه الذين اشتُهروا بالأخذ عنه، ونقلوا علمه: محمَّد ابن الحسن الشيبانيّ (ت ١٨٩هـ)، وعبد الرّحمن بن القاسم (ت ١٩١هـ)، وعبد الله بن وهب (ت ١٩٧هـ)، ومعن بن عيسى (ت ١٩٨هـ)، وأشهب بن عبد العزيز القيسيُّ (ت ٢٠٤هـ)، وعبد الله بن عبد الحكم

تنبيه: قسّم القاضي عياض في (ترتيب المدارك) (١/ ٢٥٨-٢٥٩) الرواة عن الإمام مالك باعتبار أوطانهم إلى ستَّة أقسام، وهم. أهمل المدينة، وأهمل العراق والمشرق، وأهمل الحجاز واليمن، وأهمل الشّام.



 ⁽١) انظر: (الانتقاء في فضائل الأئمَّة الثلاثة الفقهاء) لابن عبد البر (ص٩٦ - ١١٣)، و(ترتيب المدارك)
 (١/ ٢٥٤ - ٢٥٩)، (مناقب الأئمّة الأربعة) (ص٨٢)، و(سير أعلام النبّلاء) (٨/ ٥٢)، و(إرشاد السّالك) (ص٣٥١، ٣٣٤).

(ت٢١٠هـ)، وأسد بن الفُرات (ت٢١٦هـ)، وعبد الملك ابن الماجِشون (ت٢١٦هـ)، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيُّ (ت٢٢١هـ)، وأصبغ بن الفرَج (ت٢٢٥هـ)، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبِيُّ (ت٢٢١هـ)، وأبو مصعب أحمد بن (ت٢٢٥هـ)، ويحيى بن يحيى اللَّيثيُّ (ت٢٣٤هـ)، وأبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهريُّ (ت٢٤٢هـ) -آخر من روى عن مالك (الموطّأ) من الثُّقات-، وغيرهم كثير.

سادساً: مصنتّفاته(١):

لم يشتهر عن الإمام مالك من المصنَّفات غير (الموطَّأ)، وهناك مصنَّفات أخرى رواها عنه مَنْ كَتَب بها إليهم، وذكرها له مترجموه؛ منها:

- ١) رسالة إلى ابن وهب في القَدَر، والرَّدِّ على القَدَريَّة.
 - ٢) كتاب في التّفسير لغريب القرآن.
 - ٣) رسالة في الأقضية، كتب بها إلى بعض القضاة.
 - ٤) رسالة في الفتوى إلى أبي غسّان محمَّد بن مُطرِّف.
- رسالة إلى اللَّيث بن سعد في (إجماع أهل المدينة).

⁽۱) انظر: (ترتیب المدارك) (۱/ ۱۹۱، ۲۰۶)، و(الدیباج المذهب) (۱/ ۱۲۵)، و(تزیین المهالك) (ص۸۳).





سابعاً: ثناء العلماء عليه(١):

تواترت النُّقول، وتتابعت النُّصوص عن الأئمّة والعلماء في الثناء على الإمام مالك، والاعتراف بإمامته في الدِّين والفقه والحديث، ومن ذلك:

قول الإمام ابن شهاب الزهريّ لمالك رَحَهُ هُمَااللَّهُ: «أنتَ من أوعية العلم، وإنّك لنِعم مستودَعُ العِلم»(٢).

وقول الإمام عبد الرحمن بن مهديّ (ت١٩٨هـ) ﴿ اللَّهُ: «ما رأيتُ أحداً أهيبَ، ولا أتمَّ عقلاً من مالك، ولا أشدّ تقوى (٣٠).

وقول الإمام الشافعي بَرَجُمُاللَّهُ: «إذا ذُكر العلماء فمالكُ النجم. ولم يبلغ أحدٌ في العلم مبلغ مالكِ؛ لحفظه وإتقانه وصيانته. ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالكِ». وقال: «مالكُ بن أنس معلِّمِي. وفي رواية: أُستاذي. وما أحدُّ أَمَنَ عليَّ من مالكِ»(٤).

وقول الإمام ابن سعد (ت ٢٣٠هـ) ﴿ اللَّهُ: «كان مالكٌ ثقةً، مأموناً،

⁽٤) (ترتيب المدارك) (١/ ١٤٩).



⁽۱) انظر: (طبقات ابن سعد) (القسم المتمّم) (ص٤٤٤)، و(الانتقاء) (ص٥٠-٦٨)، و(ترتيب المدارك) (١١١٨)، و(مناقب الأئمَّة الأربعة) (ص٨٧)، و(سير أعلام النبلاء) (٨/١١١)، و(إرشاد السّالك) (ص١٩٧-٢٠٦).

⁽۲) (ترتیب المدارك) (۱/۸۶۸).

⁽٣) (سير أعلام النبلاء) (٨/ ١١٣).

→3••

ثْبْتاً، ورعاً، فقيهاً، عالماً، حُجَّةً ١٠٠٠.

وقول الإمام أحمد عَجَمُاللَّكُ: «مالكُّ سيِّد من سادات أهل العلم، وهو إمام في الحديث والفقه»(٢).

وممّا قيل في الثّناء عليه شعراً قولُ الإمام ابن المبارك [الطويل]:

صَموتٌ إذا ما الصَّمتُ زيَّن أهلَه

وفتَّاقُ أبكارِ الكلامِ المختَّمِ

وَعَى ما وَعَى القرآنُ من كلِّ حِكْمَةٍ

ونِيطتْ له الآدابُ باللَّحمِ والـدَّم

وقيل في وصف ما كساه به الله سبحانه من المهابة والوقار [الكامل]:

يددَعُ الجوابَ فلا يُراجَعُ هيبةً

والسائلون نواكِسُ الأذقانِ

أدبُ الوَقارِ وعِنُّ سلطان التُّقي

فهو المُطاع وليس ذا سلطانِ

ثامناً: وفاته(٣):

توفِّي الإمام مالك رَجْمُ اللَّهُ -على الأرجح- صبيحة يوم الأحد، الرابع

⁽٣) انظر: (ترتيب المدارك) (١/ ٢٣٧)، و(إرشاد السّالك) (ص٤١٧ - ٤٣٢).



⁽۱) (طبقات ابن سعد) (ص ٤٤٤).

⁽٢) (ترتيب المدارك) (١/ ١٥٤).



عشر من شهر ربيع الأوَّل، سنة تسع وسبعين ومئة للهجرة (١٧٩هـ)، وكان له يوم مات حوالي خمسٍ وثهانين سنة، ودفن في البقيع بالمدينة النَّبويَّة.





مرَّ المذهبُ المالكيُّ منذ بداية تأسيسه، إلى أن نضج واكتمل بمراحل علميّة مختلفة، وأطوار متعدِّدة، ولكلِّ مرحلة من هذه المراحل خصائصها، وميزاتها؛ الّتي تميِّزها عن غيرها.

ويمكن تلخيص تلك الأطوار في ثلاث مراحل رئيسة؛ هي: مرحلة النُّشوء والتَّكوين، ومرحلة التَّطوُّر والتَّوسُّع، ومرحلة الاستقرار.

أُوَّلًا: مرحلة النُّشوء والتَّكوين (١١٠هـ–٣٠٠هـ):

وهي مرحلة التّأصيل والتّأسيس، وتبدأ من جلوس إمام المذهب الإمام مالك عَرَّمُ اللّه للفتوى، وتسليم الناس له بالإمامة سنة (١١٠هـ)، وتنتهي بنهاية القرن الثّالث، وقد تُوِّجت هذه المرحلة بنبوغ طائفة من تلاميذ الإمام مالك، وتلاميذ تلاميذه؛ منهم: عالم العراق القاضي إسماعيل بن إسحاق (٣٨٢هـ)، مؤلّف كتاب (المبسوط)، آخر الدواوين ظهوراً في هذه المرحلة.

⁽۱) انظر: (ومضات فكر) لمحمَّد الفاضل ابن عاشور (ص٦٦) -بواسطة مقدمّة (تهذيب المدوَّنة للبراذعي) لمحمَّد الأمين بن الشيخ-، و(اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) لمحمَّد إبراهيم أحمد عليّ (ص٣١)؛ فها بعدها.



3••

وقد تميّزت هذه المرحلة بجمع الروايات والسّماعات عن الإمام مالك، وترتيبها، وتدوينها في مصنّفات معتمدة، تضمُّ إلى جانبها بعض ما لتلاميذ الإمام من اجتهادات وتخريجات.

ومن أهم الكتب الّتي صُنِّفت في هذه المرحلة: الأمهات الأربع، وهي: (المدوَّنة)، و(الواضحة)، و(العُتْبيَّة)، و(المُوَّازيَّة)(١).

ثانياً: مرحلة التَّطوُّر (٢٠١هـ–٢٠٠هـ):

وكانت على يد نوابغ علماء المالكيَّة؛ الَّذين فرَّعوا، وطبَّقوا، ومن ثمّ رجَّحوا، وشهَّروا؛ فالتطوُّر هنا يراد به معناه الشَّامل؛ الَّذي يندرج تحته: التفريع، والتطبيق، والترجيح.

وتبدأ هذه المرحلة مع بداية القرن الرّابع الهجري تقريباً، وتنتهي بنهاية القرن السادس وبداية القرن السّابع، أو بوفاة ابن شاس (ت٠١٦ أو ٢١٦هـ)؛ رابع أربعة اعتمدهم خليل بن إسحاق (ت٧٦٧هـ)؛ مصنف أشهر مختصر في الفقه المالكيّ.

وهذه المرحلة تميزت بظهور نزعة الضبط والتحرير، والتمحيص والتنقيح، والتلخيص والتهذيب، مع التفريع، وكذا الترجيح لما ورد في كتب المرحلة السّابقة من السَّماعات والرِّوايات والأقوال؛ فهي بمثابة الغربلة والتمحيص لما

⁽١) سيأتي التعريف بها في (أشهر كتب المذهب).





كان في مرحلة الجمع والترتيب.

ومن أشهر المصنَّفات المختصرة في هذه المرحلة: (التَّفريع) لابن الجلَّاب (ت٣٧٨هـ)، و(تهذيب المدوَّنة) للبراذعي (ت٤٣٨هـ).

ثالثاً: مرحلة الاستقرار (٢٠١هـ، إلى العصر الحاضر):

وتبدأ ببداية القرن السّابع الهجري تقريباً، أو بظهور مختصر ابن الحاجب الفرعيّ؛ المعروف بـ (جامع الأمّهات)، وتستمرُّ إلى العصر الحاضر.

وهذه المرحلة مرحلة الشُّروح، والمختصرات، والحواشي، والتعليقات، وهي سمة تظهر غالباً حين يصل علماء المذهب إلى قناعة فكريّة بأنَّ اجتهادات علماء المذهب السّابقين لم تترك مجالاً لمزيد من الاجتهاد؛ إلَّا أن يكون اختياراً، أو اختصاراً، أو شرحاً.

وقد شهدت هذه المرحلة امتزاج آراء مدارس المذهب المالكي، وانصهارها في بوتقة واحدة؛ أنتجت كتباً فقهيّة تمثّل المذهب بغضّ النّظر عن الانتهاء المدرسيّ؛ فاندمجت الآراء العلميّة في بعضها، وتلاشت الاختلافات الجذريّة؛ إلّا ما كان من قبيل الاجتهادات الفرديّة؛ الّتي تظهر حتّى بين علهاء المدرسة الواحدة (۱).

>>>3%\€K€

⁽۱) انظر: (اصطلاح المذهب) (ص۳۷۸–۳۸۶).







يُعدُّ مذهب الإمام مالك أكثر المذاهب أصولاً، وإن كان الإمام لم ينصَّ بالتَّفصيل على أصوله الّتي اعتمد عليها، وجعلها مصادر تؤخذ الأحكام الشّرعيّة منها؛ إلَّا أنَّه أشار إليها على سبيل الإجمال؛ فيها نقله عنه ابن وهب؛ حيث قال: «الحكم الّذي يحكم به بين النّاس حكهان: ما في كتاب الله، أو أحكمته السنّة؛ فذلك الحكم الواجب، وذلك الصّواب. والحكم الّذي يجتهد فيه العالم برأيه؛ فلعلّه يوفّق»(۱).

وهذا النّصُّ من الإمام مالك بَرَّخُاللَّهُ يدلُّ على أنَّ أصول الاستنباط عنده لا تخلو من أحد نوعين: أصول نصِّيَّة نقليّة، أو أصول عقليّة اجتهاديّة.

وقد أمكن معرفة تفصيل هذه الأصول عنده باستقراء موطّئه، والنّظر في المسائل والفتاوى الّتي نقلت عنه، وهي ترجع في حقيقة الأمر إلى أحد عشر أصلاً(٢)؛ هي كالتالي:

تنبيه: اختلف المالكيَّة في عدِّ الأصول الّتي اعتمدها الإمام مالك في الأحكام والفتاوى؛ فمنهم من اقتصر على الأربعة المتّفق عليها -كالقاضي عياض في (ترتيب المدارك) (١/ ٩٣)-، وزاد =



⁽١) انظر: (جامع بيان العلم وفضله) لابن عبد البرِّ (٢/ ٧٥٧).

⁽٢) انظر: (مالك: حياته وعصره) (ص ٢٧١، ٤٧٧).

أوَّلاً: الكتاب الكريم: مراعياً ترتيبه -وكذا السنّة النبويّة - من حيث الوضوح؛ بتقديم نصوصه، ثمّ ظواهره، ثمّ مفهوماته (١).

وظاهر مذهب الإمام مالك: الأخذ بالقراءة الشّاذّة في الأحكام الشّرعيّة؛ وذلك لاستدلاله بها في (موطّئه) على بعض المسائل الفقهيّة (٢).

ثانياً: السُّنَّة النَّبويَّة: متواترها، ومشهورها، وآحادها (٣).

والمشهور من مذهب مالك: قبول الحديث المرسَل، والاحتجاج به؛ فقد أرسل أحاديث كثيرة في (موطّئه)، واحتجّ بها، ولكن ذلك مشروط عنده بكون المرسِل ثقةً، عارفاً بها يرسِل؛ فلا يرسل إلّا عن ثقة (٤).

⁽٤) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) لابن القصّار (ص٢٢٠)، و(إحكام الفصول) للباجي (ص٥٥٥).



⁼ عليها ابن العربي في (القبس) (٢/ ٣٨٦) واحداً -وهو المصلحة-؛ فجعلها خمسة، وأوصلها الجُبيريُّ في (التوسُّط بين مالك وابن القاسم) (ص١٦٠) إلى ثمانية، ومنهم من جعلها ستّة عشر أصلاً حكم في (الفواكه الدواني) للنَّفراوي (١٦٠١)، و(البهجة في شرح التحفة) للتُّسويِّ (٢/ ٢١٩)؛ عن أبي محمَّد صالح الهسكوري الفاسي (ت٣٥٦هـ)-، وقال الحجّوي في (الفكر السّامي) (٢/ ٢٦٣): «إنَّها بلغت عشرين»، وسبب هذا الاختلاف يرجع إلى أن بعضهم اقتصر على أهمِّ الأصول وأشهرها، ولم يقصد الاستيعاب، وأبو محمَّد صالح فصّل ما حقُّه الإجمال؛ فجعل دليل الكتاب -وكذا السنة - خمسة أقسام، والحجّوي اعتمد عدَّ أبي محمَّد، وزاد عليه ما لم يذكره؛ قصد الاستيعاب، وما ذكرته هو أقرب إحصاء وأجمعه؛ مع ملاحظة إغفال ما يدخل يذكره؛ قصد الاستيعاب، وما ذكرته هو أقرب إحصاء وأجمعه؛ مع ملاحظة إغفال ما يدخل ونحوهما، والله أعلم.

⁽١) انظر: (ترتيب المدارك) (١/ ٩٥).

⁽٢) انظر: (نيل السّول شرح مرتقى الوصول) للولّاتي (ص٨٩).

⁽٣) انظر: (ترتيب المدارك) (١/ ٩٥).



ثالثاً: الإجماع: مذهب الإمام مالك أنَّ إجماع المجتهدين من هذه الأمَّة في عصر من الأعصار على حكم شرعيًّ حُجَّة؛ فإجماع الصحابة رَضَيَّاللَّهُ عَنْهُمُ في عصر هم حُجَّة على من بعدهم، وإجماع التابعين في عصرهم حُجَّة على من بعدهم، وإجماع التابعين في عصرهم وهكذا(١).

ويصحُّ أن يكون مستند الإجماع عنده دليلاً من الكتاب والسُّنة، أو قياساً (٢).

رابعاً: القياس: كان من مذهب الإمام مالك العملُ بالقياس على ما ورد فيه نصُّ من الكتاب والسنّة، وإلحاق الفروع بالأصول في الحكم، وهذا ممّا يدخل في قوله -فيها سبق نقله عنه-: «والحكم الّذي يجتهد فيه العالم برأيه».

وقد توسّع مالك وأصحابه في باب القياس؛ حيث لم يحصروه في القياس على الأحكام المنصوص عليها؛ بل عدَّوه إلى القياس على ما ثبت منها بالقياس؛ فيقيسون الفروع على الفروع والمسائل المستنبطة بالقياس^(٣).

وقد نقل بعضهم عن الإمام مالك: تقديم القياس على خبر الواحد إذا

⁽٣) انظر: (المقدِّمات الممهِّدات) لابن رشد (١/ ٢٢)، و(مالك: حياته وعصره) (ص٣٦٩).



⁽١) انظر: (التّوسط بين مالك وابن القاسم) (ص١٧)، و(مقدِّمة في أصول الفقه) (ص٣٢٠)، و(شرح تنقيح الفصول) للقرافي (٢/ ٤٤).

⁽٢) انظر: (شرح تنقيح الفصول) (٢/ ٦٢)، و(تقريب الوصول) لابن جُزَيّ (ص٣٣٥).

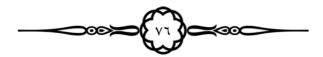
تعارضا، ولم يمكن العمل بهما جميعاً (١). ولا يصحُّ ذلك عنه على التَّحقيق، ولا يليق بها عُرِف به من تعظيم السُّنَّة والأثر؛ بل الصّحيح من مذهبه: تقديم الخبر على القياس (٢).

وهذه الأصول الأربع لا خلاف في الأخذ بها عند أئمّة المذاهب الأربعة من حيث الجملة؛ كما قال القاضي أبو بكر ابن العربيّ: «فأصول الأحكام خمسة: منها أربعةٌ متّفقٌ عليها من الأُمّة: الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والنظر والاجتهاد...»(٣).

خامساً: عمل أهل المدينة: وهذا الأصل اختص الإمام مالك باعتماده دون غيره من أئمة المذاهب، وقد احتج مالك به في مسائل يكثر تَعدادها(٤).

والمراد به على المختار: اتِّفاق أهل العلم بالمدينة أو أكثرهم زمن الصحابة أو التّابعين على أمر من الأمور^(٥).

⁽٥) انظر لمزيد من التعريفات: (إيصال السّالك إلى أصول مذهب الإمام مالك) للولّاتي (ص١٦٢)، و(الجواهر الثمينة في بيان أدلّة عالم المدينة) للمشّاط (ص٢٠٧)، و(أصول فقه الإمام مالك-الأدلّة النّقليّة) للشعلان (٢٠٧/١٠٠٠).



⁽۱) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص٢٦٥)، و(البيان والتحصيل) لابن رشد (١٨/ ٤٨٢)، و(شرح تنقيح الفصول) (٢/ ١١٤).

⁽٢) انظر: (إكمال المعلم) لعياض (٥/ ١٤٥)، و(المُفْهِم) للقرطبي (٤/ ٣٧٢)، و(قواطع الأدلَّة) للسمعاني (١/ ٣٥٨)، و(نثر الورود) للشنقيطي (٢/ ٤٤٣ - ٤٤٤).

⁽٣) انظر: (القبس) (٢/ ٦٨٣).

⁽٤) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص٢٢٨).



والمشهور: أنَّ الإمام مالكاً يحتجُّ بعمل أهل المدينة فيها كان طريقه التَّوقيف-كنقلهم مقدار الصَّاع، واللَّذ، والأذان-، لا فيها طريقه الرَّأي والاجتهاد، وإليه أشار النَّاظم بقوله [الرَّجز]:

وأَوْجِ بَنْ حُجِّيَةً للمَدني فيها على التّوقيفِ أمرُه بُنِي (١) وهذا النّوع من العمل -إذا كان ظاهراً متّصلاً - أقوى عند الإمام مالك من خبر الواحد؛ ولهذا يقدِّمه عليه عند التّعارض؛ لأنّه يجري عنده مجرى ما نُقلَ نَقْلَ المتواتر من الأخبار (٢).

سادساً: قول الصَّحابي: والمراد به: قوله الذي قاله عن اجتهاد، ولا يُعلَم له مخالِفٌ من الصَّحابة، ولم يشتهر، أو لم يعلم هل اشتُهر أم لا؟ وأمَّا ما اشتُهر، ولم يُعلَم له فيه مخالِفٌ؛ فهو إجماعٌ وحُجَّةٌ، أو حُجَّةٌ وليس بإجماع؛ كما هو

⁽۲) انظر: (ترتیب المدارك) (۱/ ۲۵،۶۸)، و(البیان والتَّحصیل) (۱۷/ ۳۳۱، ۲۰۶)، و(إحكام الفصول) (مر ٤٨٧)، و(مجموع الفتاوی) لابن تیمیة (۲۰/ ۳۰۳–۳۰۴)، و(تقریب الوصول) لابن جُزَيّ (ص ۴۳۷).



⁽١) (مراقي السعود) مع شرحه (نثر الورود) (٢/ ٤٣١). وانظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص٢٢٦)، و(إحكام الفصول) (ص٤٨٦)، و(شرح تنقيح الفصول) (٢/ ٥٦).

تنبيه: ذكر ابن رشد في (البيان والتحصيل) (٥/ ٣٤٨- ٣٤٨) ما يدلُّ على أخذ الإمام مالك بعمل أهل المدينة فيها طريقه الاجتهاد، وأنَّ اجتهادَهم مقدَّمٌ عنده على اجتهاد غيرهم؛ وذلك يجعل القول بحُجِّيَّة عمل أهل المدينة مطلقاً عند الإمام مالك هو الأصحّ، وإن كان خلاف المشهور عند المالكيَّة، وقد رجّحه بعض الباحثين المعاصرين؛ فانظر: (مالك: حياته وعصره) (ص٢٦٣)، و(أصول فقه الإمام مالك - الأدلَّة النقليَّة) (٢/ ١٠٥١ - ١٠٥٠)، و(التَّحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النَّقل فيها عن الإمام مالك) لحاتم باي (ص٢١٥- ٤٣٥)، والله أعلم.

معروف من الخلاف في الإجماع السكوتيّ(١).

فالمشهور عن الإمام مالك، والذي دلَّ عليه تصرُّ فه في (موطَّئه) هو: حُجِّيَّة مذهب الصحابِ مطلقاً (٢).

ومن مذهب الإمام مالك بَرَجُلْكُ : جواز تخصيص ظاهر النَّصِّ بقول الصحابيِّ؛ إذا ظهر واشتُهر، ولم يُعلَم له مخالِفٌ (٣).

ولعلّه لهذا الإكثار من الأخذ بفتاوى الصحابة وَ اعتبار فتاويهم من السُّنة -مع عوامل أخرى لا تخفى-؛ جعل الله تعالى مالكاً إماماً لأهل السُّنة في عصره، وقدوة يقتدي النّاس بهديه (٤).

سابعاً: شرع من قبلنا: والمراد به: الحكم الثّابت في شريعة أحد الرُّسل -عليهم السّلام- بنصِّ من القرآن الكريم، أو السُّنة الصحيحة، ولم يدلَّ الدليلُ في شرعنا على نسخه، ولا على إقراره.

وقد دلَّ صنيع الإمام مالك في مواضع من (الموطَّأ) وغيره على اعتماد هذا

⁽٤) انظر: (الموافقات) للشَّاطبيّ (٤/ ٦٣٤)، و(مالك: حياته وعصره) (ص٣٣٢).



⁽۱) انظر: (النوادر والزيادات) (۱/ ٥) لابن أبي زيد، و(إحكام الفصول) (ص٤٧٩)، و(إعلام الموقعين) لابن القيِّم (٤/ ١٢٠).

⁽۲) انظر: (شرح تنقيح الفصول) (۲/ ۱۹۰)، و(تقريب الوصول) (ص۲۱)، و(الجواهر الثمينة) (ص۲۱۰)، و(إعلام الموقّعين) (٤/ ۱۲۰).

⁽٣) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص٢٥٨). ونقل عنه أنَّه لا يرى تخصيص العامِّ بمذهب راويه من الصحابة، والصّحيح عنه الّذي دلَّ عليه تصرُّ فه وصنيعه: أنَّه يخصِّص به. انظر: (أصول فقه الإمام مالك- الأدلَّة النقليَّة) (٢/ ١٣٦٢).



الأصل، والتمسُّك به، ولا خلاف عن الإمام مالك في الاحتجاج به(١).

ثامناً: المصالح المرسلة: وهي: المصالح المطلقة من الاعتبار والإلغاء؛ أي: التي لم يرد عن الشّارع أمرٌ بجلبها، ولا نهيٌ عنها؛ بل سكت عنها (٢). أو: هي الوصفُ المناسبُ الّذي جُهل اعتبارُ الشّرعِ له؛ بأن لم يدلَّ دليلٌ على اعتباره، أو إلغائه (٣).

فكان من أصول الإمام مالك الحكم بالأصلح فيها لا نص فيه، والاحتجاج بالمصلحة، ورعايتُها؛ ما لم يمنع من ذلك ما يوجب الانقياد له(٤)؛ إذ الأخذ بالمصلحة المرسلة مقيّدٌ بشروط؛ منها:

 الملائمة لمقاصد الشرع؛ بحيث لا تنافي أصلاً من أصوله، ولا دليلاً من دلائله.

٢) أن تكون من المناسبات المعقولة التي إذا عُرضت على العقول تلقّتها
 بالقبول؛ فلا مدخل لها في التعبُّدات، ولا ما جرى مجراها من الأمور الشرعيّة.

٣) أن ترجع إلى حفظ أمرٍ ضروريٍّ، ورفع حرج لازم في الدِّين (٥).

⁽٥) انظر: (الاعتصام) للشاطبيّ (٢/ ١٢٩، ١٣٣).



⁽۱) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص۳۰۷)، و(إحكام الفصول) (ص٤٠١)، و(القبس) (١٠٣/١)، و(شرح تنقيح الفصول) (٢/ ١٠٥).

⁽٢) انظر: (إيصال السالك) (ص١٨٤).

⁽٣) (الجواهر الثمينة) (ص٤٤٩). وانظر: (تقريب الوصول) (ص ٤٠٥-٤١٤).

⁽٤) انظر: (مقدِّمة في أصول الفقه) (ص ٢١٥).

- ٤) أن تكون المصلحة عامّةً كلّيَّةً، لا خاصّةً جزئيّة (١).
- ٥) أن يكون النّاظر في المصلحة مجتهداً متكيّفاً بأخلاق الشّريعة؛ بحيث ينبو عقلُه وطبعُه عن مخالفتِها(٢).

تاسعاً: الاستحسان: والاستحسان الذي اعتمده الإمام مالك في الفقه والفتوى معناه: القول بأقوى الدَّليلين؛ وذلك أن تكون الحادثةُ متردِّدةً بين أصلين، وأحدُ الأصلين أقوى بها شبهاً وأقربُ، والأصلُ الآخرُ أبعدُ -إلَّا مع القياس الظّاهر، أو عُرْفٍ جارٍ، أو ضَرْبٍ من المصلحة، أو خوفِ مفسدةٍ، أو ضربٍ من المصلحة، أو خوفِ مفسدةٍ، أو ضربٍ من الضّرر والعذر-؛ فيعدل عن القياس على الأصل القريب، إلى القياس على ذلك الأصل البعيد (٣).

وقد عوّل الإمام مالك على الاستحسان، وبنى عليه أبواباً، ومسائل من مذهبه، ورُوي عنه أنّه قال: «تسعة أعشار العلم: الاستحسان»(٤).

فالإمام مالك إذا وجد أصلاً فقهيًّا، أو قاعدة قياسيَّة يؤدِّي اعتبارُها إلى

⁽٤) انظر: (كشف النقاب) (ص١٢٥)، و (شرح تنقيح الفصول) (٢/ ٢٠٠)، و (الموافقات) (٥/ ١٩٨).



⁽١) انظر: (المعيار المعرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس والمغرب) للونشريسي (٥/٢٢٦).

⁽٢) انظر: (نفائس الأصول) للقرافي (٩/ ٤٠٩٢).

تنبيه: اشتُهر عند الأصوليين اختصاص مذهب مالك باعتبار المصلحة المرسلة، والصَّحيح أنَّه لا يخلو مذهب من اعتبارها في الجملة، وإن كان لمالك ترجيحٌ، وتوسُّع على غيره في الأخذ بها، ويليه الإمام أحمد. انظر: (شرح تنقيح الفصول) (٢/ ١٩٢)، و(تقريب الوصول) (ص ١٩٤)، و(البحر المحيط) للزركشي (٤/ ١٩٤، ٣٧٨).

⁽٣) انظر: (كشف النّقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب) لابن فرحون (ص١٢٥).



منع مصلحة، أو جلب مفسدة؛ فإنّه يمنع اطّرادها بقاعدة الاستحسان؛ استثناءً من الأصل، وتخصيصاً للقاعدة، ومقتضاه: تقديم الاستدلال المُرْسَل على القياس؛ بناء على ما يُفهم من مقصد الشّارع، لا بمجرّد الذوق والتّشهِ ملى في الله الله والتّشه من مقصد الشّارع، الله على والتّشه من مقصد الشّارع، الله على المؤون الله والتّشه الله الله والتّشه الله والتّسه والتّسة والتّشه والتّسه والتّسه و التّسه و الله و الل

عاشراً: سدُّ الذرائع: ومعناه: «منع ما يجوز؛ لئلَّا يتطرَّق به إلى ما لا يجوز» (٢).

وذلك لأنَّ الوسائل تأخذ حكم ما أفضت إليه؛ فكما أنَّ وسيلة الواجب واجبة؛ فوسيلة المحرِّم محرِّمة.

ووسائل الفساد على ثلاثة أقسام:

⁽٢) (شرح التلقين) للمازري (٤/ ٣١٧)، وانظر: (إحكام الفصول) (ص ٦٩٥)، و(الاعتصام) (١٠٤). تنبيه: عرّف بعض المالكيَّة سدَّ الذرائع بـ: حسم مادَّة وسائل الفساد دفعاً له – كما في (شرح تنقيح الفصول) (٢/ ١٩٤) وغيره –، واعترض عليه بأنَّه عامٌّ يدخل فيه جميع أنواع الفساد الآتي ذكرها، مع أنَّ المراد بهذا الباب (سدِّ الذرائع) في عرف الفقهاء هو النّوع التّالث منها؛ انظر: (بيان الدليل على بطلان التّحليل) لابن تيميّة (ص ٢٥٤).



⁽١) انظر: (المحصول) لابن العربيّ (ص١٣٢)، و(الموافقات) (٥/ ١٩٤)، و(الاعتصام) (٦/ ١٤١).

فائدة: ذكر ابن العربي أنَّ الاستحسان على أقسام؛ منها ما سنده المصلحة، وما سنده العرف، وما سنده إجماع أهل المدينة، وما سنده إيثار التوسعة ورفع الحرج على الخلق. وممّا يرجع إلى أصل الاستحسان عند المالكيَّة: قاعدة مراعاة الخلاف، وقد جعلها بعضهم أصلاً من أصول الاستنباط عندهم، والأقرب -والله أعلم-: أنَّها ليست أصلاً للاستنباط، ومصدراً مستقلًا للأحكام؛ ولهذا لم يذكرها كثيرٌ ممّن أحصى أصول المذهب. وانظر للمزيد حول هذا الموضوع: (الفكر السامي) لم يذكرها كثيرٌ ممّن أحصى أصول المذهب. وانظر للمزيد حول هذا الموضوع: (الفكر السامي)

──

الْأُوَّل: متَّفق على منعه؛ كسَبِّ الأصنام عند من يعلم من حاله: أنَّه يستُّ الله.

والثَّاني: متَّفق على جوازه؛ كزراعة العنب؛ فإنَّها لا تمنع خشية أن تُتَّخَذ ثمرتُها خمراً.

والثَّالث: مختلَف فيه؛ كبيوع الآجال (كمن باع سلعة بعشرة إلى شهر، ثمّ اشتراها بخمسة قبل الشهر)؛ فإنَّها وسيلة إلى الرِّبا، وقد منعها مالك (١).

وقد أعمل الإمام مالك هذه القاعدة، وحَكَّم هذا الأصل في أكثر أبواب الفقه (۲)؛ حتَّى ظُنَّ اختصاصه به، والصَّحيح أنَّ مالكاً لم ينفرد به؛ بل كلُّ المذاهب تقول به، ولا خصوصيَّة لمالك وأصحابه إلَّا من جهة إكثارهم منه (۳).

الحادى عشر: الاستصحاب: وهو نوعان(٤):

الأوَّل: استصحاب العدم الأصلى؛ ويسمَّى (البراءة الأصليَّة)، وهو:

⁽٤) انظر: (شرح تنقيح الفصول) (٢/ ١٩٢)، و(تقريب الوصول) (ص٩٩، ٣٩٤)، و(مفتاح الوصول) للتلمساني (ص٩٤)، و(نثر الورود) (٢/ ٥٦٨ - ٥٦٩)، و(إيصال السالك) (ص٥١٥ - ١٧٩).



⁽۱) انظر: (شرح تنقيح الفصول) (۲/ ۱۹۶)، و(تقريب الوصول) (ص٤١٥-٤١٦)، و(إيصال السَّالك) (ص١٧١-١٧٢)، و(الفروق) للقرافي (٢/ ٢٠)، و(الجواهر الثَّمينة) (ص٢٢٥- ٢٢٧).

⁽٢) انظر: (المو افقات) (٥/ ١٨٢).

⁽٣) انظر: (الفروق) (٢/ ٥٩-٦٠)، و(البحر المحيط) (٤/ ٣٨٣).



البقاء على عدم الحكم حتَّى يدلَّ الدليلُ عليه؛ لأنَّ الأصل براءة الذِّمَّة من لزوم الأحكام.

والثاني: استصحاب الحكم الشَّرعيّ؛ وهو: استصحاب ما دلَّ الشرع على ثبوته لوجود سببه. ومنه قول الفقهاء: الأصل بقاء ما كان على ما كان؛ حتّى يدلَّ الدَّليل على خلاف ذلك.

وهذا الأصل وإن لم ينص الإمامُ مالكُ عليه؛ إلّا أنَّ فتاويَه تدلُّ على اعتهاده هذا الأصل؛ حيث احتجَّ به في مسائل كثيرة سئل عنها؛ فقال: «لم يفعل النَّبيُّ عَلَيْهُ، ولا الصّحابة ذلك». أو يقول: «ما رأيت أحداً فعله». وهذا يدلُّ على أنَّ الشَّرع إذا لم يرد بإيجاب شيء لم يجب، وكان على ما كان عليه من براءة الذِّمَة (۱).

333%\2\\\

⁽١) انظر: (مقدّمة في أصول الفقه) (ص٣١٥).







لقد سبق عند الكلام عن تلاميذ الإمام مالك: أنَّ القاضيَ عياضاً قسَّمهم بحسب أمصارهم وأوطانهم إلى ستَّة أقسام؛ هم: أهل المدينة، وأهل العراق والمشرق، وأهل الحجاز واليمن، وأهل القيروان، وأهل الأندلس، وأهل الشّام(١).

وقد أدَّى هذا الانتشار في أصقاع الأرض، مع اختلاف البيئات والأعراف، واختلاف المدارك والأفهام، وتفاوت التّلاميذ في مدى تأثُّرهم بشيخهم، وتمشُّكهم بأصوله المتنوِّعة، واتباعهم لطريقته في الفقه والفتوى = إلى نشوء مدارس متعدِّدة للفقه المالكيّ، ولكلِّ مدرسة منهجُها العلميُّ؛ الذي تتميّز به عن غيرها، وهذه المدارس يمكن حصرها في المدارس التالية:

⁽۱) انظر: (ص۲۱).



أوَّلَّ: المدرسة المَّدنيَّة(١):

وهي المدرسة الأمُّ، ويمثِّلها الأفذاذ من تلامذة مالك المدنيِّين؛ من أمثال: عثمان بن عيسى بن كنانة (ت١٨٦هـ)؛ الذي قعد في مجلس مالك بعد وفاته، وكان مقرَّباً إليه في حياته، وعبد الله بن نافع الصَّائغ (ت١٨٦هـ)؛ الّذي جلس مجلس ابن كنانة بعد وفاته، والمغيرة المخزومي (ت١٨٨هـ)؛ مفتي المدينة بعد مالك، وابن الماجشون، ومطرِّف بن عبد الله الهلالي (ت٢٢٠هـ)؛ اللّذين يعدّان أشهر من نَشَرَ عِلْم مالك، مع وفاق في الآراء والتَّخاريج، ونظرائهم.

وقد أيد هذه المدرسة ومنهجها: عبدُ الله بنُ وهب (ت١٩٧هـ) من المصريِّين، وعبدُ الملك بنُ حَبيب (ت٢٣٨هـ) من الأندلسيِّين.

وظلّت قويّة نشطة في أداء رسالتها، وبثّ إشعاعها على كلّ بلاد الإسلام؛ يُرحل إليها من إفريقيّة، والأندلس، ومصر، والعراق، وغيرها من البلاد، إلى أنْ أصابها ما أصاب المدارس السُّنِّيَّة بسيطرة العُبيديِّين على المدينة منتصف القرن الرَّابع؛ حتّى خلت المدينة نهائيًّا من نشاط أهل السُّنَّة، ثمّ استعادت مكانتها ونشاطها بظهور قاضى المدينة: ابن فرحون (ت٩٩٩هـ).

وتميّزت هذه المدرسة بالتزامها منهج الاعتباد على الحديث النّبويّ - بعد القرآن - مرجعاً للأحكام، دون نظر إلى كون عمل الصحابة والتّابعين

⁽١) انظر: (اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) لمحمَّد إبراهيم عليِّ (ص٦٢-٦٥)، و(المذهب المالكي) للمامي (ص٤٩-٥٠).





موافقاً له، أو غير موافق(١).

ثانياً: المدرسة المصريَّة (٢):

تُعدُّ المدرسة المصريَّة أوَّل مدرسة مالكيَّة تأسَّست بعد مدرسة المدينة؛ وذلك بجهود كبار تلاميذ الإمام مالك؛ الّذين رحلوا إلى مصر؛ ليُعلِّموا النَّاس؛ كعثمان بن الحكم الجُّذاميّ (ت٦٣٦هـ)، وعبد الرَّحمن بن خالد الخُمَحي (ت٦٣٣هـ)؛ اللَّذين يعتبران أوَّل من قدم مصر بمسائل مالك، ومن بعدهما: طيِّب بن كامل اللَّخْمي (ت١٧٣هـ)، وسعيد بن عبد الله المَعافِري (ت١٧٣هـ)، وغيرهم.

وعن هؤلاء العلماء أخذ أقطاب هذه المدرسة، ومؤسِّسوها الحقيقيُّون؛ كابن القاسم (ت١٩١هـ)، وأشهب (ت٣٠٦هـ)، وعبد الله بن عبد الحكم (ت٢٠٤هـ)؛ قبل رحلتهم إلى مالك.

فلمًا عادوا إلى مصر عادوا بمذهب مالك أصولاً وفروعاً، وأخذوا ينشرونه بين النّاس عبر حلقات التدريس، والتّصنيف.

⁽٢) انظر: (اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) (ص٧٠-٧٧)، و(المذهب المالكي) (ص٦٧-٧٥).



⁽۱) كذا ذكر الباحثان اللّذان أحلتُ إلى كتابيهما، ولم أجد من نصَّ على هذا من المتقدِّمين، ولعلَّ هذا -إنْ صحَّ - محمولٌ على عدم اعتبار عمل الصحابة والتابعين فيها كان من قِبَل النّظر والاجتهاد؛ فإنَّ كثيراً من المالكيَّة لا يرون حُجِّيَة هذا النَّوع من العمل، ولا يقدِّمونه على الحديث النّبوي. انظر: (إحكام الفصول) (ص٤٨٢)، و(أصول فقه الإمام مالك-أدلّته النقليّة) (٢/ ١٠٥٤). والله أعلم.

ثمّ أخذ لواء هذه المدرسة من بعدهم: أصبغ بن الفرَج (ت٢٢٥هـ)، والحارث بن مسكين (ت٠٥٠هـ)، وغيرهما، ومن بعدهم: محمَّد بن عبدالله بن عبد الحكم (ت٢٦٨هـ)، ومحمَّد بن الموَّاز (ت٢٦٩هـ)، وغيرهما.

ورغم ما أصاب أبناء هذه المدرسة من هزّات عنيفة، وخاصَّة بسبب فتنة خلق القرآن؛ إلَّا أنَّها ظلّت تقوم بدورها في النَّشاط المذهبيّ، والحضور العلميّ؛ إلى أنْ أصابها وباءُ الحكم العُبيديِّ بمصر أواخر القرن السَّادس، فخبت أضواؤها نحو قرنين من الزَّمان، ثمَّ استعادت مكانتها، وذاع صِيتها إلى الآن.

وتتميَّز هذه المدرسة باعتهاد السُّنَّة الأثريَّة مع السُّنَّة النَّبويَّة، والأخذ بالحديث النَّبويِّ الَّذي يؤيِّده عملُ أهل المدينة، وهو المنهج الَّذي ساد المذهب المالكيَّ، وتبنَّته أكثر مدارسه.

واحتلَّت المدرسة المصريَّة بزعامة ابن القاسم مركز الرِّيادة بين المدارس المالكيَّة؛ إذ على سماعات ابن القاسم، وما قدَّمه في (المدوَّنة) من آراء إلى جنب آراء مالك = اعتمدتْ سائرُ المدارس المالكيَّة عامّة، ومدرسة إفريقيَّة والأندلس خاصّة، على أن سماعات ابن الحكم ومرويَّاته عن مالك، وأشهب، وابن القاسم، كانت لها الحظوة الأولى عند المدرسة العراقيَّة، شاركتها فيها (مدوَّنة ابن القاسم).





ثالثاً: المدرسة العراقيَّة(١):

ظهرت بالبصرة على يد بعض من كان بها من تلاميذ مالك؛ أمثال: عبد الرحمن بن مهدي (ت١٩٨ه)، وعبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي (ت٢٢ه)، وبعض من درسوا على كبار أصحاب مالك المدنيين؛ كيعقوب بن أبي شَيْبة (ت٢٣هه)، وأحمد بن المعذّل الرَّاهب؛ الّذي رفع راية نشر المذهب بالعراق. غير أنَّه لم تظهر للمذهب قوَّته، ولم يبلغ ذروته بالعراق إلَّا في الطبقة التالية لهؤلاء؛ أيّام قضاء آل حمّاد بن زيد؛ الّذين برز منهم: إسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هه)؛ أحد الّذين شُهد لهم بالاجتهاد بعد مالك، ومن غيرهم: القاضي أبو الفرج عمرو بن عمرو (ت٣٣٥هه)، وغيره، ثمّ باللشيخ أبي بكر الأبهري (ت٥٣٥هه)، وكبار أتباعه؛ كأبي القاسم ابن الجلّاب (ت٨٣٨هه)، وأبي بكر الباقلّاني (ت (ت٨٣٥هه)، وأبي بكر الباقلّاني (ت الم٣٥هه)، والقاضي عبد الوهّاب (ت٢٤١هه)، ونظرائهم من أفذاذ العلماء المالكيّين العراقيّين العراقيّين.

وقد انقطعت المدرسة العراقيَّة، وانقطع بها المذهب ببغداد: بوفاة أبي الفضل ابن عمروس سنة (ت٤٥٢هـ).

ونظراً لتأثُّر هذه المدرسة بالبيئة الفقهيَّة في العراق؛ الَّتي كان منهج أهل الرَّأى هو السّائد فيها = تميَّزت طريقة العراقيِّين -كما يطلق عليها المالكيَّة

⁽١) انظر: (اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) (ص٦٥-٧٠)، و(المذهب المالكي) (ص٧٩-٩١).



──

المتأخِّرون- بميلها إلى الاستدلال الأصوليّ، والتَّحليل المنطقيّ للصور الفقهيَّة، فضلاً عن اهتهامها بالتقعيد الفقهيِّ، وبالتَّخريج وجمع النَّظائر.

رابعاً: المدرسة المغربيَّة(١):

كان المذهب السّائد في بلاد إفريقيّة - القيروان، وتونس، وما وراءها من بلاد المغرب مذهب الكوفيّين، إلى أن غمرها المذهب المالكيّ؛ بواسطة تلاميذ الإمام مالك الوافدين إليه منها، والذين يربو عددهم على الثلاثين تلميذاً.

وكان من أبرزهم أثراً أوائل الدّاخلين إليها: عليُّ بن زياد (ت١٨٣هـ) -مؤسِّس المدرسة بإفريقيّة -، وعبد الرّحيم بن الأشرس، والبهلول بن راشد (ت١٨٣هـ)، وعبد الله بن غانم (ت١٩٠هـ)؛ الّذين يمثِّلون حجر الأساس في هيكلة المذهب المالكيّ بالمغرب.

ثمّ جاء بعدهم تلميذا ابن زياد: أسد بن الفُرات (ت٢١٣هـ)؛ الّذي كان له أعظم الأثر في تدوين فقه المدرسة؛ من خلال كتابه (الأسَديَّة)، وسُحنون (ت٠٤٢هـ)؛ الّذي غلب المذهب في أيّامه، بعد أن أنتجت هذه المدرسة بتعاونها مع المدرسة المصريَّة ذاك الأثر الفقهيَّ الخالد (المدوَّنة)؛ أملاها ابن القاسم بمبادرة من أسد بن الفُرات، وتحرير سُحْنون وتدقيقه، وتولَّت

⁽١) انظر: (اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) (ص٧٧-٧٩)، و(المذهب المالكي) (ص٥٩-١١٦).





المدرسة التونسيَّة القيروانيَّة ضمان الحياة لها بنشرها وتدريسها.

ثمَّ حَلَف هؤلاء كوكبةٌ أخرى؛ من أبرزهم: أبو بكر اللَّبَاد (ت٣٣٣هـ)؛ أحد حفَّاظ المذهب، وابن أبي زيد القيروانيّ (ت٣٨٦هـ)؛ الَّذي استطاع أن يجمع ما تناثر من روايات وآراء لأئمَّة المذهب في كتابه الكبير: (النَّوادر والزِّيادات).

وقد تمخّضت المدرسة التُّونسيَّة عن مدرسة مالكيَّة أخرى هي: مدرسة فاس، والمغرب الأقصى، وهي في حقيقتها امتدادٌ علميُّ لمدرسة تونس منهجاً وآراءً. وتأسّست على يد دارس بن إسهاعيل (ت٣٥٧هـ)؛ أوَّل من أدخل مدوَّنة سحنون إلى فاس، وعَمَر جامع القرويِّين بفقهه، كها عَمَر عليُّ بن زياد جامع الزيتونة بعِلمه.

وهذه المدرسة وإن تأخّر ظهورها، إلّا أنّها أضحت فيها بعد الممثّل للمذهب المالكيِّ في المغرب العربيِّ والأندلس، بعد أن صمدت -وأختها التونسيَّة في وجه الهزَّات السياسيَّة الكثيرة، وخاصّة جَور العُبَيديِّين، وظلمهم، واضطهادهم؛ حتّى إذا ضعف العبيديُّون رجعت إليها قوَّتها، ونشط علماؤها في بثّ المذهب، وتصنيف المصنَّفات الجليلة؛ الّتي طار ذكرُها في الآفاق.

وتتميَّز هذه المدرسة بالعناية بتصحيح الرِّوايات، وبيان وجوه الاحتمالات، مع ما انضاف إلى ذلك من تتبُّع الآثار، وترتيب أساليب الأخبار التي رواها الإمام من حيث دلالتها على الأحكام الشرعيَّة، وضبط الحروف على حسب



ما وقع في السّماع؛ وذلك لأنَّ هذه المدرسة تعتبر نتاج المدارس السّابقة؛ ولذلك حاولت جمع ميزات تلك المدارس كلِّها.

خامساً: المدرسة الأندلسيَّة(١):

كان أهل الأندلس منذ فُتِحَت على رأي الأوزاعيّ (ت١٥٧هـ)، إلى أن جاءهم مؤسِّس المدرسة المالكيَّة بها: زياد بن عبد الرحمن، الملقَّب بـ (شَبْطون) (ت١٩٣هـ)؛ أوَّل من أدخل موطَّأ مالك إلى الأندلس؛ متفقِّهاً بالسّماع منه.

ويرجع الفضل في تثبيت مذهب مالك في الأندلس إلى يحيى بن يحيى تلميذ زياد، قبل أن يرحل إلى الإمام مالك؛ فقد كان المستشار الأوَّل للخليفة عبد الرحمن بن الحكم، وكان الخليفة لا يستقضي قاضياً، ولا يعقد عقداً إلَّا عن رأيه؛ فمكَّن للمذهب وأهله.

ثمَّ حمله بعده تلميذُه العُتْبِيُّ (ت٤٥٢هـ)؛ الّذي أخذ عنه كما أخذ عن الإمام سحنون، ثمَّ دوَّن (مستخرجته)؛ الّتي جمع فيها أقوال مالك وأصحابه؛ فاعتنى بها أهل الأندلس، وعكفوا عليها، واعتمدوها، وهجروا ما سواها.

ثمّ أفضى الأمر بعده إلى تلميذه ابن لُبابة (ت٢١هـ)، ولم تزل هذه المدرسة يذيع صيتُها، ويطيرُ ذِكرُها في الأندلس، إلى أن ابتلى الله أهل قرطبة بفتنة البربر في مطلع القرن الخامس؛ فهات بسببها كثيرٌ من العلماء، وفرّ

⁽١) انظر: (اصطلاح المذهب عند المالكيَّة) (ص٧٩، ٣٧٨)، و(المذهب المالكيّ) (ص٠٠١).



→••€>

كثيرون إلى فاسٍ وغيرها؛ فضعفت المدرسة في الأندلس، وزاد من ضعفها عدم اعتناء أهلها بالعلوم العقليَّة والاستدلال، وانكبابهم على دراسة المسائل والفروع الجزئيَّة؛ حتى كاد الفقه يموت؛ لولا أنَّ الله تعالى منَّ بالإمام الباجيِّ (ت٤٧٤هـ)؛ الّذي رحل إلى المشرق، ودرس على كبار علمائه؛ كالإمام عبد الله بن أحمد الهروي المالكيِّ (ت٤٣٥هـ)، ثمّ عاد إلى الأندلس بعلم غزير، وأقبل على التدريس والتصنيف؛ جامعاً بين طريقة النُّظّار من البغداديِّين، وحذّاق القرويِّين، والقيام بالمعنى والتأويل؛ فلقي منهجُه قبولاً كبيراً لدى كبار علماء الأندلس؛ كابن رشد (ت٢٠٥هـ)، وأبي بكر الطُّرْطُوشيِّ (ت٢٠٥٠هـ)؛ تلميذ الباجيِّ، والقاضى عياض (ت٤٤٥هـ)، وغيرهم (١٠).

وقد استمرّت هذه المدرسة في قوّتها ونشاطها إلى أن سقطت الأندلس سنة (ت٨٩٧هـ)؛ حيث هاجر علماؤها إلى شمال إفريقيا، وتركّزت إقامتهم غالباً في (فاس) بالمغرب، و(القيروان) بتونس؛ فغابت المدرسة الأندلسيّة عن بلدها الأندلس، ولكن بقي حضورها العلميُّ ماثلاً من خلال انصهارها مع مدرسة المغرب.

⁽١) تنبيه: جاء بعد هؤلاء كوكبةٌ من العلماء اتّجهت إلى جمع المذهب فروعاً وقواعد؛ كابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، والقرافي (ت٦٤٦هـ)، وخليل بن إسحاق (ت٧٦٧هـ) صاحب المختصر الفقهيّ، ولكنَّ هؤلاء اتّجهوا في طريقتهم إلى الاختصار، واعتهاد آراء معيّنة في الفقه، واعتبارها هي المذهب؛ ممّا حدا ببعض علماء المذهب من الأندلسيّين كالشّاطبي (ت٧٩٠هـ)، ومن غيرهم كابن عرفة التُّونسي (ت٨٠٠هـ)؛ إلى اعتبار ذلك قتلاً للفقه، محاولين في الوقت نفسه إعادة بعث طريقة النُّظار والمحقّقين، المعتنين بالاستدلال والتّعليل.



──

وهذه المدرسة تُعَدُّ في آرائها الفقهيّة امتداداً علميًّا للمدرسة التونسيّة؛ لقوّة الاتِّصال بين المدرستين، وتداخل نشاطها العلميّ؛ ولهذا فإنَّ العلماء المغاربة في اصطلاح المتأخِّرين: يُشار بهم إلى علماء مِنْ كلا المدرستين: ابنِ أبي زيد (ت٣٨٦هـ)، وابن القابسيِّ (ت٣٠٤هـ)، وابن اللَّبَاد (ت٣٣٣هـ)، والبناجيِّ (ت٤٧٤هـ)، وابن مِحرز (ت٤٥٠هـ)، وابن عبد البرِّ (ت٣٤٥هـ)، وابن العربيِّ (ت٣٤٥هـ)، ونظرائهم من فحول وابنِ عبد البرِّ (ت٣٤٥هـ)، وابن العربيِّ (ت٣٤٥هـ)، ونظرائهم من فحول علماء المالكيَّة المغاربة.

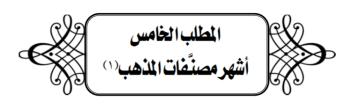
هذا؛ ولا يفوتنا في نهاية هذا المطلب: التنبيه على أنَّ المقدَّم عند المالكيَّة عند الاختلاف بين هذه المدارس -سواء كان الخلاف في الرواية عن مالك، أو كان خلافاً في تشهير الأقوال - هو: تقديم المدرسة المصريّة، ثمّ المغربيّة، ثمّ المعرقيّة، وإنِّما اكتسب من اكتسب منها التقديم بالاعتهاد على رواية ابن القاسم؛ فإنَّ روايته وتشهيره مقدَّمان على رواية وتشهير من سواه (۱)، والله أعلم.

>>>3%\€|<=

⁽١) انظر للتفصيل: (كشف النقاب الحاجب) (ص٦٨)، و(فتح العليّ المالك) لعِلِّيش (١/ ٢٧).







ترتبط معرفة أشهر كتب المذهب بمعرفة أطواره ومراحله الّتي مرّ بها ارتباطاً وثيقاً؛ ولهذا رَتّبنا ذِكْر أشهر الكتب في المذهب على ما سبق من أطواره؛ فنذكر في كلّ طور أشهر الكتب المعتمدة الّتي صُنفت فيه، مراعين كون الكتاب موجوداً -مطبوعاً، أو مخطوطاً -، أو عمدة لكتاب موجود، مع التنبيه على ما لبعض هذه الكتب من الخصائص والميزات.

أوَّلَّ: مصنَّفات مرحلة النُّشوء والتَّكوين:

وعامَّة الكتب المشهورة في هذه الفترة -عدا الموطَّا- هي تلك الّتي جمعت الآراء الفقهيّة للإمام في سهاعات ومرويَّات تختلف باختلاف تلاميذه، وقد يضاف إليها الآراء الشّخصيّة، والترّجيحات، والاستنباطات؛ الّتي توصَّل إليها صاحب الإمام في القضايا المرويَّة، أو المستجدَّة، وهذه الكتب تمثّل اللّبِنة الأساسيّة لمذهب مالك، وما اعتمد منها هي أُمَّهات المذهب ودواوينه، ومن

⁽١) انظر: (اصطلاح المذهب) (ص٨٦-٥٩٢)، و(المذهب المالكي) (ص٢٤٧-٣٣٤)، والعمدة في التّقسيم على الأطوار، ومعرفة المعتمد من الكتب على الأوّل؛ لأنَّ الثّاني لم يراعهما.



3••►

أهمِّ هذه الكتب وأكثرها اعتماداً ما يلي:

1) الموطَّأ: لإمام المذهب مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وهو كتاب المذهب الأوَّل، وقد جمع فيه بين الفقه والحديث، وبناه على تمهيد الأصول للفروع، وتفصيل الكلام عنه يطول.

اللوقنة: لشحنون بن سعيد التَّنُوخيِّ (ت٠٤١هـ)، وهي أصل الفقه المالكيِّ وعمدته، وأشرف ما صُنِّف فيه من الدواوين؛ ولهذا فهي مقدَّمة على غيرها بعد (الموطّأ).

٣) الواضحة في السُّنن والفقه: لعبد الملك ابن حبيب السُّلميِّ (ت٢٣٨هـ)، ثانية الأُمَّهات والدواوين، جمعها مؤلِّفها من رواياته عن ابن القاسم وأصحابه، وانتشرت في بلاد الأندلس، واعتنى بها أهلها، وشرحها ابن رشد.

- ٤) المستخرجة من الأسمعة (العُتْبيَّة): لمحمَّد بن أحمد العُتْبيِّ (ت٢٥٥هـ)، ثالثة الأُمَّهات والدواوين، وهي سماعات جمعها العُتبيِّ من مالك، وأضاف إليها الكثير من المسائل الفقهيّة، وقد حازت القبول عند العلماء؛ حتى هجروا كتاب الواضحة، واعتمدوها.
- ٥) المَوَّازيَّة: لمحمَّد بن إبراهيم، المعروف بابن الموَّاز (٣٦٦٩هـ)، رابعة الأُمَّهات والدواوين، وهي من أجلِّ كتب المالكيَّة؛ حتَّى إنَّ القابسيِّ فضَّلها على سائر الأُمَّهات، وتُعَدُّ سهاعات ابن الموَّاز وآراؤه قمَّة ترجيحات المدرسة المالكيَّة المصريّة في هذا الطور.





7) المجموعة: لمحمَّد بن إبراهيم بن عبدوس (ت٢٦٠هـ)، وقد اعتبرت خامسة الدواوين؛ إذ هي كتاب رجل أتى بعلم مالك على وجهه.

٧) المبسوط في الفقه: لأبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق القاضي (٣٨٢ هـ)، سادس الدواوين، ومنه تعرف طريقة البغداديّين في الفقه والتّأليف.

٨) مختصرات عبد الله بن عبد الحكم (ت٢١٤هـ): وهي المختصر الكبير؛ اختصر فيه سهاعاته عن أشهب، والمختصر الأوسط، والمختصر الصغير، وعلى سهاعات ابن عبد الحكم ومرويّاته بعد الموطّأ معوّل المدرسة العراقيّة.

ثانياً: مصنَّفات مرحلة التَّطوُّر:

وتنقسم المصنَّفات المعتمدة في هذه المرحلة إلى قسمين؛ هما: مصنَّفات الفقه النَّظري، ومصنَّفات الفقه التَّطبيقي.

١) مصنَّفات الفقه النَّظري: ويُعنى بها: كتبُ الفقه العامِّ؛ مذهبيًّا كان، أو مقارَناً؛ ومنها:

أ - كتب أبي بكر الأَبْهَرِيِّ (ت٥٧٥هـ): وأشهر كتبه: شرح مختصر ابن عبد الحكم الصغير. والمختصران محور اجتهادات المدرسة العراقيَّة، ومعتمدها.

ب- التفريع: لابن الجلّاب (ت٣٧٨هـ)، وهو من أجلّ كتب المالكيَّة؛ لما اشتمل عليه من بحوث ونقول، ويندر أن تجد كتاباً مالكيًّا لم يعتمد كتاب التّفريع.



ج- كتب ابن أبي زيد القيرواني (ت٢٨٦هـ)؛ أحد الشيخين اللَّذَيْن لولاهما لذهب المذهب، وقد نالت كتبه وفتاويه تقدير المالكيَّة وإعجابهم قديماً وحديثاً، واشتُهرت من مؤلَّفاته ثلاثٌ عليها اعتباد الفقهاء: (الرِّسالة)، و(النّوادر والزِّيادات)، و(مختصر المدوَّنة). وعلى الكتابين الأخيرين معوَّلُ المالكيَّة في عصره، وبعد عصره.

د- عيون الأدلَّة: لأبي الحسن ابن القصَّار (ت٣٩٨هـ)؛ أحد القاضييْن اللَّذَيْن لولاهما لذهب المذهب، وإلى كتبه احتكم الباجيُّ وأهل الشَّام؛ فدلَّ على اعتهادها.

هـ- كتب القاضي عبد الوهّاب بن نصر (ت٤٢٦هـ): وكتبه تمثّل زبدة التّطوُّر في آراء علماء المالكيَّة في العراق، كما تمثّل الاندماج بين آراء المدرستين: العراقيَّة والقيروانيَّة.

ويُعَـدُّ كتاب (التَّلقين) أشهر كتب القاضي عبد الوهَّاب؛ الَّتي عكف عليها المالكيُّون شرقاً وغرباً.

و- تهذيب المدوَّنة: لخلف بن سعيد البراذعي (ت٤٣٨هـ)، وعليه معوَّل أكثر أهل المغرب، والأندلس، واعتمده المشيخة من أهل إفريقيَّة، وتركوا ما سواه.

ز- الجامع لمسائل المدوَّنة والأُمَّهات: لأبي بكر ابن يونس الصِّقلِّي (ت دالجامع لمسائل المدوَّنة والأُمَّهات: لأبي بكر ابن يونس الصِّقلِّي (ت ٤٥١هـ)، وكان يسمَّى مصحف المذهب؛ لصحَّة مسائله، واعتمده خليل





في (مختصره).

ح- المنتقى شرح الموطَّأ: لأبي الوليد الباجيِّ (ت٤٧٤هـ)، من أحسن الكتب المؤلَّفة في المذهب، وهو في حقيقته موسوعة فقه مقارَن.

ط- التَّبصرة: لأبي الحسن على بن محمَّد اللَّخْمي (ت٤٧٨هـ)، وهو أحد الأئمَّة الأربعة المعتمدة ترجيحاتهم في (مختصر خليل).

ي- كتب ابن رشد الجدِّ: أبي الوليد محمَّد بن أحمد (ت ٢٠٥هـ)، أحد الأربعة الذين اعتمدهم خليلٌ في (مختصره)، وأشهر كتبه، وأكثرها تداولاً بين العلماء: (البيان والتَّحصيل)، و(المقدِّمات المهِّدات)، و(فتاوى ابن رشد).

ك - كتب المازريّ: أبي عبد الله محمَّد بن عليّ (ت٢٦٥هـ)، أحد الأربعة النّدين نالوا اعتباد خليل في (مختصره)، وكتبه هي: (التَّعليقة على المدوَّنة)، و(شرح التَّلقين)، و(الفتاوى).

ل- كتاب التَّنبيهات: للقاضي عِياض بن موسى اليَحْصُبيّ (ت٤٤٥هـ)،
 وعليه المعوَّل في حلِّ ألفاظ (المدوَّنة)، وتحليل رواياتها، وتسمية رواتها.

م- عقد الجواهر الثَّمينة: لأبي محمَّد عبد الله بن نجم بن شاس (ت ٦١٠ أو ٦١٦هـ)، أحد الكتب الّتي عكف عليها المالكيُّون شرقاً وغرباً.

ن- الذَّخيرة: لأبي العبَّاس أحمد بن إدريس القَرافيِّ (ت٦٨٤هـ)، من أجلِّ كتب المالكيَّة، جمع فيه مصنِّفه بين خمسة كتب؛ هي: (المدوَّنة)، و(عقد الجواهر الثمينة)، و(التلقين)، و(التفريع)، و(الرِّسالة)، وامتاز ببيان عِلل الأحكام،



──

وتطبيق الفروع على الأصول، وطول النَّفَس في مسائل الخلاف.

٢) مصنقات الفقه التطبيقي: وتَضمُّ كتب الفتاوى والنوازل، والكتب التي تركِّز على علم القضاء، والوثائق، والشُّر وط؛ ومنها:

أ - وثائق ابن العطَّار: محمَّد بن أحمد (ت٩٩٩هـ).

ب- كتاب الوثائق والشُّروط لابن الهنديّ: أحمد بن سعيد الهمدانيّ (ت٣٩٩هـ).

ج- المقنع في أصول الأحكام: لسليهان بن محمَّد البَطَلْيَوْسيِّ (ت٢٠٤هـ).

د - الإعلام بنوازل الحكَّام (نوازل ابن سهل): لعيسى بن سهل الأَسَديِّ (ت٤٨٦هـ).

هـ - النهاية والتَّام في معرفة الوثائق والأحكام (المتِّيطيَّة): لأبي الحسن عليِّ المتِّيطي (ت٥٧٠هـ).

ثالثاً: مصنَّفات مرحلة الاستقرار:

وتنقسم المصنَّفات المعتمدة في هذه المرحلة إلى قسمين أيضاً: مصنَّفات الفقه النَّظري، ومصنَّفات الفقه التَّطبيقي.

١) مصنَّفات الفقه النَّظري: ومن أهمِّها:

أ - الجامع بين الأُمَّهات (مختصر ابن الحاجب): عثمان بن عمر بن أبي بكر (ت٦٤٦هـ)، الكتاب المعتمد في أواخر القرن السَّابع، وطيلة القرن





الثَّامن، وشرحه خليل بـ(التوضيح)، ومنهم أخرج مختصره.

ب-كتب ابن بُزَيْزَة: عبد الله بن إبراهيم التونسيِّ (ت٦٧٣هـ)، كـ (روضة المستبين في شرح التَّلقين)، و (الإسعاد في شرح الإرشاد)، وقد اعتمده خليل في التَّشهير.

ج- شروح رسالة ابن أبي زيد القيروانيّ: ومن أهمِّها:

- شرح أبي الحسن الصغير على الرِّسالة: لعليّ بن محمَّد الزَّرْوِيليِّ
 (ت٩١٩هـ).
 - ۲) شرح ابن ناجی: قاسم بن عیسی (ت۸۳۸هـ).
 - ٣) تحرير المقالة: لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد القَلْشانيِّ (ت٨٦٣هـ).
 - ٤) شرح زرُّوق: أحمد بن أحمد بن محمَّد (ت٩٩٨هـ).
- كفاية الطَّالب الرَّبَّانيِّ على رسالة ابن أبي زيد القيروانيِّ: لعليِّ بن
 محمَّد المَنُوفيِّ (ت٩٣٩هـ).
- ٦) الفواكه الدواني شرح رسالة ابن أبي زيد القيروانيِّ: لأحمد بن غنيم النَّفراويِّ (ت١١٢٥هـ).
 - ٧) شرح جَسُّوس: أبي عبد الله محمَّد بن قاسم (ت١١٨٢هـ).
- ٨) الثمر الدَّاني في تقريب المعاني: لصالح عبد السَّميع الآبيّ (ت١٢٨٥هـ).
 - د- شروح الجامع بين الأُمُّهات لابن الحاجب: ومن أكثرها تداولاً:
- ١) الشهاب الثاقب في شرح مختصر ابن الحاجب: لمحمَّد بن راشد



القَفْصي (ت٧٣٦هـ).

٢) تنبيه الطَّالب لفهم كلام ابن الحاجب: لمحمَّد بن عبد السَّلام الهوَّاريِّ
 (ت٩٤٩هـ).

٣) التَّوضيح: لخليل بن إسحاق الجنديِّ (ت٧٧٦هـ).

هـ- مختصر الشيخ خليل بن إسحاق (ت٧٧٦هـ)، ويمثِّل آخر خطوات التأليف الفقهيِّ في المذهب المالكيِّ؛ إذ كلُّ من جاء بعده لم يخرج عنه، وهو عمدة المالكيَّة منذ القرن الثَّامن.

و- المختصر الفقهيُّ لابن عَرَفة: محمَّد بن محمَّد الوَرْغَمي (ت٨٠٣هـ)، ويتميَّز باصطلاحاته، وحدوده؛ التي عليها المعتمد في أوائل الكتب، وفيه مناقشات لابن الحاجب.

ز- شروح مختصر خليل(١): ومن أهمِّها:

١) شرح بهرام بن عبد الله الدُّميريِّ (ت٨٠٣هـ).

⁽۱) تنبيه: من الشروح المشهورة المتداولة، ووقع خلاف كبير في كونها معتمدة؛ لكثرة مخالفتها للراجح المعتمد في المذهب: شروح عليِّ الأجهوريِّ (ت٢٠١هـ)، وتلاميذه الذين يقلِّدونه غالباً: عبد الباقي الزرقانيِّ (ت١٠١هـ)، ومحمَّد الخِرْشِيِّ (ت١٠١هـ)، وإبراهيم الشَّبْراخِيتيِّ (ت٢٠١هـ). ولذلك ينبغي لمن قرأ شرح الزرقاني أن ينظر في حواشيه الني نبّهت على أوهامه؛ كحاشية البَنَّانيِّ (ت١١٩٤هـ)، والتاوديِّ (ت٢٠١هـ)، والرُّهونيِّ (ت٢٠١هـ)، وكمَّد المدنيِّ كنُون (ت١١٠هـ)، وكلُّها حواشٍ معتمدة، كما ينبغي عند النظر في شروح الأجهوريِّ النظر معها في شرح الدَّسُوقيِّ، وبُلْغَة السَّالك للصّاويِّ (ت١٢٤١هـ). انظر: (نور البصر في شرح خطبة المختصر) للهلاليِّ (ص١٣١- ١٣٢)، و(اصطلاح المذهب) (ص٥٧٥، ٩٩٥).





- ٢) المَنْزَع النَّبيل في شرح مختصر خليل: لمحمَّد ابن مرزوق (الحفيد)
 (ت٨٤٢هـ).
- ٣) شرح محمَّد بن محمَّد بن سراج الغرناطيِّ (ت٨٤٨هـ). واعتمده الموَّاق، وأكثر عنه.
- ٤) شرحا محمَّد بن يوسف العَبْدَريِّ؛ المعروف بابن الموَّاق (ت٨٩٧هـ).
 - ٥) شرحا خُلُولو الكبير والصغير: لأحمد بن عبد الرَّحن (ت٨٩٨هـ).
- ٦) شفاء الغليل في حلِّ مقفل خليل (حاشية ابن غازي): محمَّد بن أحمد العثماني (ت٩١٩هـ).
- ٧) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل: لمحمَّد بن عبد الرحمن، الشَّهير بالحطَّاب (ت٩٥٣ أو ٩٥٤هـ). وهو أكثر الشروح تحريراً وإتقاناً، ومنه استمدَّ الشُّرَّ اح بعده.
- ٨) حاشية محمَّد مصطفى الرَّمَّاصيِّ (ت١١٣٦هـ) على (فتح الجليل شرح محتصر خليل) للتَّتائيِّ (ت٩٤٢هـ)؛ إذ حصل له الوهم في مواضع كثيرة جدًّا؛ نقلاً، وتقريراً، وبحثاً؛ فبيَّنها الرَّمَّاصيُّ الجزائريُّ في (حاشته).
- ٩) شرح الدردير: أحمد بن محمَّد العدويّ (ت١٢٠١هـ). من كتب الفتوى في المغرب.
- ١٠) حاشية الدُّسوقي على الشرح الكبير للدردير: لمحمَّد بن عَرَفة



(ت ١٢٣٠هـ)، وعليها عوَّل فقهاء الزَّيتونة في الدروس، والفتاوى، والأحكام.

ح- المرشد المعين على الضروريِّ من علوم الدِّين: لعبد الواحد بن أحمد ابن عاشر (ت ٠٤٠١هـ). وهي منظومة عديمة المثال في الاختصار، وكثرة الفوائد، والتحقيق، وموافقة المشهور.

ط- الدرُّ الثمين والمورد المعين شرح المرشد المعين: لمحمَّد بن أحمد ميَّارة (ت١٠٧٢هـ).

ي- المجموع وشرحه وحاشيته (ضوء الشُّموع على شرح المجموع): لمحمَّد بن محمَّد الأمير الكبير (ت١٢٣٢هـ)، و(المجموع) شبيه بمختصر خليل من حيث الترتيب، والاستدلال، والأهميّة، والطّابع، وكذلك الاستيعاب؛ إذ زاد فروعاً على خليل، وانتقده في بعض المسائل.

٢) مصنَّفات الفقه التَّطبيقي: وتضمُّ كتب الفتاوى والنَّوازل، والقضاء والتَّوثيق، وما جرى به العمل، ومن أهمِّها(١):

أ - تبصرة الحكَّام في أصول الأقضية ومناهج الحكَّام: لإبراهيم ابن فَرْحُون (ت٧٩٩هـ).

⁽۱) تنبيه: من كتب هذا القسم الّتي لا تعتمد لخروجها عن المشهور: الأجوبة النَّاصريَّة لابن ناصر اللَّرْعيِّ (ت١٢٩٩هـ)، ونوازل الوَرْزازي (ت١٢٦٦هـ)، ونوازل عِلِيش (ت١٢٩٩هـ). انظر: (نور البصر) (ص ١٣٣)، و(اصطلاح المذهب) (ص ٥٦٠-٥٦).





ب- تحفة الحكّام في نكت العقود والأحكام: لمحمَّد بن محمَّد بن عاصم (ت٩٢٨هـ).

ج- جامع مسائل الأحكام ممَّا نزل من القضايا بالمفتين والحكَّام (نوازل البُرْزُلِي في الفقه والفتاوى): لأحمد بن محمَّد البُرْزُلِيّ (ت ٨٤١ أو ٨٤٤هـ).

د - الدُّرر المكنونة في نوازل مازونة (المازونيَّة): لأبي زكريَّا ابن موسى المازوني (ت٨٨٣هـ).

هـ- الدُّرُّ النثير على أجوبة أبي الحسن الصغير: لإبراهيم بن هلال الصَّنْهاجيِّ (ت٩٠٣هـ).

و - المِعْيارُ المُعْرِب والجامع المُغْرِب عن فتاوى علماء إفريقيَّة والأندلس والمَغْرِب: لأحمد بن يحيى الوَنْشَريسيِّ (ت٩١٤هـ)، وهو أجمع ما وُجد من كتب النَّوازل.

ز - الإتقان والإحكام شرح تحفة الحكَّام: لمحمَّد بن أحمد ميَّارة (ت١٠٧٢هـ).

ح- نظم العمل الفاسي وشرحه: لعبد الرحمن الفاسيِّ (ت١٠٩٦هـ). ط- غاية الإحكام في شرح تحفة الحكَّام: لعمر بن عبد الله الفاسيِّ (ت١٠٩٦هـ).

ي- شرح التُّحفة: لمحمَّد التَّاوديِّ بن سودة المُرِّيِّ (ت٩٠٩هـ).

ك- مؤلَّفات محمَّد بن أبي القاسم السِّجِلْماسيِّ (ت ١٢١٤هـ): له (شرح

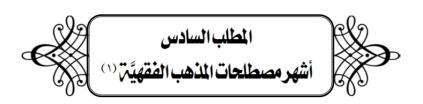


العمل الفاسي)، و(فتح الجليل الصمد في شرح التكميل والمعتمد)؛ ونظمٌ للعمل المطلق وشرحه.

ل- البهجة في شرح التحفة: لعليِّ بن عبد السَّلام التَّسُوليِّ (ت١٢٥٨هـ). مولَّفات المهدي الوزَّانيِّ (ت١٣٤٢هـ): ومنها: المعيار الكبير (المعيار الجديد)، والمنح السَّامية في النوازل الفقهيَّة (نوازل الوزَّاني)، تُحفة الحذَّاق بنشر ما تضمّنته لامِيَّة الزَّقاق (حاشية الوزَّاني على شرح لاميَّة الزَّقاق للتَّاودي).

>>13%€|≪





لكلِّ مذهب من المذاهب الفقهيّة الأربعة اصطلاحات تختصُّ به، كما أنَّ له مصطلحات يشترك فيها مع غيره من أصحاب المذاهب، وفي هذا المطلب سنذكر أشهر مصطلحات المذهب المالكيِّ، مقتصرين على أهمِّها؛ وذلك لأنَّ استقصاءها يطول؛ لكثرتها.

ومصطلحات المذهب المالكيِّ يمكن تقسيمها إلى مصطلحات خاصّة بالأعلام والأئمّة، ومصطلحات خاصَّة بالكتب، ومصطلحات خاصّة بالمذاهب والآراء، ومصطلحات خاصّة بالترجيح والتّشهير في المذهب.

أوَّلَ: المصطلحات الخاصَّة بالأعلام والأئمَّة: وهي على قسمين: كلميَّة، وحرفيَّة:

تنبيه: هناك اصطلاحات أخرى خاصَّة ببعض كتب المذهب المشهورة؛ كالموطَّأ، و(مختصر خليل)؛ تركناها طلباً للاختصار، ويمكن لطالب المزيد الوقوف عليها في المصادر السّابقة التي أحلنا عليها، وغيرها من الكتب الّتي بيَّنت اصطلاحات المذهب.



⁽۱) انظر: (كشف النقاب الحاجب)، و(منار أصول الفتوى) للَّقَاني (ص٤٤٧)، و(الفتح المبين في حلِّ رموز الفقهاء والأصوليِّين) للحفناوي (ص٦٧-٩٦)، (مصطلحات المذاهب الفقهيَّة) لمريم الظَّفيري (١٢٧-٢١)، و(المذهب المالكي) (ص٤٧٦-٤٠٥).

- * القسم الأوَّل: المصطلحات الكلميَّة: ومنها:
- ١) الأخوان: مطرِّف بن عبد الله، وابن الماجشون.
 - ٢) الأستاذ: أبو بكر الطُّرْطُوشيّ.
 - ٣) الإمام: أبو عبد الله المازريّ.
- ٤) الجمهور: الأئمَّة الأربعة؛ إن كان في كتب الخلاف العالي. أو: جلُّ الرواة عن مالك، أوجلُّ المالكيَّة؛ إن كان في كتب الخلاف داخل المذهب.
- السبعة: فقهاء المدينة السبعة في عصر التّابعين؛ الّذين أشار النّاظم إليهم بقوله [الطويل]:

فَقُلْ: هُمْ عُبَيْدُ الله، عُرْوَة، قاسمْ

سَعيدٌ، أبو بَكْرِ(١١)، سُلَيهانُ، خَارجَـهْ

- ٦) الشيخ: ابن أبي زيد القيرواني عند ابن عَرَفَة وغيره. أو: خليل عند بَهْرام. أو: ابن عبد السَّلام عند خليل في (التَّوضيح).
- ٧) الشيخان: ابن أبي زيد القيرواني، وابن القابسي. وقيل: وأبو بكر الأبهري.
 - ٨) شيخنا: العدويّ؛ عند بعض المالكيّة؛ كالأمير الكبير.
 - ٩) شيخناق: إبراهيم اللَّقاني؛ عند الزرقاني في (شرحه).

⁽١) وهو: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث. وقيل بدله: سالم بن عبد الله بن عمر. وقيل: أبو سلمة ابن عبد الرحمن بن عوف.





- ١٠) الصِّقلِّيَّان: ابن يونس، وعبد الحقّ الصِّقلِّي.
- 11) العراقيُّون: الحنفيَّة؛ إن كان في مقابل المدنيِّين، أو المالكيَّة عموماً. أو: القاضي إسهاعيل، وابن الجلَّاب، ونظراؤهم؛ إنْ كان في مقابل بعض المالكيَّة؛ كالمدنيِّين، أو المغاربة.
 - ١٢) القاضي: عبد الوهَّاب.
 - ١٣) القاضيان: ابن القصَّار، وعبد الوهَّاب.
 - ١٤) القضاة الثلاثة: السَّابقان، وأبو الوليد الباجي.
 - ١) القرينان: أشهب، وابن نافع.
 - ١٦) المتأخّرون: ابن أبي زيد، ومن بعده من علماء المالكيّة.
 - ١٧) المتقدِّمون: تلاميذ مالك، وأتباعهم قبل ابن أبي زيد.
 - ١٨) محمَّد: إذا أطلق؛ فهو ابن الموَّاز.
 - ١٩) المحمَّدان: ابن الموَّاز، وابن سحنون.
 - ٠٢) المحمَّدون: السَّابقان، وابن عبدوس، وابن عبد الحكم.
- (٢١) المدنيُّون: المالكيَّة عموماً إن كان ذلك في مقابل كلام العراقيِّين، وإلَّا فالرواة عن مالك من أهل المدينة؛ وهم: ابن كنانة، وابن الماجشون، ومطرِّف، ونظراؤهم.
 - ٢٢) المصريُّون: ابن القاسم، وأشهب، وأصبغ، ونظراؤهم.
- ٢٣) المغاربة: ابن أبي زيد، وابن القابسيّ، وابن اللبَّاد، واللَّخْميّ، والباجيّ،



وابن العربيّ، وابن عبد البرِّ، وابن رشد، والقاضي عياض، وأضرابهم.

* القسم الثاني: المصطلحات الحرفيّة: وهي الّتي تشير إلى أسماء الأئمّة بحرف، أو حرفين من أسمائهم، ومنها:

بب: أحمد بابا بن أحمد التَّنْبكتي (ت٢٠٠١هـ)، صاحب (نيل الابتهاج)
 في التراجم.

- ٢) بن: محمَّد بن الحسن البَنَّاني (ت١٩٤هـ). وقد يشيرون بـ: مب.
 - ٣) ت، أو: تو: التاوديّ.
 - ٤) تت: محمَّد بن إبراهيم التَّتائيّ (ت٧٤٨هـ).
 - ٥) ج: محمَّد بن الحسن الجِنَوِيّ (ت١٢٢هـ).
 - ٦) جس: محمَّد بن الطيّب جَسُّوس (ت١٢٧٣هـ).
 - ٧) ح: الحطَّاب.
 - ٨) خ: خليل.
 - ٩) خش: الخِرْشيّ.
 - **١٠) د:** أحمد زرُّوق.
 - ١١) ره: الرُّهونيّ.
 - ١٢) ز: عبد الباقى الزَّرقاني. أو: عب. أو: عبق.
 - ١٣) س: محمَّد بن عبد السَّلام الهوَّاريّ (ت٢٤٧هـ).





- ١٤) شب: الشَّبْرَاخِيتيّ.
 - ١٥) ع: ابن عَرَفَة.
- ١٦) صر: ناصر الدين اللَّقَّانيِّ.
 - ١٧) طخ: الطُّخَيْخِيّ.
 - ١٨) عج: علي الأجهوريّ.
 - ١٩) غ: ابن غازي.
 - ٢٠) ق: الموَّاق.
- ٢١) مس: المَسْناويّ (ت١٣٦٦هـ).
 - ۲۲) مق: ابن مرزوق.
- ٢٣) محشي تت: مصطفى الرَّمَّاصي. أو: صفى. أو: طفى. أو: ر.
- ٢٤) م: ميَّارة في (البهجة). أو: بَهْرام؛ كما في شرح زَرُّوق على (الرسالة).

ثانياً: المصطلحات الخاصّة بالكتب: وهي على قسمين: كلميّة، وحرفيّة:

- * القسم الأول: المصطلحات الكلميّة، ومنها:
 - ١) الأمّ: المدوَّنة.
- ٢) الأُمُّهات: المدوَّنة، والموَّازيَّة، والعُتبيَّة، والواضحة.
- ٣) الدَّواوين: الأُمَّهات السَّابقة، إضافة إلى (المبسوط) للقاضي إسماعيل، و(المجموعة) لابن عبدوس، ويضيف بعضهم (المختلطة) لابن القاسم. وفيه



نظر؛ لأنَّ (المختلطة) هي (المدوَّنة) قبل ترتيب سحنون، أو هي: (المدوَّنة) لشُحنون؛ لما بين أبوابها من الاختلاط.

- ٤) الكتاب: المدوَّنة.
- ٥) المص، أو: الأصل: مختصر خليل.
- * القسم الثَّاني: المصطلحات الحرفيَّة، ومنها:
- ١) حش: حاشية العدوي على شرح الخرشي لمختصر خليل.
 - ٢) ضيح: التَّوضيح.
 - ٣) فيها: المدوَّنة. وعند بعضهم: تهذيب المدوَّنة.
 - ٤) منها: المدوَّنة.
 - ٥) ك: شرح الخرشي الكبير.
 - ٦) مج: مجموع الأمير.

ثالثاً: المصطلحات الخاصّة بالمذاهب والآراء: ومنها:

- الاستقراء: تتبُّع الحكم في جزئيَّاته على حالة يغلب الظنُّ أَنَّه في صورة النزاع على تلك الحالة.
- Y) الإجراء: إعطاء حكم لنازلة غير منصوصة وفق قواعد المذهب وأصوله من مسألة أخرى منصوصة.
- ٣) الأقوال، والقولان: أقوال أصحاب مالك، ومن بعدهم من





المتأخِّرين كابن رشد. أو: قول مالك أحياناً.

- ٤) التخريج أو القول المُخَرَّج: ما تدلُّ أصول المذهب على وجوده،
 ولم ينصُّوا عليه؛ فتارةً يخرَّج من المشهور؛ وتارةً من الشاذِّ.
- التردُّد: تردُّد المتأخِّرين لعدم نصِّ المتقدِّمين. أو: تردُّد المتأخِّرين؛
 وهو: اختلافهم في العزو للمذهب؛ المسمَّى بالطُّرُق.
 - ٦) الروايات: أقوال مالك التي رُويت عنه.
 - ٧) سكتوا عنه: تشير إلى البّنّانيّ، والرُّهونيّ، والتاوديّ.
- ٨) الطريق، والطرق: اختلاف الشيوخ في كيفية نقل المذهب؛ هل هو على قولين، أو أكثر.
- المنصوص: أقوال مالك، أو أصحابه المتقدِّمين. وأحياناً: أقوال المتأخِّرين.

رابعاً: المصطلحات الخاصَّة بالتَّرجيح والتَّشهير: ومنها:

- ١) الاتِّفاق: اتِّفاق علماء المذهب المعتدِّ بهم، دون غيرهم.
- ٢) الإجماع: اتّفاق جميع العلماء من المالكيّة وغيرهم. وقد يستعملون الاتّفاق في محلّ الإجماع، والعكس.
- ٣) المشهور: ما كثر قائلُه؛ على المعتمد. وقيل: ما قوي دليلُه؛ فيكون بمعنى الرَّاجح. وقيل: هو قول ابن القاسم في (المدوَّنة).



- ٤) الأشهر: يدلُّ على أنَّ في المسألة قولين؛ المشهور منهما دون الآخر في الرُّتبة.
 - الرّاجح: ما قوي دليله. وقيل: ما كثر قائله. والصّواب الأوَّل.
 - ٦) الضّعيف: مقابل الرَّاجح، وهو: ما لم يَقْوَ دليلُه.
 - ٧) الصَّحيح: القول الَّذي قَوِيَ دليلُه.
- ٨) الأصحّ: أحد القولين الصَّحيحين، المرجَّح على الآخر بوجه من وجوه الترجيح.
 - **٩) الفاسد**: فاسد الدَّليل.
- 10) الظّاهر: ما ليس فيه نصُّ؛ إذا ظهر من جهة الدَّليل، أو من جهة المُدهب.
 - ١١) الأظهر: ما ظهر دليلُه واتَّضح؛ بحيث لم يبق فيه شبهةٌ.
- 17) المذهب: آراء مالك الاجتهاديَّة، وآراء من بعده. وعند المتأخّرين: ما عليه الفتوى (من إطلاق الشيء على جزئه).
 - ١٣) المعتمد: القويُّ؛ سواء كانت قوَّته لرجحانه، أو لشُهرته.
 - ١٤) المعروف: القول الثَّابت عن مالك، أو أحد أصحابه.
 - ١٥) المُنكَر: الّذي لم تثبت نسبتُه إلى مالك، أو إلى أحد أصحابه.
- 17) المفتى به، أو ما به الفتوى: القول الرَّاجح، أو المشهور. فلا يُفتى بغيرهما.





1۷) الذي جرى عليه العمل: أن يصحِّح أحد شيوخ المذهب المتأخِّرين قولاً غير مشهور، ولا راجح؛ فيفتى به، ويعمل به، وتجري الأحكام بناء على تصحيحه؛ رعاية للعُرْف، أو لكونه طريقاً لجَلْب مصلحة، أو لدَرْء مفسدة.

١٨) الأحسن: ما استحسنه الإمام، لا الأحسن من الأقوال.

19) الأوْلَى: بمعنى الأحسن.

٢٠) الأشبه: الأشبه بالأصول من القول المعارض له. أو: أن يكون في المسألة قو لان قياسيًان، إلَّا أنَّ أحدهما أقرب شبهاً بالأصل المقاس عليه.

٢١) المختار: ما اختاره بعض الأئمَّة لدليل رجَّحه به. سواء وافق المشهور
 أم لا.

٢٢) الصواب: مقابل الخطأ، وقد يشار به إلى اختيار بعض المتأخِّرين.

٢٣) الأصوب: أن يكون قولان كلاهما صواب، وأحدهما أرجح من الآخر.

٢٤) الحقّ: تحقيق صواب ما ذُهب إليه من أقوال في المسألة، أو تقييدها. ويقابله: الوهم.

SX}}}}





قامت إدارةُ الإفتاء ممثَّلَةً بوحدة البَحثِ العِلميِّ بوزارةِ الأوقافِ الكويتيَّةِ بوضع مَدْخلٍ مختصرٍ لمذهبِ الإمامِ الشافعيِّ، فأفادَتْ وأجادَتْ، وأعطَتْ صُورةً واضِحةً سَهْلةً مُرتَّبةً ودَقيقةً عن الشافعيِّ، ومذهبِه، ومراجِعِه، وعلمائِه، وما تَميَّزوا به، وبَرَعوا فيه، وما خَلَّفوهُ من ثَرْوَةٍ علميَّة رائعة.

ولقدْ قَرَأْتُ مَا كُتِبَ فيه؛ فَسَرَّني مَا اشْتَمَلَ عَلَيه مِنْ أُسلوبٍ رَصينٍ، وتَرْتيبٍ دَقيقٍ، ومُحتوىً حافِلٍ بالفوائِدِ، ولا يَسَعُني إلَّا أَنْ أَتَقَدَّمَ إلى القائمينَ على هذا المشروع بالشُّكْرِ الجَزيلِ، والدُّعاءِ الجَميلِ، واللهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ وَراءِ القَصْدِ.

الشيخ على خالد الشَّرْبَجيِّ

^{*} فقيةٌ شافعيٌّ، له العديد من المصنَّفات في المذهب وغيره؛ ككتاب: سلسلة العبادات في المذهب، المَدْخَل إلى دراسة الفقه الإسلامي، تفسير البشائر، وغيرها، إضافة إلى مشاركته في بعض المؤلَّفات؛ ككتاب (رحمة الأُمَّة في اختلاف الأئمَّة للدَّهْلويّ). له حلقة علميَّة مشهودة يُدرِّس فيها الفقه الشَّافعي لطلَّاب العلم، عمل مدرِّساً بالجامعة الإسلاميَّة بالمدينة النبويَّة، عَمِل -و لا زال - مستشارًا عِلْمِيًّا في اللَّجنة الاستشاريَّة العُليا للعمل على استكمال تطبيق الشَّر يعة الإسلاميَّة بدولة الكويت.



إنَّ لمعرفة المذهب الفقهيِّ الَّذي يُرادُ الاطِّلاع عليه، والتَّفقُّه على مسائله، والنَّظر في تفريعاته، وقواعده، وأصوله، ودراسةِ التَّطوُّر التَّاريخيِّ الَّذي مرَّ به، مع الإحاطة بعلمائه ومصنَّفاتهم = أثرًا كبيرًا في تكوين الشَّخصيَّة الفقهيَّة، والمَلكة الاجتهاديَّة لدى الطَّالبينَ مِن أهل العلم والفِقْه في الدِّين.

والمدرسة الشَّافعيَّة قويَّةٌ بتراثها الفقهيِّ، راسخةٌ بأصولها التَّقعيديَّة، غَنيَّةٌ بمجتهديها وفقهائها. وقد تميَّزت عن غيرها مِن المذاهب بتآليف كَتَبَهَا صاحبُ المذهب -أعني به الإمام الشَّافعيَّ بَرِّ اللَّهُ - في الفقه والأصول؛ فحازَت بذلك ثباتًا في المنهج، وتطوُّرًا منطقيًّا لآرائها الفقهيَّة؛ متأثِّرةً بالواقع الَّذي عاصرَتُهُ، تغيرًا وانتشارًا.

زِدْ على ما سَبَقَ الإشارة إليه: منزلة صاحب المذهب؛ الإمام محمَّد بن إدريس الشَّافعيِّ بَرَحُمُ اللَّهُ بين الأئمَّة أصحاب المذاهب المعروفة وغيرها، بها يتَّصف به من عميق الفقه، وقوَّة القريحة، وذكاء البحث والمناظرة

والاستدلال، والاستفادة الواسعة مِن العلوم جميعها.

وفي هذا المبحثِ سنتناوَلُ دراسةَ المذهب الشَّافعيِّ؛ ليكون مدْخَلاً مختصَرًا يقفُ فيه طالبُ العلم على شخصيَّة الإمام الشَّافعيِّ الفقهيَّة، وأدوار مذهبه الَّتي مرَّ بها؛ مع تسليط الضّوء على أشهر علماء المذهب ومصنَّفاتهم، وبيان أثر جهودهم العلميَّة في خدمة مذهبهم.

وقد انْتظمَ الحديثُ حول هذا الموضوع في المطالب التَّالية:

المطلب الأول: ترجمة إمام المذهب.

المطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة.

المطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب.

المطلب الرابع: أشهر مصنَّفات المذهب.

المطلب الخامس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيّة.

>>>%%€\\€\\€





أولًّ: اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو عبد الله محمَّد بن إدريس بن العبَّاس بن عثمان بن شافع بن السَّائب بن عبيد بن عبد مناف المطَّلبيُّ السَّائب بن عبيد بن عبد مناف جدِّ النَّبيِّ عَيْكِيًّ . وشافعُ بن السَّائب هو الفُرَشيُّ، ينتهي نسَبُهُ إلى عبد مناف جدِّ النَّبيِّ عَيْكِيً . وشافعُ بن السَّائب هو الذي يُنْسَب إليه الشَّافعيُّ (۱).

ثانياً: مولده ونشأته:

وُلِد الإمام الشَّافعيُّ بغزَّةَ، وقيل: بعسقلان (٢)، وقيل: باليمن (٣)؛ سنة (٠٠ هـ)، وهي السَّنة الَّتي تُوفِيِّ فيها الإمامُ أبو حنيفة النُّعمان بن ثابت، وقيل: في اليوم الَّذي مات فيه (٤).

⁽٤) ذكرت المصادر جميعها هذا التّاريخ بلا خلاف؛ وإنّما الخلاف في بعض الرّوايات الّتي ذكرتْ أنَّ الإمام الشّافعيّ وُلِد في اليوم نفسه الذي مات فيه الإمام أبو حنيفة رَجَهُهَمَااللّهُ، وقد ضعّفها الإمام=



⁽١) انظر: (آداب الشافعي ومناقبه) لابن أبي حاتم (ص٣٨)، (الانتقاء في فضائل الأئمّة الثّلاثة الفقهاء) لابن عبد البرِّ (ص١١٥)، (توالي التأسيس) لابن حجر (ص٣٤).

⁽٢) انظر: (آداب الشافعي ومناقبه) (ص٢٢)، (توالي التأسيس) (ص٠٥).

⁽٣) (آداب الشافعي ومناقبه) (ص٢٢).

→3••

توفِّي والدُّهُ بعد ولادته بقليل؛ فحَمَلَتْهُ أُمُّه إلى مكَّة لِيَنْشَأَ -وهو طِفْلٌ لمِيتجاوز السَّنتَيْن- بين بني قومه بني المطَّلب القُرَشِيِّين (١).

وفي هذه المرحلة من حياته حفظ القرآن الكريم، ثمّ (الموطَّأ)^(۲)، وتردَّد على قبائل العرب؛ وخاصَّةً قبيلة هُذَيْل؛ فتَلَقَّى اللَّغة العربيَّة صافيةً مِن ينابيعها دون لَحُن^(۳).

ثالثاً: رحلاته العلميَّة وأشهر شيوخه وتلاميذه:

لقد مَرَّتْ حياة الإمام الشَّافعيِّ بَرِّ اللَّهُ بمراحل متعدِّدة؛ تُمكِّن الواقفَ على جزءٍ منها من معرفة محطَّات طلبه للعلم وشيوخه، وتفرُّغه لعمله في اليمن ومحنته، وقيام حلقاته الَّتي عُرِف من خلالها: مستقلًّا في فتواه، مجتهدًا في اختياراته الفقهيَّة.

ويُمكن اختصار هذه المراحل على النَّحو التَّالي:

(آتَنَقُّلُه بين مكَّة والمدينة): قبل انتقاله إلى (المدينة)؛ مَكَثَ في مكَّة، ودَرَسَ على شيوخها، وأَخَذَ الحديث والفقه على على التَّابعين، وكان إمامًا في سفيان بن عُيينة (ت ١٩٨هـ)، وهو من كبار تابعى التَّابعين، وكان إمامًا في

⁽٣) حدَّث بذلك الشَّافعيِّ عن نفسه؛ ينظر: المصدر السابق (ص ٥٥).



⁼ البيهقيُّ في (مناقبه) (١/ ٧٢)، وجمع ابنُ حجر بينها وبين الوارد الصَّحيح؛ فقال: «فإنَّهم يطلقون اليوم، ويريدون مطلقَ الزِّمان»؛ (توالي التَّأسيس) (ص٥٣).

⁽١) (تو الى التأسيس) (ص ٥١-٥٢).

⁽٢) المصدر السابق (ص ٥٤).



الحديث وعلومه.

ومنهم: مُسْلِمُ بن خالد الزَّنْجِيُّ (ت ١٧٩هـ)؛ فقيه مكَّة ومفتيها، وغيرهما(١).

وفي (المدينة): اتَّفق أهلُ التَّاريخ على طُول ملازمته للإمام مالكٍ، وأَخْذِه عنه، لا سيَّما في السَّنوات الأخيرة قبل وفاة الإمام مالك سنة (١٧٩هـ)؛ فقرأ عليه (الموطَّأَ)، ولزِمَ دَرْسَه، وسَمِعَ فتاويَه وفِقهَهُ (٢).

وخلال إقامته في المدينة النَّبويَّة أخذ عن سائر فقهائها ومحدِّثيها، وانتفع منهم، وقد عَدَّ الحافظُ أبو بكر البيهقيُّ ثلاثة عشر شيخًا للإمام الشَّافعيِّ غير الإمام مالك رحمهم الله تعالى (٣).

٢) (مغادَرَتُهُ إلى اليَمنِ): بعد وفاة شيخه الإمام مالك بَرَخُ اللَّهُ، ورجوعه إلى (مكَّة)؛ غادرها إلى (اليمن)، وأخذ عن بعض علمائها(٤)، وعَمِلَ فيها ولاية عامَّة خُمِد عليها، ثمَّ كادَهُ فيها بعض الحُسَّاد؛ فَسَعَوْا في أمرِه حتَّى رُفِعَ إلى العراق؛ متَّهَا بالسَّعْي مع العَلَويِّين للخروج على الخلافة العبَّاسيَّة (٥).

⁽٥) انظر: (مناقب الإمام الشافعي) (١/ ١٠٦ –١٠٧).



⁽١) (آداب الشّافعيّ) (ص٢٠٦).

⁽٢) انظر: (مناقب الإمام الشافعي) للبيهقي (١/ ١٠٢ -١٠٣)، (توالي التأسيس) (ص٥٥).

⁽٣) (مناقب الشّافعيّ) (٢/ ٣١٣-٣١٣).

⁽٤) ومن أبرزهم: أبو عبد الرحمن هشام بن يوسف الصنعاني قاضي صنعاء وفقيهها، توفي عام (١٦٧هـ)، ينظر: (مناقب الشافعي) (٢/ ٣١٣)، (توالى التأسيس) (ص٧٠).

٣) (خروجُهُ من اليَمَنِ): أُجْبِر الإمام الشّافعيُّ على مغادرة (اليَمَنِ) مَتَّجِهًا إلى (بغداد) عام (١٨٤هـ)، وهناك شَفَعَ له الإمام محمَّدُ بن الحسن (ت١٨٩هـ)، للإمام أبي حنيفة عند الخليفة هارون الرشيد (ت١٩٣هـ)، فَعَرَفَ قَدْرَهُ، وعَفَا عنه (١).

٤) وفي (بغداد) لازم الإمامُ الشَّافعيُّ محمَّدَ بن الحسن بَرِ اللَّهُ، وأَخَذَ عنه (٢)، وتأثَّر به جدًّا، وعدَّه أستاذَهُ الثَّاني بعد مالك رحمهم الله تعالى (٣).

وفي هذه المرحلة تفقَّه على عددٍ كبيرٍ من العلماء، وأخذ العلم عنهم؛ ومنهم: وكيعُ بن الجرَّاح (ت١٩٧هـ)(٤)، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثَّقفيُّ (ت ١٩٤هـ)(٥)، وإسماعيل بن إبراهيم البصريّ؛ المعروف بابن عُليَّة (ت ١٩٣هـ)(٢)، وعدَّهم المؤرِّخون من مشايخه العراقِيِّين.

٥) (عودتُه إلى مكَّة): غادر الإمام الشَّافعيُّ (بغداد) بعد وفاة شيخه محَمَّد بن الحسن عام (١٨٩هـ) متَّجِهًا إلى (مكَّة)، حيث أقام فيها مدَّة طويلةً، وعَقَدَ فيها مجلسه العلميَّ الذي عُرِف به، وانتشر فيه مذهبُهُ الفقهيُّ،

⁽٦) انظر: (توالى التأسيس) (ص٦٣).



⁽١) انظر: (آداب الشَّافعيّ) (ص٧٨) وغيرها، (مناقب الإمام الشافعي) (١٠٤١).

⁽٢) انظر: (الانتقاء) (ص ١١٩).

⁽٣) انظر: (أخبار أبي حنيفة) للصيمري (ص ١٢٨).

⁽٤) انظر: (توالى التأسيس) (ص٧٠).

⁽٥) انظر: (مناقب الشافعي) (٢/ ٢١٤).



وتقعيده الأُصوليُّ، وفي هذه المرحلة أخذَتْ شخصيَّةُ الشَّافعي تظهرُ بفقهِ جديدٍ؛ يجمعُ بين فقهِ أهل المدينة، وفقهِ أهلِ العِراق^(١).

وتفقّه على يَدَيْهِ فيها عددٌ كبير من العلماء، ولعلَّ مِن أَجَلِّهم وأشهرهم: الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)(٢)، والإمام إسحاق بن رَاهَوَيْه (ت ٢٣٨هـ)(٣).

7) (عودتُه إلى بغداد): وفي عام (١٩٥هـ) غادر الإمام الشافعيُّ (مكَّة) متَّجهًا مرَّة أخرى إلى (بغداد)، فعقد حلقتَه الفقهيَّة، ودوَّن مذهبه؛ وألَّف كتاب (الحُجَّة) في الفقه، وكتاب (الرِّسالة) في الأصول؛ وكانا مثالاً عن فقهِه الأوَّليِّ، وتقعيده المبدئيِّ في الأصول؛ ولذا عُرِفا بعد ذلك بالمذهب القديم (٤).

ومِن أبرز تلاميذه العراقيِّين في هذه المرحلة: أبو ثور الكَلْبيُّ (ت ٢٤٠هـ) (٥)، وأبو عليٍّ الكَرابيسيُّ (ت ٢٦٠هـ) (٢).

٧) (تَنَقُّلُه بين العواصم): وما بين عام (١٩٧هـ) إلى عام (١٩٩هـ) كان

⁽١) انظر: (الشافعي .. حياتُهُ وعصرُه) لأبي زهرة (ص٢٥).

⁽٢) انظر: (آداب الشَّافعيَّ) (ص٤٤).

⁽٣) انظر: المرجع السابق (ص٤٣).

⁽٤) انظر: (توالى التأسيس) (ص٠٥١ – ١٥٤).

⁽٥) انظر: (مناقب الشَّافعيِّ) (٢/ ٢٢١).

⁽٦) انظر: المرجع السابق (١/ ٣٠١).

⁽٧) انظر: المرجع السابق (١/ ٢٢٠).

3••

الإمام الشَّافعيُّ يتنقَّل بين بغداد ومكَّة؛ إلى أن غادر بغداد إلى مصر مُرْتَحِلاً؛ بعد أنْ آلمهُ ما رآهُ مِن سياسة الخليفة المأمون من تقريب المعتزلة، وتبنِّي آرائِهم (۱).

٨) (استقرارُهُ في مصر): بعد أن جَمَعَ الإمامُ الشَّافعيُّ عِلْمَ (الحجازِ) و(اليَمَنِ) و(العِراقِ) تاقَتْ نفسُه للذَّهاب إلى (مصْرَ)؛ فرَحَلَ إليها عام
 (١٩٩هـ)(٢)، واستوطنها ناشرًا ومدوِّنًا فيها مذهبَه الجديد في الفقه والأصول؛ وكان ذلك خلال السَّنوات الأربع التي قضاها فيها(٣).

وكانت هذه الإقامة -على قِصَرِها- تزْخَر بإنتاج علميٍّ ضخمٍ؛ تَمَثَّل في أمرين (٤)؛ هما:

الأوَّل: في نَقْل فقهه وأصوله إلى عددٍ كبير من التَّلاميذ الَّذين أصبحوا بعده من أعلام الفقهاء في عصرهم.

الثَّاني: في تدوين مذهبه الجديد وأصوله في كتابي: (الأُمِّ) و(الرِّسالة الجديدة)، وغرهما.

ومن أشهر تلاميذه بعد أن استوطن مصرَ: الإمام البُوَيْطِيُّ (ت ٢٣١هـ)،

⁽٤) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي) (ص١٠٤).



⁽١) انظر: الشافعي .. حياتُهُ وعصرُه) (ص٢٧).

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام الشافعي) للقواسمي (ص٩٣، ١٠١).

⁽٣) انظر: (الشافعي .. حياتُهُ وعصرُه) (ص٢٨).



والإمام المُزَنِيُّ (ت ٢٦٤هـ)، والإمام الرَّبيعُ بن سليان المُراديُّ (ت ٢٧٠هـ)، وغيرهم.

رابعًا: وفاته:

وفي محطَّته الأخيرة (مصر) مَرِضَ الإمام الشَّافعيُّ، وكانت وفاته؛ فقد أُصِيبَ بالباسور في آخر حياته، واشتدَّ عليه المرضُ حتَّى فاضتْ روحُهُ في آخر يومٍ مِن رجب سنة (٢٠٤هـ) عن أربعٍ وخمسين سَنَةً، كما نصَّ على ذلك تلميذه الرَّبيعُ المُراديُّ (١).

رَحِمَ اللهُ الإمام الشَّافعيُّ رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جنَّاته.

خامسًا: ثناء العلماء عليه، ومنزلته بينهم:

كان لحِرْص الإمام الشَّافعيِّ على العلم وأهله أثرٌ في ثناء العلماء عليه، ورِفعة منزلته بينهم؛ ولم يكن ذلك منْحَصِرًا في طُلَّابه وتلاميذه وحسب، وإنَّما كان كذلك في مشائخه وأقرانه، فقد فَرضَ نفسَهُ بينهم بعلمه وأدبه وسلوكه الحسن.

فعن إسحاق بن راهويه أنَّه قال: «كنَّا بمكَّة والشَّافعيُّ بها، وأحمدُ بن حنبل بها، فقال لي أحمد بن حنبل: يا أبا يعقوب، جالسْ هذا الرَّجُل (يعني: الشَّافعيُّ)، قلت: ما أصنع به، وسِنُّه قريبٌ من سنِّنا؟ أثركُ ابنَ عُيَيْنة والمَقْبُريُّ؟

⁽١) انظر: (توالي التأسيس) (ص١٧٩).



فقال: ويحك! إنَّ ذاك يفوت، وذا لا يفوت؛ فجالَسْتُه»(١).

وعن أحمد بن حنبل أنَّه قال: «كانت أقْفِيتُنا -أصحابَ الحديث- في أيدي أصحاب أبي حنيفة ما تُنزع، حتَّى رأينا الشَّافعيَّ رَضِوَالِلَّهُ عَنْهُ، وكان أفقه النَّاس في كتاب الله عَلَيْ مُ وفي سُنَّة رسول الله عَلَيْهُ ما كان يكفيه قليلُ الطَّلَب في الحديث» (٢).

وقال أيضًا: «إنِّي لأدعو لمحمَّد بن إدريس في صلاتي منذ أربعين سنة، في كان فيهم (يعني الفقهاء) أتبع لحديث رسول الله ﷺ منه»(٣٠).

سادسًا: مصنفاته؛ غيرُ ما ذکر(٤):

من المصنَّفات الَّتي ذكرها أهل التَّاريخ للإمام الشَّافعيِّ؛ ولم تصل إلينا: ١ - كتاب (المبسوط)(٥)؛ وليس هو غير كتاب (الأُمُّ)، وإنَّما أُطْلِق عليه هذا الاسم؛ لأنَّه من رواية تلميذه الحسن الزَّعْفَرانيِّ (ت٢٦٠هـ)؛ كما رجَّحه غير واحد من المعاصرين(٢).

⁽٦) منهم العلَّامة محمَّد أبو زُهرة في كتابه (الشَّافعي) (١٣٨-١٣٩).



⁽١) (آداب الشافعي ومناقبه) (ص٣٣).

⁽٢) (آداب الشافعي ومناقبه) (ص٤٤).

⁽٣) (منازل الأئمَّة الأربعة) للسلماسي (ص٢٢١).

⁽٤) راجع ما سطَّره الدكتور القواسمي حول مصنَّفات الإمام الشَّافعيِّ في كتابه (المدخل) من (ص١٩١) إلى (ص٢٤٠).

⁽٥) (الفهرست) لابن النديم (ص٢٦٠).



٢- كتاب (السُّنن) برواية حَرْمَلة بن يحيى المصري (ت ٢٤٣هـ)؛ وهو يحتوي على فقه الإمام الشافعي ممَّا في الأُمِّ، وزياداتُ كثيرة من الأخبار، والمسائل^(۱).

ومن مصنَّفاته الَّتي وصلت إلينا؛ وهي ضمن كتابه (الأُمِّ)؛ وإنَّما أفردناها للبيان والتّصنيف؛ ما يلى:

1) كتاب (اختلافُ أبي حنيفة وابن أبي ليلى)؛ وهو من تصنيف محمَّد ابن الحسن الشَّيبانيِّ، ثمَّ جاء الإمام الشَّافعيُّ فأعاد تصنيفه؛ مُبيِّنًا فيه اجتهاداته وترجيحاته.

٢) كتاب (اختلاف علي وعبد الله بن مسعود رَضَاً للله عَنهُمَا)؛ وقد جَمَع الإمام الشَّافعيُّ فيه المسائل الَّتي خالف فيها فقهاءَ العراق عامَّة، والحنفيَّة خاصَّة الصحابيَّيْن الجليليْن.

٣) كتاب (اختلافُ مالكِ والشَّافعيِّ)؛ إملاءً على تلميذه الرَّبيع المُراديّ.

٤) كتاب (الرَّدُّ على محمَّد بن الحسن)؛ وذلك في مسائل متنوِّعة من أبواب القصاص والدِّيات.

٥- كتاب (سِيرَ الأوزاعيِّ)؛ ناقش فيه اجتهادات الإمام الأوزاعيِّ في أحكام الجهاد ومسائله.

⁽١) (مناقب الشَّافعي) (٢/ ٢٩١).







يظنُّ النَّاظر لأوَّل وهْلةٍ في اختلاف تقاسيم أدوار التَّطوُّر التَّاريخيِّ في المذهب الشَّافعيِّ = أنَّ هناك اختلافًا صارخًا في العرْض مضمونًا وسَبْرًا؛ إلَّا أنَّ نظرةً فاحصةً تجمع بين معطيات هذه التَّقاسيم ومضامينها = كفيلةُ بالوقوف على حقيقة الأمر المشترَك؛ لِيَظْهَرَ بعد ذلك أنَّ الاختلاف -آنف الذِّكر - إنَّما هو في العَرْض غالبًا.

وللخروج عن التَّقليد المحض -ولو ظاهرًا- سنحاول التَّأليف بين هذه التَّقاسيم؛ لإبرازها بصورة أقرب إلى الأفهام، وأخْصَرَ في الكتابةِ والإملاء.

وقد جاءت على الصُّورة التَّالية؛ وَفْقَ أطوارِ أربعة:-

⁽١) اختلفت آراء الد الرسين لهذه الأطوار عرضًا وتقسيًا، وقد حاولنا جاهدين أن نضمًّنها ترتيبًا أليق بها، جامِعين بينها ومؤلِّفين، دونَ إهمالٍ أو تفريطٍ في مضمونها. ويمكن مراجعة ما كتبه كلُّ مِن: د.محمَّد إبراهيم أحمد علي في بحثه القيِّم: (المذهب عند الشَّافعيَّة)، ود. أحمد نحراوي عبد السلام في كتابه: (الإمام الشافعي في مذهبيه القديم والجديد)، ود. أكرم يوسف عمر القواسمي في كتابه المفيد: (المدخل إلى مذهب الإمام الشَّافعيِّ)، والشيخ/محمَّد الطيِّب اليوسف في كتابه: (المذهب عند الشَّافعيَّة).



الطُّور الزُّوَّل: التَّكُوين والنُّضْج؛ ما بين عامي (١٩٥ هـ–٢٠٤هـ):

يبدأ هذا الطَّور من زيارة الإمام الشَّافعيِّ الثَّانية إلى بغداد سنة (١٩٥هـ) إلى وفاته رَحِمُ السَّه سنة (٢٠٤هـ). ويتضمَّن هذا الطَّور مرحلتَيْن أساسيَّتَيْن؛ هما:

- المرحلة الأُولى: ما بين عامَي (١٩٥هـ) و (١٩٩هـ)، وهي مدَّة إقامته في العراق؛ وفيها ظهر «مذهبه القديم»؛ مستقِلًا به عن اجتهادات شيخه الإمام مالك بن أنس في أصوله وفروعه.

و تَمَثَّلَت آراؤُهُ القديمة - كما مرَّ آنفًا - في كتابَيْهِ: (الحُجَّة) في الفقه، و(الرِّسالة القديمة) العراقيَّة في أصول الفقه.

- المرحلة الثَّانية: ما بين عامَي (١٩٩هـ) و (٢٠٤هـ)، وهي مدَّة إقامته في مصر؛ وفيها نَقَّح مذهبَه القديم وحرَّره؛ فغيَّر عددًا من اجتهاداته، وصحَّح بعض أقواله؛ وقد ضمَّنها كُتُبَه الَّتي أَلَّفَها في مصر.

وهو ما سُمِّي بعد ذلك بـ «المذهب الجديد».

و تمثَّلت في كتابَيْهِ: (الأُمّ) في الفقه، و(الرِّسالة الجديدة) المصريَّة في أصول الفقه.

الطَّور الثَّاني: نقلُ المذهب وروايتُهُ واستقرارُه؛ ما بين عامي (٢٠٤هـ – ٥٠٥هـ)؛

يبدأ هذا الطُّور من وفاة الإمام الشَّافعيِّ ﴿ عَمْ اللَّهُ سَنَةَ (٢٠٤هـ) إلى وفاة





الإمام الغَزاليِّ ﴿ ﴿ اللَّهُ سنة (٥٠٥ هـ).

ويتضمَّن هذا الطُّور أيضًا مرحلتَيْن أساسِيَّتَيْنِ؛ هما:

- المرحلة الأُولى: ما بين عامَي (٢٠٤هـ) و (٢٧٠هـ)، وهي نَقْلُ المذهبِ وروايتُه، وفيها روى أصحابُ الإمام الشَّافعيِّ المصريُّون مذهبَهُ الجديد، ونَقَلُوه في مصنَّفاتهم، وعَرَّفُوهُ غيرَهم من أصحاب المذاهب الفقهيَّة.

وإنَّمَا عَنَيْنا بالعام (٢٧٠هـ) سَنَةَ وفاةِ آخر تلاميذ الإمام الشَّافعيِّ، وراوي كُتبِه: الإمام الرَّبِيع المُراديِّ.

- المرحلة الثَّانية: ما بين عامَي (٢٧٠هـ) و (٥٠٥هـ)، وهي فترةُ استقرار المُذْهَب، وظهوره ظهورًا مستقلًا؛ بفقهائه ومصنَّفاته.

وإنَّما عَنَيْنا كذلك بالعام (٥٠٥هـ) سنة وفاة الإمام الغَزاليَّ، لما تبوَّأه من منزلة مرموقة بين أعلام الشَّافعيَّة؛ سواءً على صعيد التَّأليف الفقهيِّ، أو التَّأليف الأُصوليِّ(١).

وفي القرنَيْن (الرَّابع) و(الخامس) الهجريَّيْن ظَهَرَت طريقتان في التَّصنيف في فقه الشَّافعيَّة؛ عُرِفَت الأُولى: بطريقة العراقيِّين، والثَّانية: بطريقة الخُراسانيِّين.

قال الإمام النَّوويُّ ﷺ في الإشارة إلى الطريقتَيْن وصْفًا ومقارَنَةً:

⁽١) يراجع: (مقدمة الوسيط للغزالي) (١/ ٣٠). وقال اليوسف: «وكتب المذهب الشافعي التي جاءت بعد الغزالي كلُّها متفرِّعة من كتبه»؛ (المذهب عند الشافعية) (ص١٥٦).



--3••**▶**-

«واعلَم أنَّ نَقْلَ أصحابنا العراقيِّين لنصوص الشَّافعيِّ، وقواعد مذهبه، ووجوه متقدِّمِي أصحابنا = أتقَنُ وأثبتُ مِن نقْلِ الخراسانيِّين غالبًا، والخراسانيُّون أحسنُ تصرُّفًا، وبحثًا، وتفريعًا، وترتيبًا غالبًا»(١).

فَمِن أَشهَرِ أعلام طريقة العراقيِّن: الإمام أبو حامد الإسفرايينيُّ؛ أحمد ابن محمَّد بن أحمد (ت ٢٠٤هـ)، والقاضي أبو الطَّيِّب الطَّبريُّ؛ طاهر بن عبد الله بن طاهر (ت ٤٥٠هـ)، والإمام أبو الحسن الماورديُّ؛ علي بن محمَّد بن حبيب البصريُّ (ت ٤٥٠هـ) وغيرهم.

ومِن أشهر أعلام طريقة الخُراسانيِّين: الإمام أبو بكر المَرْوَزيُّ؛ المعروف بالقَفَّال الصَّغير؛ عبد الله بن أحمد بن عبد الله (ت ٢١٦هـ)، والإمام أبو محمَّد الجُوَيْنيُّ (والد إمام الحرمين) عبد الله بن يوسف بن عبد الله (ت ٤٣٨هـ)، والقاضي حسين؛ الحسين بن أحمد (ت ٤٦٢هـ).

ثمَّ جاء بعض الفقهاء فجمعوا بين الطَّريقَتَيْن: الإِتقان والتَّرتيب؛ ومنهم: الإِمام الرُّويانيُّ (ت ٥٠١هـ)، وابن الصَّباغ (ت ٤٧٧هـ)، وإمام الحرمَيْن الإِمام الرُّويانيُّ (ت ٤٧٨هـ)، وأبو بكر الشَّاشيُّ (ت ٥٠٥هـ)، وحُجَّة الإسلام الغَزاليُّ (ت ٥٠٥هـ).

⁽٢) (المدخل إلى دراسة الفقه الإسلامي)؛ لشيخنا الشّربجي (ص٢٠٢).



⁽١) (المجموع شرح المهذب) (١/ ٦٩).



الطّور الثّالث: تنقيح المذهب وتحريره: ما بين عامي (٥٠٥هـ-١٠٠٤هـ): يبدأ هذا الطّور من وفاة الإمام الغزالي برَخْ اللّهُ سنة (٥٠٥هـ)، إلى وفاة الإمام شمس الدِّين الرَّمْليّ بَرَخْ اللّهُ سنة (١٠٠٤هـ).

ويتضمَّن هذا الطُّور ثلاث مراحل؛ هي:

- المرحلة الأُولى: ما بين عامي (٥٠٥هـ) و (٢٧٦هـ)، وتُعدُّ هذه المرحلة بداية التَّنقيح للذهب الإمام الشَّافعيِّ، ويُسمَّى التَّنقيح الأوَّل، ويتضمَّن جهود الإماميْن: الرَّافِعيِّ (ت ٢٧٣هـ) والنَّوويِّ (ت ٢٧٦هـ) في تنقيح المذهب الشَّافعيِّ وتهذيبه.

وبرز دور الإمام الرَّافِعيِّ بَحَمَّالِكُهُ في تنقيح المذهب عند تأليفه كتاب (المُحَرَّر) المأخوذ من كتاب (الوَجيز) للإمام الغَزاليِّ، فكان هو المعوَّل عليه عند الشَّافعيَّة في تحقيق قول المذهب، ثمَّ ألَّف كتابًا موسوعيًّا شرح فيه كتاب (الوجيز)؛ أَسْمَاهُ (العزيز شرح الوجيز)، وغيرهما.

وبعد وفاة الإمام الرَّافِعيِّ ظهر جُهد الإمام النَّوويِّ بَحَمَّالِكُ في تنقيح المُذهب بناءً على ما قام به الإمام الرَّافعيُّ؛ فاختصر كتاب (العزيز شرح الوجيز)؛ في كتابه (روضة الطَّالِبين)، وصنَّف (المنهاج) مُختَصِرًا به كتاب الرَّافعيِّ (المحرَّر)؛ فحرَّر ونقَّح فيهما مذهب الشَّافعيِّ.

ومن جهوده الفذَّة في التَّحرير والتَّنقيح: كتاب (المجموع) شرح (المُهَذَّب)



-3••**▶**----

للشِّيرازي، لكنَّه مات قبل إكماله (١).

- المرحلة الثَّانية: ما بين عامي (٦٧٦هـ) و (٩٢٦هـ)، من وفاة الإمام النَّوويِّ إلى سنة وفاة الإمام زكريَّا الأنصاريِّ (ت ٩٢٦هـ)، وتُمثِّل هذه المرحلة الجهود المُمَهِّدة للتَّنقيح الثَّاني في المذهب الشَّافعيِّ.

فَبَرَزَ فيها علماء أفذاذ من علماء الشَّافعيَّة؛ انصَبَّتْ جهودُهم على الشَّرح والتَّحشِية لكُتُب الإمامَيْن الرَّافعيّ والنَّوويِّ خاصَّة، ومن سَبَقَهما عامَّة.

ومن علماء هذه المرحلة: ابنُ الرِّفْعَة (ت ٧١٠هـ)، وكتابه (المَطْلَب) شرح (الوَسيط) للغَزاليِّ، والإمام تَقِيُّ الدِّين السُّبْكيُّ (ت٥٥هـ)، وكتابه (الابتهاج) شرح (المنهاج) للنَّوويِّ، وغيرهما: كالزَّركشيِّ (ت٤٩٧هـ)، والإمام البُلْقيني (ت ٥٠٨هـ). وخاتمتُهم: الإمام المحقِّق شيخ الإسلام زكريًّا الأنصاريُّ.

ومن مميِّزات هذه المرحلة بروز التَّأليف في أصول الفقه تحقيقًا وتحريرًا، ولا سيَّما كتب التَّخريج؛ ككتاب الإمام الزنْجَاني (ت٥٦٥هـ): (تخريج الفروع على الأصول)، وكتاب الإسْنَويّ (ت٧٧٢هـ) بالعنوان نفسه.

وكذلك التَّاليف في القواعد الفقهيَّة، بل للشّافعيّة سَبْقُ التَّاليف في هذا الفَنِّ؛ ومن أشهر هذه الكتب:

⁽١) ينظر: (الفوائد المحِّيَّة) للسقاف (ص١١٦).





- ١) كتاب: «الأشباه والنَّظائر»، لابن الوَكيل الشَّافعيّ (ت١٦هـ)(١).
- ٢) كتاب: «الأشباه والنَّظائر» لتاج الدِّين ابن السُّبكيّ (ت ٧٧١هـ)(٢).
 - ٣) كتاب: «القواعد» لأبي بكر الحِصْنِيِّ الشَّافعيِّ (ت٨٢٩هـ)(٣).
 - ٤) كتاب: «الأشباه والنَّظائر» للإمام السُّيوطيّ (ت٩١١هـ)(٤).
- المرحلة الثَّالثة: ما بين عامي (٩٢٦هـ) و (١٠٠٤هـ)، وتُعدُّ هذه المرحلة خاتمة التَّنقيح للذهب الإمام الشَّافعيِّ، ويُسمَّى التَّنقيح الثَّاني، ويتضمَّن جهود الإماميْن: ابن حجر الهَيْتَميِّ (ت ٩٧٤هـ)، وشمس الدِّين الرَّمْليِّ (ت ١٠٠٤هـ)؛ اعتمادًا على جهود إمامَى التَّنقيح الأوَّل.

وبرز دور الإمامَيْن: الهَيْتَميّ والرَّمليّ في تنقيح المذهب = في ابتناء جهدهما على جُهد الإمامَيْن: الرَّافعيّ والنَّوويّ؛ ترجيحًا واختيارًا في المسائل التي اختلفًا فيها، بالإضافة لاجتهادهما (أي: الهَيْتَميّ والرَّمليّ) في المسائل المستجدَّة التي لم يبحثها النَّوويُّ والرَّافعيُّ.

⁽١) مطبوع في جزءين؛ حقّق القسمَ الأوَّل منه: د. أحمد العنقري، والقسّم الثّاني: د. عادل الشويخ، ونشم ته مكتبة الرّشد بالرّياض، ط: (١٤٢٣هـ).

⁽٢) مطبوع في جزءين؛ بتحقيق عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوض، بيروت- دار الكتب العلمية (١٤١١هـ).

⁽٣) مطبوع في أربعة أجزاء؛ حَقَّق الجزءَ الأوَّل والثَّاني: د.عبد الرَّحمن بن عبد الله الشَّعلان، والجزء الثَّالث والرَّابع: جبريل بن محمَّد بن حسن البصيلي، ونشر في مكتبة الرَّشد – الرِّياض، (١٤١٨هـ).

⁽٤) مطبوع في جزءين؛ بتحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار الباز، ونشر في مكتبة نزار مصطفى الباز مكة المكرمة – الرياض (١٤١٨ هـ).

ولا أدلَّ على ما ذكرنا من صورة التَّنقيح الثَّاني وابتنائه على جهد الإمامَيْن: الرَّافعيِّ والنَّوويِّ؛ مِن أنَّ أشهر كُتُب الإمامين: الهَيْتَميِّ والرَّمليِّ إنَّما هي شرحُهما لكتاب الإمام النَّوويِّ (المنهاج).

الطَّور الرَّابِعِ: خدمة مصنَّفات التَّنقيحَيْن الِّوَّل والثَّانِي للهذهب؛ ما بين عامی (۱۰۰۶هـ–۱۳۳۵ه)

يُعدُّ هذا الطَّور من تاريخ المذهب الشَّافعيِّ خادمًا لكتب أئمَّةِ المذهب؛ إذْ قَلَّ -بعد تنقيح المذهب واعتهاد ما حُرِّرَ منه- مَن أعادَ النَّظَر فيها تهذيبًا، أو تخريجًا، أو ترجيحًا، وإنَّها فَشَتْ في هذا الطَّور الحواشي الفقهيَّة على مؤلَّفات الأئمَّة السَّابقين.

ومن تلك الحواشي وأشهرها: حاشيتا القَلْيُوبِيِّ (ت١٠٦٩هـ) وعُمَيرة (ت٩٥٧هـ) على (كنز الرَّاغبين) للجلال المَحَلِّي (ت٨٦٤هـ) شرح (المنهاج) للإمام النَّوويِّ.

ومنها: حاشية الشَّبْرامُلَّسِيِّ (ت١٠٨٧هـ) على (نهاية المحتاج) للرَّمليِّ. ومنها: حاشية الجَمَل (ت٢٠٤هـ) على (شرح منهج الطُّلَاب) لزكريَّا الأنصاريِّ.

≥×3%{KC

⁽١) راجع (المدخل) للقواسمي (ص٢٩٨) و (ص٤٣٩) وما بعدها.







وهو ما يعبَّرُ عنه أيضًا ب: «أصول مذهب الإمام الشَّافعيِّ بَرَحُمُ السُّكُه».

يُعدُّ الإمام الشَّافعيُّ أوَّل مَن صنَّف في أصول الفقه، ورسالتُهُ الَّتي أَلَفها في هذا العلم هي أوَّل مصنَّف فيه وصل إلينا؛ وبهذا يكون الشَّافعيُّ قد انفرد بتدوين أصول مذهبه؛ فكفى أتباعَهُ العبءَ الَّذي تحمَّله غيرُهم، باستنباط أصول مذاهبهم من فروعهم، وقد رتَّب الشَّافعيُّ أصول استنباطه، وتحدَّث عنها بالتَّفصيل وأجمَلها في أكثر من موضعٍ من كتابَيْهِ: (الرِّسالة) و(الأُمِّ)(۱).

يقول الأستاذ علي الخفيف: «وقد امتاز مذهب الشَّافعيِّ بأصوله الَّتي ذكرها صاحبُه، ففصَّلَها ونَاضَل عنها في كتابَيْه (الأُمِّ) و(الرِّسالة)؛ الَّتي وضعها في هذا الغرض، فكانت أصولاً لمذهبه مقطوعًا بها غير مظنونة؛ مرْويَّةً عن الشَّافعيِّ نفسه، غير مستنبطةٍ من النَّظَر في مذهبه»(٢).

⁽٢) (أسباب اختلاف الفقهاء) (ص٢٦٤).



⁽١) ينظر: (المذهب الشَّافعيُّ في الصومال) للأستاذ/ مُحمَّد شيخ أحمد مُحمَّد (ص٢٤٥)، بحث منشور في مجلة الشريعة في جامعة إفريقيا العالمية؛ العدد (٩)، ٢٠٠٧م.

فمن أقوال الإمام الشافعي الدَّالة على أصول مذهبه:

قوله في كتابه (الأُمَّ): «إنَّما الحُجَّةُ في كتابٍ، أو سُنَّةٍ، أو أثرٍ عن بعض أصحاب النَّبيِّ عَلَيْهِ، أو قول عامَّة المسلمين؛ لم يختلفوا فيه، أو قياسٍ داخلٍ في معنى بعض هذا»(١).

وقال أيضًا: «والعلمُ من وجهَيْن: اتّباعٌ أو استنباطٌ. والاتّباعُ: اتّباعُ كتابٍ؛ فإنْ لم يكن؛ فشنّةٌ؛ فإنْ لم تكن؛ فقول عامَّةِ مَن سَلَفَنا لا نعلَمُ له مخالفًا؛ فإن لم يكن؛ فقياسٌ على كتاب الله جلَّ وعزَّ؛ فإن لم يكن؛ فقياسٌ على سُنَّةِ رسول الله عَيْكَ، فإن لم يكن؛ فقياسٌ على قول عامَّة من سَلَف لا مخالفَ له »(٢).

إذاً؛ فالأصول الفقهيَّة للمذهب الشَّافعيِّ خمسة؛ وهي على التَّرتيب:

1) الأصل الأوّل: كتاب الله تعالى؛ فالقرآن عند الشَّافعيِّ هو أصل الدِّين، والمصدر الأوَّل للتَّشريع؛ فقد قال ﴿ اللَّكَ اللَّهُ : «فليست تنزل في أحدٍ من أهل دين الله نازلةُ إلَّا وفي كتاب الله الدَّليل على سبيل الهدى فيها »(٣).

وقال أيضًا مُبيِّنًا: «وليس يُؤمر أحدٌ أن يَحكُم بحقِّ إلَّا وقد عَلِم الحقَّ، ولا يكون الحقُّ معلومًا إلَّا عن الله نصًّا، أو دلالةً من الله؛ فقد جَعَلَ اللهُ الحَقَّ في كتابه، ثمَّ سُنَّة نبيِّه ﷺ؛ فليس تَنْزِلُ بأحدٍ نازلةٌ إلَّا والكتابُ يدُلُّ الحَقَّ في كتابه، ثمَّ سُنَّة نبيِّه ﷺ؛

⁽٣) (الرسالة) (ص٢٠).



^{(1)(1/} P7).

⁽٢) (الأمّ) (١/ ١٥٣).



عليها نصًّا أو جملةً »(١).

٢) الأصل الثّاني: السُّنَّة؛ لكنَّه مرَّةً يجعلها في مرتبةٍ واحدةٍ مع القرآن؛ فيقول: «العلم طبقات شتَّى: الأُولى الكتاب والسُّنَّة إذا ثبتت...»(٢).

ومرَّةً يجعلُهما مرتَبَتَيْنِ؛ فالأُولى: الكتاب، والثَّانية: السُّنَّة؛ فيقول كما مرَّ انفًا: «...والاتِّباعُ: اتِّباعُ كتابِ؛ فإن لم يكن؛ فسُنَّة...».

والظَّاهر أنَّه إنَّما أراد بيانَ أنَّ السُّنَّة مُبيِّنةٌ للقرآن ومفصِّلةٌ له، وهكذا تكون مع القرآن في مرتبةٍ واحدة، أو هما في مرتبةٍ واحدةٍ من حيث وجوبُ العمل بهما، وفي مَرتبتيْن مِن حيث الرجوعُ إليهما(٣).

وكان الشَّافعيُّ يرى أنَّ وجوب قبولنا للسُّنَّة إِنَّها هو بها فَرَضَهُ اللهُ في القرآن من طاعة الرَّسول عَيْكَةٍ، فيقول مَرْخُالْكَهُ: «وقد فَرَضَ اللهُ في كتابه طاعة رسوله عَيْكَةٍ والانتهاء إلى حُكْمِه؛ فَمَنْ قَبلَ عن رسول الله؛ فَبفَرْض الله قَبل»(٤).

وقد تصدَّى الشَّافعيُّ للرَّدِّ على فئاتٍ ثلاث تَنتَسبُ إلى الإسلام، ويجمعُها إنكارُ حُجِّيَّة السُّنَّة؛ أمَّا الطَّائفةُ الأولى: فقد أنكرَتْ حُجِّيَّة السُّنَّة كلِّها، وأنكرَت الطَّائفة الثَّالثة حُجِّيَة

⁽٤) (الرسالة) (ص٢٢).



⁽۱) (الأم) (٧/ ٩٨).

⁽٢) (الأمّ) (٧/ ٢٦٥)، وسيأتي قوله هذا بتمامه لاحقًا.

⁽٣) من إفادات شيخنا علي الشَّربجي حفظه الله تعالى.

--3••**▶**

أخبار الآحاد، أو أخبار الخاصّة -كما يسمِّيها الإمام الشَّافعي-(١).

فالشَّافعيُّ يَعدُّ كلَّ ما ليس متواترًا عن النَّبيِّ عَلَيْهِ؛ -والمتواتر هو بتصريحه: خَبَرُ العامَّة عن العامَّة - خبر آحاد، وحُكْمُهُ فيه قبولُ خبر الصَّادق ولو كان واحدًا.

- والسُّؤال: ما مقياس صِدْقِ الرِّواية، وقبولِها عند الإمام الشَّافعيِّ؟ لقد صرَّح الشَّافعيُّ بذلك في قوله: «لا تقومُ الحُجَّةُ بخبر الخاصَّة حتَّى يَجمَعَ أمورًا؛ منها: أن يكون من حَدَّثَ به ثقةً في دينه، معروفًا بالصِّدق في حديثه، عاقلاً لما يُحدِّث به، عالمًا بها يُحيلُ معانى الحديث من اللَّفظ.

وأن يكونَ ممَّن يؤدِّي الحديثَ بحروفِهِ كها سَمِع؛ لا يُحدِّث به على المعنى؛ لأَيَّهُ إذا حدَّثَ على المعنى -وهو غير عالم بها يُحيل معناه لل يَدْرِ؛ لعلَّه يُحيل الحلالَ إلى حرام، وإذا أدَّاه بحروفِه؛ فلم يَبْقَ وجهٌ يُخاف فيه إحالتُه الحديثَ.

حافظًا^(٢) إذا حدَّث به من حفظه، حافظًا لكتابه إذا حدَّث من كتابه.

إذا شَرِكَ أهلَ الحفظِ في الحديثِ وَافَقَ حديثَهم.

بريًّا (٣) من أن يكون مُدلِّسًا يُحدِّث عن من لَقِي ما لم يَسمع منه، ويُحدِّث عن النَّبِيِّ عَلَيْكِيٍّ.

⁽٣) يعني: أن يكون بريئًا.



⁽١) ينظر: (مناهج التشريع الإسلامي) للبلتاجي (ص٤٩١)، وانظر ردَّ الإمام الشَّافعيِّ في كتاب «جماع العلم» من كتاب (الأمِّ) (٧/ ٢٥٠ - ٢٧٠).

⁽٢) يعني: أن يكون حافظًا.



ويكونَ هكذا من فوقَهُ ممَّن حدَّتَهُ حتَّى يُنتَهَى بالحديث موصولاً إلى النَّبِيِّ أو إلى من انتَهَى به إليه دونَهُ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهم مُثْبِت لَمِن حدَّتُهُ، ومُثْبِتٌ على مَن حدَّثَ عنه؛ فلا يُستغنى في كلِّ واحدٍ منهم عمَّا وصَفْتُ (۱). وكان يقول عَمَّا الله عَلَى عَرفْتُ لرسول الله عَلَى حديثًا، ولم آخذ به؛ فأنا أشهدُكم أنَّ عقلى قد ذهب (۲).

٣) الأصل الثَّالث: الإجماعُ فيها ليس فيه كتاب ولا سُنَّة؛ فقد قرَّر الإمام الشَّافعيُّ أنَّ الإجماع حُجَّة، ويأتي في المرتبة الثَّالثة بعد الكتاب والسُّنَّة، واستدلَّ على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنْ بَعَدِ مَا نَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيل ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ عَمَا تَوَلَى وَنُصُلِهِ عَبَدَ مَا سَبِيل ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ عَمَا تَوَلَى وَنُصُلِهِ عَبَدَ مَا سَبِيل ٱلْمُؤْمِنِينَ نُولِهِ عِمَا تَوَلَى وَنُصُلِهِ عَبَدَ مَا السَاء: ١١٥] (٣).

ومن قوله في تقرير هذا الأصل على التَّرتيب المذكور: «والعلمُ من وَجهَيْن: اتِّباعُ، أو استنباطُ. والاتِّباعُ: اتِّباعُ كتابٍ؛ فإن لم يكن؛ فسُنَّة؛ فإن لم تكن؛ فقول عامَّة من سَلَفَنا لا نعلَمُ له مخالفًا»(٤).

وسُئِل الإمام الشَّافعيُّ في سياقٍ طويلٍ ناقش فيه الإجماع: «قال: فهل من إجماع؟ قلتُ: نعم؛ نحمدُ الله، كثيرٌ في جملة الفرائض الَّتي لا يَسَعُ جهلُها، وذلك الإجماع هو الَّذي لو قلتَ: أجمعَ الناسُ = لم تجِدْ حولَكَ أحدًا يعرف

⁽٤) (الأمّ) (١/ ٢٥٢).



⁽١) (الرسالة) (ص٣٧٠).

⁽٢) (آداب الشافعي) لابن أبي حاتم (ص٥٠)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١٠/ ٣٤).

⁽٣) (أحكام القرآن للشافعي) جمع البيهقيّ (١/ ٣٩).

3••

شيئًا؛ يقولُ لك ليس هذا بإجماع. فهذه الطَّريق الَّتي يُصَدَّقُ بها من ادَّعى الإجماع فيها، وفي أشياء من أصول العلم دون فروعه، ودون الأصول غيرها»(١).

وقال أيضًا عَلَيْكُ: «لست أقول - ولا أحد من أهل العلم-: (هذا مجتمَعٌ عليه)؛ إلَّا لما لا تَلْقَى عالمًا أبدًا إلَّا قاله لك، وحكاه عن من قبله؛ كالظُّهر أربع، وكتحريم الخمر، وما أشبه هذا»(٢).

٤) الأصل الرَّابع: قولُ الصَّحابيِّ إذا لم يُعْلَم له مخالف؛ وهو حُجَّة عنده إذا خَلَتِ المسألةُ من كتاب أو سُنَّةٍ أو إجماع؛ كما مرَّ آنفًا.

قال الإمام الشَّافعيُّ في كتاب (الأُمِّ): «ما كان الكتاب والسُّنَة موجودَيْن؛ فالعُذْر عمَّن سَمِعَهُم مقطوعٌ إلَّا باتِّباعهما، فإذا لم يكن ذلك صِرْنا إلى أقاويل أصحاب رسول الله ﷺ، أو واحدٍ منهم، ثمَّ كان قول الأئمَّة أبي بكر، أو عمر، أو عثمان؛ -إذا صِرْنا فيه إلى التَّقليد- أحبَّ إلينا، وذلك إذا لم نجد دلالةً في الاختلاف تدلُّ على أقرب الاختلاف من الكتاب والسُّنَّة؛ فتتَّبع القولَ الَّذي معه الدِّلالة».

ثمَّ قال بعد ذلك مُعلِّلاً: «لأنَّ قول الإمام مشهورٌ بأنَّه يلزمُه النَّاس، ومن لزم قولَهُ النَّاسُ؛ كان أشهر ممَّن يفتي الرَّجُلَ أو النَّفر، وقد يأخذ بفتياه

⁽٢) (الرّسالة) (ص٣٤٥).



⁽١) (جماع العلم) للشافعي (١/ ٢٩).



أو يدعها، وأكثر المفتين يفتون للخاصَّة في بيوتِهم ومجالسهم، ولا تُعنى العامَّةُ بِما قالوا؛ عنايتَهم بما قال الإمامُ»(١).

فهذا الأصل عنده يأتي بعد الأصول الثَّلاثة المتقدِّمة، وهو مُقدَّمٌ على القياس؛ كما دلَّ عليه قوله في كتابه (الأُمِّ): "إنَّما الحُجَّةُ في كتابٍ، أو سُنَّةٍ، أو أثرٍ عن بعض أصحاب النَّبيِّ عَلَيْهِ، أو قول عامَّة المسلمين؛ لم يختلفوا فيه، أو قياسٍ داخلِ في معنى بعض هذا»(٢).

لكنَّه عند اختلاف الصَّحابة يأخذ بأقرب أقوالهم إلى التَّنزيل، ثمَّ إلى القياس؛ قال عَجْمُالْكُهُ: «نَصِيرُ منها إلى ما وافق الكتاب، أو السُّنَّة، أو الإجماع، أو كان أصحَّ في القياس»(٣).

وقال أيضًا: «ولو اختلف بعضُ أصحاب النَّبيِّ عَيَالَةٍ في شيءٍ؛ فقال بعضُهم فيه شيئًا، وقال بعضُهم بخلافه؛ كان أصلُ ما نذهب إليه أنَّا نأخُذُ بقول الّذي معه القياس»(٤).

الأصل الخامس: القياس، وهو في المرتبة الخامسة؛ فقد قرَّر الإمام الشَّافعيُّ أَنَّ الفقيه حين لا يجد شيئًا من المصادر السَّابقة؛ فإنَّ عليه أنْ يجتهد في تَعرُّف الحُّكُم الشَّرعيِّ. و(الاجتهاد) و(القياس): اسمان لمعنًى

⁽٤) (الأم) (٣/ ٨٧).



⁽¹⁾⁽٧/٥٢٢).

^{(7)(7/}P7).

⁽٣) (الرسالة) (ص٩٧٥).

واحدٍ(١).

يقول الإمام الشافعي: «كلُّ ما نَزَل بمسلم ففيه حكْمٌ لازم، أو على سبيل الحقِّ فيه دلالةٌ موجودة، وعليه إذا كان فيه حُكْمٌ -: اتِّباعُه، وإذا لم يكن فيه بعينه طَلَبَ الدِّلالة على سبيل الحقِّ فيه بالاجتهاد. والاجتهادُ القياسُ »(٢).

وقال موضِّحًا مرتبة القياس من الأدلَّة: «وجِهَةُ العلم بعد الكتاب، والسُّنَّة، والإجماع، والآثار: ما وصفْتُ من القياس عليها»(٣).

ولبيان ترتيب الأدلَّة -على ما سبق ذكره- من قول الإمام الشَّافعيِّ ما نصُّه:

«والعلم طبقاتٌ شتَّى:

الأُولى: الكتاب والسُّنَّة إذا ثَبَتَتِ السُّنَّة.

ثمَّ الثَّانية: الإجماعُ فيما ليس فيه كتابٌ ولا سُنَّةٌ.

والثَّالثة: أن يقول بعضُ أصحاب النَّبيِّ عَلَيْكَةٍ، ولا نعلَمُ له مخالفًا منهم.

والرَّابعة: اختلافُ أصحاب النَّبِيِّ عَلِيلٍ في ذلك.

الخامسة: القياسُ على بعض الطبقات، ولا يُصار إلى شيءٍ غير الكتاب والشُّنَّة، وهما موجودان، وإنَّما يُؤخَذُ العِلْمُ من أعلى (٤).

⁽٤) (الأمّ) (٧/ ٥٢٧).



⁽١) (الرسالة) (ص٤٧٧).

⁽٢) المصدر السّابق.

⁽٣) المصدر السّابق (ص٥٠٨).



وله في (دليل الاستحسانِ) رأيٌ؛ فليراجَعْ في مظانّه (١)، وإن كان الّذي قَصَدَهُ الإمام الشَّافعيُّ إنَّما هو الاستحسان بقصد التَّشهِّي والهوى، وهذا لم يختلف الأئمّةُ الأربعةُ في ردِّهِ ورفضِه؛ إذ ليس الاستحسانُ الَّذي يَعمل به الفقهاءُ شيئًا مِن ذلك، بل هو عَمَلُ بدليلٍ من الأدلَّة؛ فهو إمَّا ترجيحُ دليلٍ على آخرَ بمُرَجِّحٍ، أو استثناءٌ من أمرٍ كلِّيٍّ بناءً على دليلٍ، وغير ذلك (٢).

والَّذي يظهر -والله أعلم بالصَّواب- أنَّ الإمام الشَّافعيَّ لا يَعُدُّ غير ما ذُكِرَ من الأصولُ أساسًا للتَّشريع على ما وُصِف بيانُهُ سابقًا؛ وذلك كالعمل بالمصالح المُرْسَلة، والاستصحاب، والعُرْف، وإن كان يَرَى العَمَلَ بها في استنباط الأحكام الشَّرعيَّة (٣).

>>>3%€|≪

⁽٣) المرجع السّابق.



⁽۱) عقد الإمام الشّافعيُّ في الجزء السّابع من كتابه (الأمّ) فصلاً تحت عنوان: (كتاب إبطال الاستحسان) من صفحة (۲۲۷) إلى صفحة (۲۷۷)؛ أقام فيه الأدلّة المتتالية من القرآن على أنَّ الله أوجب اتبًاع كتابه ونبيّه، وأنَّه أكمل الوحيَ قبل أن يموت نبيَّه، فلا يجوز للناس أن يحكموا إلّا على حسب ما يُظهره الله لهم من أحوالهم؛ دون ما قد يَجوس بقلوبهم من ظنِّ بباطنهم. وللتّفصيل في هذا الدّليل بتجرُّد وإتقان؛ فليراجع كتاب (مناهج التّشريع الإسلاميّ) للبلتاجي (ص٤٧٥).

⁽٢) ينظر: «أسباب اختلاف الفقهاء» للشيخ على الخفيف (ص٢٥٦-٢٦٦).





تَتَالَتِ المَصنَّفَات الفقهيَّةُ بعد الإمام الشَّافعيِّ بَرَجُمْاللَّهُ، وكان لتلك المَصنَّفات اشتهارٌ واعتهادٌ في أعْصُرٍ دون أخرى، ولبعضها لمَعانٌ أكثر من غيرها، واستحوذَت كُتُبٌ على الأنظار؛ وهي: (المختصر) للمُزَنيِّ، و(التَّنبيه) و(المُهذَّب) للشِّيرازيِّ، وكلُّ من (الوَسيط) و(الوَجيز) للغَزاليِّ.

ونصَّ الإمام النَّوويُّ بَرِّ اللَّهُ على أنَّ هذه الكتب الخمسة هي المشهورة عند الشَّافعيَّة، ويتداولونها أكثر من غيرها(١).

ثمَّ بَرَزَت في القرن السَّابِع كُتُبُّ أُخرى، ولم تُفقِد تلك الكُتُبَ الخمسة بريقَها، ولكن غطَّت عليها هذه الجديدة؛ وهي مصنَّفات الشَّيخَيْنِ: الرَّافعيِّ والنَّوويِّ رَحِمَهُمَاٱللَّهُ.

ثمَّ استمرَّت حركة التَّصنيف في المذهب الشَّافعيِّ في القرن العاشر بعد الشَّيْخين وتوالت، وبَرَزَت مصنَّفاتٌ قيِّمةٌ، وأعلامٌ كبار، إلَّا أنَّ هناك أربع شخصيَّاتٍ لا تزال إلى هذه السَّاعة مَحَطَّ الأنظار، وكتبُهُم قِبْلة الشَّافعيَّةِ في

⁽١) (تهذيب الأسماء) للنّووي (١/ ٣٤).



الإفتاء، حتَّى كانت أكثر الحواشي عليها، وجُلُّ التَّدريس لها.

وتشترك هذه الكتب في أنَّها اعتَنَتْ بكتاب (المنهاج) للنَّوويِّ؛ هذا من جهةٍ، ومن جهة أُخرى أنَّ مؤلِّفيها تواكبُوا في عصرِ واحدٍ.

وهذه الشَّخصيَّات هي:

- ١) شيخ الإسلام زكريًّا الأنصاريّ.
 - ٢) تلميذُهُ: ابنُ حَجَرِ الهيتميّ.
- ٣) الخَطِيب الشِّربينيِّ (ت٩٧٧هـ).
 - ٤) الجَمَال الرَّمْليِّ (١).

واتِّساقًا مع ما مضى تفصيلُهُ وعرضُهُ خلال الحديث عن أطوار المذهب؛ فسوف يكون الكلام عن أشهر المصنَّفات في المذهب الشَّافعيِّ وَفْقَ أبرز المحطَّات المؤثِّرة في مسيرة التَّصنيف الفقهيِّ عند الشَّافعيَّة.

وسوف ينتظم بيان أشهر المصنَّفات في المذهب الشَّافعيِّ من خلال التَّالي:-

١) أهم الكُتُب المصنَّفة في طَوْرِي التَّكوين، ونقْل المذهب وروايته واستقراره:

- كتاب (الأُمِّ)؛ للإمام الشَّافعيِّ.
- كتاب (المختصر) للمُزنيِّ (ت٢٦٤هـ)، وقد اختصره من كتاب
 (الأُمِّ) لشيخه الإمام الشَّافعيِّ، وعليه أكثرُ اعتناء الشَّافعيَّة بعده.

⁽١) (الخزائن السَّنيَّة) للمنديلي الأندونيسي (ص١٦٧) وما بعدها.





- كتاب (المهذَّب)؛ لأبي إسحاق الشِّيرازيِّ (ت٤٧٦هـ).
 - كتب الإمام الغَزاليَّ؛ وأَجَلُّها (الوَسيط).

٢) أهمُّ الكُتُب المصنَّفة في طور التَّنقيح والتحرير:

- كتاب (المُحرَّر) للإمام عبد الكريم الرَّافعيِّ بَرَحُمُ اللَّكَة.
- كتاب الشرح الكبير (العزيز شرح الوجيز) للرَّافعيِّ كذلك، وهو شرحٌ لكتاب الإمام الغزاليِّ (الوجيز).
- كتاب (منهاج الطَّالبين)؛ للإمام مُحْيي الدِّين النَّوويِّ؛ اختصرَهُ من (المُحرَّر) للرَّافعيِّ.
- كتاب (روضة الطَّالبين وعُمدَةُ المفتِين) للنَّوويِّ كذلك؛ اختصرَهُ من
 كتاب (العزيز شرح الوجيز)؛ للرَّافعيِّ.
- كُتُب شيخ الإسلام زكريًا الأنصاريّ؛ لا سيّما (فتح الوهّاب)؛ الذي هو شرْحٌ لمتنِهِ (منهج الطُّلَاب)؛ الذي هو اختصار لـ(منهاج الطَّالبين)؛ للنّوويّ.
- كتاب (تُحفة المحتاج بشرح المنهاج)؛ لتلميذ الأنصاريِّ ابن حَجَرٍ الهَيْتَميِّ.
- كتاب (مُغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج)؛ للخَطيب الشِّر بينيِّ.
 - كتاب (نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج)؛ للشَّمس الرَّ مْليِّ.

٣) أهمُّ الهوسوعات الفقميَّة في الهذهب الشَّافعيِّ:

- كتاب (الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشَّافعيِّ)؛ لأبي الحسن الماوَرْدِيِّ، وهو شرحٌ لـ (مختصر المُزَنِّ).
- كتاب (نهاية المطْلَب في دِراية المذْهَب)؛ لإمام الحَرَمَيْن عبد الملك الجُوَيْنيِّ (ت٤٧٨هـ)، شرَحَ فيه كتاب (مختصر المُزَنِّ) كذلك.
- كتاب (البيان في مذهب الإمام الشَّافعيِّ) لعماد الدِّين الإمام يحيى ابن أبي الخير العِمْرانيِّ اليمانيِّ (ت٨٥٥هـ)، وهو شرحٌ لكتاب (المُهذَّب) للإمام الشِّيرازيِّ.
- كتاب (المَجْموع) للإمام النَّوويِّ، وهو شرح كذلك لـ (المهـنَّب)
 للإمام الشِّيرازيِّ كذلِك.

٤) أهمُّ كُتُب الفتاوس في الهذهب الشَّافعيِّ:

- كتاب (الفتاوى الكبرى الفقهيَّة)؛ لأحمد بن محمَّد ابن حَجَر المَكِّيِّ هَيتَميِّ.
- كتاب (فتاوى الرَّمْلِيِّ) لشهاب الدِّين أحمد بن حمزة الأنصاري الرَّمْلِيِّ الشَّافعيِّ (ت٩٥٧هـ)، جمعهأا: ابنه، شمس الدِّين محمَّأد بن أحمد بن حَمزة شهاب الدِّين الرَّمْلِيُّ.







يستعملُ أصحابُ المذاهب الفقهيَّة مصطلحاتٍ في كُتُبِهم، يعتمدونها في التَّعبير عن آرائهم واختياراتهم الفقهيَّة، طلبًا للاختصار؛ لا سيَّما مع الحاجة إلى تكرارها، ولها في كلِّ مذهبٍ معانٍ مختلفةٌ؛ فكان للوقوف على مصطلحات المذهب الشَّافعيِّ فائدةٌ لطالب الفقه في التَّعرُّف عليها، والإفادة منها.

وقد رُتِّبَت على العناوين التَّالية:-

أولًّا: مصطلحاتٌ لبيان تعدُّد الأقوال والأوجُه:

القول القديم: وهو قولُ الإمام الشَّافعيِّ ببغداد، أو قبل قدومه مِصْر (١). القول الجديد: وهو قولُ الإمام الشَّافعيِّ بعد إقامته بمِصْر (٢).

الأقوال: يدلُّ على وجود الخلاف بين أقوال الإمام الشَّافعيِّ (٣).

القولان: يدلُّ على وجود الخلاف بين قولَيْن للإمام الشَّافعيِّ، والأرجحُ

⁽٣) انظر: (سلّم المتعلّم المحتاج) للأهدل (ص٣٦).



⁽١) انظر: (المجموع) للنووي (١/ ١٠٢).

⁽٢) المرجع السابق.

ما نصَّ على أرْجَحِيَّته منهما(١).

الطُّرُق: يطلق على اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب(٢).

الأَوْجُه أو الوُجُوه: يدلُّ على وجود الخلاف بين أكثر من وجْهٍ للأصحاب، والتَّتي استنبطوها بناءً على الأصول العامَّة للمذهب، والقواعد الَّتي رسمَها الإمامُ الشَّافعيُّ (٣).

ثانياً: أشمر مصطلحات التَّرجيح والاختيار:

المذهب: يدلُّ على وجود الخلاف بين أصحاب الشَّافعيِّ في حكاية المذهب، وأنَّ المذهب هو الرَّاجح والمفتى به (٤).

النَّصُّ: يدلُّ على أنَّهُ من أقوال الشَّافعيِّ، وهو الرَّاجح من الخلاف في المذهب (٥).

المنصوص: يدلُّ على أنَّه إمَّا قولٌ للشَّافعيِّ، أو نصُّ له، أو وَجْهُ للأصحاب، وأنَّهُ الرَّاجح من الخلاف^(٢).

المشهور: يدلُّ على وجود الخلاف في أقوال الشَّافعيِّ، وأنَّه الرَّاجح، والخلاف

⁽٦) انظر: (سلَّم المتعلَّم المحتاج) (ص٣٧).



⁽١) انظر: (سلَّم المتعلَّم المحتاج) (ص٣٦).

⁽٢) المدخل (ص ٤٧٦).

⁽٣) المرجع السابق (ص٣٩).

⁽٤) انظر: (روضة الطالبين) للنووي (١/٦)، (الفوائد المكيَّة) (ص٤٦).

⁽٥) انظر: (نهاية المحتاج) للرملي (١/ ٣٩)، (الفوائد المكيَّة) (ص٤٦).



هنا ضعيفٌ لضعْفِ مَدْرَكِه (١).

الأظْهر: يدلُّ على وجود الخلاف في أقوال الشَّافعيِّ، وأَنَّهُ الرَّاجح، والخلافُ هنا قويُّ لقوَّة مَدْرَكِه (٢).

الأصحُّ: هو لبيان الرَّاجح من الوَجْهَيْن أو الوُجُوه لأصحاب الشَّافعيِّ، والخلافُ قويُّ (٣).

الصّحيح: هو لبيان الرَّاجح من الوَجْهَيْن أو الوجوه لأصحاب الشَّافعيِّ، والخلافُ ضعيفٌ (٤).

الرَّاجِح: يدلُّ على أنَّ أرجح أقوال الإمام الشّافعيِّ يُعرف بترجيح الأصْحاب له، أو بالنَّصِّ عليه (٥).

في قولٍ أو في وَجْهِ: يدلُّ على وجود الخلاف، وأنَّهُ مترَدَّدٌ بين كونِهِ من أقوال الشَّافعيِّ، أو من أَوْجُهِ الأصحاب، وأنَّ الوجْه أو القولَ ضعيفٌ، وأنَّ مقابلَهُ في القول: الأظهرُ، أو المشهورُ، وفي الوجه: الأصحُّ، أو الصَّحيحُ(١).

⁽١) انظر: (الفوائد المكيّة) (ص٤٦).

⁽٢) انظر: (روضة الطالبين) (١/ ٦)، (نهاية المحتاج) (١/ ٤٢).

⁽٣) انظر: (روضة الطالبين) (١/ ٦)، (مغنى المحتاج) (١/ ١٢).

⁽٤) المرجعان السابقان.

⁽٥) انظر: (سلّم المتعلّم المحتاج) (ص٣٦).

⁽٦) انظر: (نهاية المحتاج) (١/ ٣٩)، (سلَّم المتعلِّم المحتاج) (ص٣٩).

ثالثاً: مصطلحات توضيحيَّة:

مقتضَى الكلام أو قضيَّة الكلام: هو الحُكْمُ بالشَّيء لا على وجه الصَّر احة (١).

حاصل الكلام: يقال للتَّفصيل بعد إجمال (٢).

مُحَصَّل الكلام: يُقال للإجمال بعد التَّفصيل (٣).

تحرير الكلام، أو تنقيحه: إشارةٌ إلى قصورٍ في عبارة الأصل، أو اشتهاله على حشو (١٠).

قال بعض العلماء: تُستعمل إذا كان المنقول عنه حيًّا؛ لأنَّه ربَّما رَجَعَ عن قوله، فإذا مات صرَّحوا باسمه (٥).

رابعاً: أشهر مصطلحات الأعلام (٢٠):

الإمام: هو إمام الحَرَمَيْن الجُوَينيُّ؛ عبدُ الملك بنُ عبد الله (ت٤٧٨هـ).

القاضي: القاضِي حسين.

الشَّيخان: الإمامان: الرَّافعيُّ والنَّوويُّ.

⁽٦) انظر: (الفوائد المكيَّة) (ص ٤).



⁽١) انظر: (الفوائد المكيَّة) (ص ٤٤).

⁽٢) المرجع السابق (ص٤٥).

⁽٣) المرجع السابق.

⁽٤) المرجع السابق (ص٤٤).

⁽٥) المرجع السابق.



الشُّيوخ: الرَّافعيُّ والنَّوويُّ والسُّبكيُّ. القاضيان: الإمام الرُّويانيُّ، والماورديُّ.

خامساً: أشمر مصطلاحات الرموز التي اتفق عليما المتأذِّرون لأسماء العلماء (١٠):

طب: الطَّبْلاويّ الكبير.

دم: الدُّميريِّ على المنهاج.

م ر: الشَّمس الرَّمْليّ، وقد يرمز للشمس الرَّمْليّ بـ (م).

سم: ابن قاسم العبَّاديّ.

(حل) ح ل: عليّ الحلبيّ.

ق ل: القَلْيُوبي.

ع ش: عليّ الشَّبْر امُلَّسِيّ.

زي: عليّ الزَّيَّاديّ.

أج: عطيّة الأُجْهُوري.

ح ف: محمَّد الحَفْنيِّ.

خ ط: الخطيب الشِّرْبينيّ.

بج: محمَّد البُجَيْرَمِيّ.

حج (ح): ابن حَجَر الْهَيْتَمي.

⁽١) انظر: (الفوائد المكيَّة) (ص ٤١).



⊰••

ع ب: ابن حَجَر في (شرح العُباب).

ج م: الجَمَل على (المنهج).

س ل: البرهان الشَّيخ سلطان المزَاجِيّ.

بر: الشَّيخ البَرْ مَاوِيّ.

ع ن: العنانيّ.

خ ض: الشَّيخ الخضر الشَّوْبَرِيّ.

م د: محمَّد المَدابِغيّ.

باج: محمَّد الباجُوريّ.

ش ق: عبد الله الشَّرقاويّ.

حميد: عبد الحميد الدَّاغستانيّ.

≈3%€₩



الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيِّنا الأمين، وعلى آلهُ
 وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد اطّلعتُ على مقدِّمة للفقه الحنبايِّ من صُنْع وحدة البحث العلمي؛ ذكرَتْ فيها ترجمة للإمام أحمد رحمه الله تعالى، وطريقته في استنباط الأحكام في الجملة، وما استقرَّ عليه عمل أصحابنا في الأصول على ما في التحرير وشرحه، والكوكب المنير وشرحه، كما ذكرَتِ الكتب الفقهيَّة المهمَّة في المذهب؛ كالمنتهى والإقناع -وعليهما الفتوى عند المتأخِّرين-، والاصطلاحات المتعارف عليها في المذهب، وغير ذلك، فوجدتها نافعة لطُلَّاب العلم؛ تُوقِفُهم على ما يريدون من هذا الفن.

وهذا العمل تُشكر عليه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميَّة؛ ممثَّلة بإدارة الإفتاء؛ إذ يُعدُّ هذا مساهمة جادَّة للعناية بتراث الأمَّة، خصوصاً الفقه وأصوله منه.

أسأل الله عزَّ وجلَّ أن يوفِّق القائمين على هذا العمل الجليل، وأن يتقبّله منهم، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/ عَدْنان بن سَالِم النَّهَّام *

^{*} فقيةٌ حنبليٌّ، من أبرز تلامذة علَّامة الكويت وفقهيها وفَرَضِيَّها في زمانه؛ الشيخ / محمَّد بن سُليهان الجَرَّاح رَحِمَهُ اللَّهُ، تولِّى الإمامة – ولا زال – بمسجد الشيخ الجَرَّاح. شرح –لطلَّاب العلم – العديد من كتب الحنابلة ومتونهم؛ كدليل الطالب، وأخصر المختصرات، والروض المُرْبع، وغيرها، وله حلقة علميَّة مشهودة يأتي إليها طلّاب العلم من مختلف ضواحي الكويت. له حواش على بعض كتب المذهب، وبعض كتب المنحو (لا تزال مخطوطة)؛ منها: حاشية على أخصر المختصرات لابن بَلْبان، وحاشية على منتهى الإرادات وشرحه للبهوي، وحاشية على قطر النّدَى لابن هشام، وحاشية على شرح ابن عَقِيل (غير كاملة)، وغير ذلك.



المذهب الحنبائي هو رابع المذاهب الأربعة المعتبرة عند جمهور المسلمين؛ من حيث النشأة والظهور، وهو منسوب إلى الإمام أحمد بن حنبل الشيبائي (ت٢٤١هـ)، الإمام المحدِّث الفقيه؛ الذي اشتهر بتعظيمه للنصوص، وآثار الصحابة، وبَنَى جُلَّ فقهه عليها، ومن تأمَّل قوَّة حافظته، وسعة علمه، وكثرة شيوخه؛ يُدرك مقدار ما بلغه هذا الإمام من العلم والفقه حتَّى إنه لم يُرَ مثله في زمانه، وشهد له القاصى والداني بذلك.

ولتجلية ذلك سنتناول مذهب الإمام أحمد من خلال المطالب التالية: المطلب الأوّل: ترجمة إمام المذهب.

المطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة.

المطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب.

المطلب الرابع: أشهر مصنَّفات المذهب.

المطلب الخامس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيّة.







أولًا: اسمه، ونسبه:

هو أبو عبد الله؛ أحمد بن محمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيبانيُّ، المُووزيُّ، البصريُّ نسبة ، البغداديُّ نشأةً ومولداً وإقامةً ، يلتقي نسبه بالنَّبيِّ في نِزار بن مَعَدِّ بن عَدنان.

أمَّا أُمُّه؛ فهي شيبانيَّة أيضاً؛ من بني عامر؛ إحدى قبائل بني شيبان، واسمها: صَفيَّة (١).

ثانياً: مولده، ونشأته:

وُلِد الإمامُ أحمد بن حنبل في بغداد، في ربيع الأوَّل سنة مائة وأربع وستِّين (١٦٤هـ)، وكانت أمُّه قد جاءت به وهو حَمْل من مَرْو؛ حيث كان أبوه من أجنادها، ثمَّ انتقل إلى بغداد، فوُلِد له الإمام أحمد، إلَّا أنَّ المنيَّة

⁽۱) انظر: (سيرة الإمام أحمد بن حنبل) لصالح بن أحمد (ص٣٠)، (تاريخ بغداد) للخطيب البغدادي (٤/٢١)، (مناقب الإمام أحمد) لابن الجوزي (ص٢١-٢١)، (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١١/١٧٧-١٧٩)، (المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد) للبرهان ابن مفلح (١٤/١).



--3••**▶**

أدركت الأب بعد مولد ابنه بثلاث سنين، وله من العمر ثلاثون سنة؛ فنشأ الإمام أحمد يتياً برعاية أُمِّه؛ حيث أشرفت على تربيته تربية عِلميَّة صالحة؛ فدَفَعته إلى مُعلِّم الكُتَّاب؛ فتلقّى عنه حتَّى برز بين أقرانه، وكان مُعلِّمه يتجاوز عن الأجر أحياناً مقابل ما يقدِّمه له الصبيُّ من مساعدة في تلقين الضِّعاف من أقرانه الطلَّاب؛ كما كان في صباه شديد الشغف في العلم وطلبه، وتميَّز في شبابه بالورع وعفَّة اللسان(۱).

ثالثاً: طلبه للعلم:

شُغف الإمام أحمد منذ نعومة أظفاره بطلب العلم وتحصيله؛ فأقبل عليه بنهم وجِدِّ واجتهاد؛ يزاحم طلَّاب العلم في مجالس علياء بغداد، وهو في سنِّ السادسة عشرة، وسافر في طلبه وتحصيله؛ فرحل إلى الكوفة، والبصرة، ومكَّة، والمدينة، واليمن، والشام، والجزيرة، وكتب عن علياء كلِّ بلد، حتَّى شغله ذلك عن التكسُّب والنكاح؛ فيا تزوَّج بَرِ اللَّهُ إلَّا بعد أن بلغ الأربعين، وكان قد أدرك من العلم ما أراد(٢).

وكان من حرصه على طلب العلم: أنه كان يبادر إلى مجالس العلم

⁽٢) انظر: (سيرة الإمام أحمد بن حنبل) (ص٣١-٣٣)، (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٧٧)، (تهذيب الكمال) (١/ ٤٣٧)، (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٨٥).



⁽۱) انظر: (تاريخ بغداد) (٤/ ٤١٥)، (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٦-٢٤)، (تهذيب الكيال) للمِزِّي (١/ ٤٤٥)، (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٧٩)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) لسالم الثقفي (١/ ١٢٧).



والسّماع قبل الفجر، حتَّى إنَّ أمَّه كانت تأخذ بثيابه وتقول: حتَّى يؤذِّن الناس، أو حتَّى يصبحوا(١).

وأوَّل ما بدأ به من العلم طلب الحديث؛ فجلس إلى أبي معاوية هُشيم ابن بَشير، وسمع منه، وهو أكثر شيوخه الذين لازمهم (من سنة ١٧٩، وحتَّى ١٨٣هـ)، وكتب الحديث عن أبي يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة، ولازم عبد الرحمن بن مَهْدي؛ فكتب عنه الحديث، وأخذ عن أبي بكر بن عيَّاش (٢).

ولم يمنعه تقدُّم سِنَّه وعلوُّ قَدَمِه في العلم أن يستمرَّ في طلبه، ويزاحم صغار الطلبة في المجالس؛ ليسمع ويكتب ويتعلَّم، من غير كَلَل ولا مَلَل؛ وقد رأى رجلٌ معه محبرة، فقال له: يا أبا عبد الله! أنت قد بلغت هذا المبلغ، وأنت إمام المسلمين؟ فقال: مع المحبرة إلى المقبرة. وروي أنَّه قال: أنا أطلب العلم إلى أنْ أدخل القبر (٣).

رابعاً: أشهر شيوخه:

تلقَّى الإمام أحمد عن جمِّ غفير من أئمَّة العلم والدِّين في الحديث والفقه، وشتَّى أصناف العلوم، وإن كان جلُّ اهتهامه بطلب الحديث؛ لما يرى فيه من

⁽٣) انظر: (مناقب الإمام أحمد) (ص٣٧).



⁽١) انظر: (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٣٧).

⁽٢) انظر: (سيرة الإمام أحمد بن حنبل) (ص٣١)، (تاريخ بغداد) (٤/٢١٤)، (مناقب الإمام أحمد) (ص٢٦، ٣٧).

--3••**▶**----

تعظيم لسُنَّة النَّبِيِّ عَلَيْهِ؛ وقد بلغ تعداد شيوخه من المحدِّثين، والفقهاء، والمقرئين: نحواً من أربعهائة وأربعة عشر شيخاً، وامرأة واحدة روى عنها(١). ومن أشهرهم:

يعقوب بن إبراهيم؛ أبو يوسف القاضي (ت١٨٦هـ)، هشيم بن بشير (ت ١٨٦هـ)، إسهاعيل ابن عُليَّة (ت١٩٣هـ)، وكيع بن الجراح (ت١٩٧هـ)، سفيان بن عُيينة (ت١٩٨هـ)، سليهان بن داود بن الجارود؛ أبو داود الطيالسي سفيان بن عُيينة (ت١٩٨هـ)، سليهان بن داود بن الجارود؛ أبو داود الطيالسي (ت٤٠٢هـ)، محمَّد بن إدريس الشافعي (ت٤٠٢هـ)، عبدالرزاق بن همّام الصنعاني (ت٢١١هـ)، نُعَيم بن حَهَّاد (ت٢٢٨هـ)، يحيى بن مَعِين (ت ٢٣٢هـ)، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت٢٣٨هـ)، وغيرهم كثير (٢٠).

خامساً: أشمر تلاميذه:

لقد بلغت شُهرة الإمام أحمد في العلم والفقه مبلغ الآفاق؛ فقصده طلّاب العلم من شتّى الأنحاء، وانكبُّوا على مجالسه ينهلون من علمه، ويسمعون حديثه، ويتفقّهون على يديه، وقد بلغ تلاميذه من العدد كثرة حتّى أحصاهم العادُّون فبلغوا بهم نحواً من خمسائة وسبعة وسبعين نفساً، فضلاً عمَّن أخذ عنه محتّ حضر مجالسه، ولم ينقل اسمه، بل إن من شيوخ الإمام أحمد من أخذ عنه، وجلس في مجلسه يطلب العلم والحديث.

⁽٢) انظر: (مناقب الإمام أحمد) (ص٤٠) وما بعدها، (تهذيب الكمال) (١/ ٤٣٧) وما بعدها.



⁽١) انظر: (مناقب الإمام أحمد) (ص٤٠-٦٧).



وقد ذكر بعض المترجِمين لسيرته أنَّه كان يحضر مجلسه ما يزيد على خمسة آلاف؛ ما بين كاتب، ومستمع، ومتأدِّب بأدب(١). ومن أشهر تلامذته:

وكيع بن الجرَّاح (ت١٩٧هه)، عبد الرحن بن مهدي (ت١٩٨هه)، يحيى ابن سعيد القطَّان (ت١٩٨هه)، أبو عُبيَد القاسم بن سَلَّام (ت٢٢٤هه)، يحيى ابن مَعِين (ت٢٣٣هه)، إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت٢٣٨هه)، محمَّد ابن إسهاعيل البخاري (ت٢٥٦هه)،أحمد بن محمَّد بن هانئ الطائي؛ أبو بكر الأثرم (ت٢٦٦هه)، مُسلم بن الحَجَّاج النَّيسابوري (ت٢٦٦هه)، عُبيد الله ابن عبد الكريم؛ أبو زُرْعَة الرَّازي (ت٢٦٤هه)، صالح بن أحمد بن حَنْبل (ت٢٦٦هه)، حَنْبل بن إسحاق بن حَنْبل (ت٢٧٦هه)، عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت٢٧١هه)، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النَّيسابوري عبد الحميد الميموني (ت٢٧١هه)، إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النَّيسابوري (ت٢٧٦هه)، سليمان بن الأشعث؛ أبو داود السِّجستاني (ت٢٧٥هه)، حَرْب ابن إسماعيل الكَرْماني (ت٢٥٠هه)، عبد الله بن أحمد بن حَنْبل (ت٢٩٠هه)، مهنّا بن يحيى الشامي، وغيرهم كثير (٢٠).

سادساً: علمه وفقهه:

كان الإمام أحمد بن حَنْبل سَرَجُمْ اللَّهُ إماماً في الحديث والسُّنَّة، حتَّى إنَّه

⁽٢) انظر: (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) (ص١٠٧) وما بعدها، (تهذيب الكهال) (١/ ٤٤٠) وما بعدها.



⁽١) (مناقب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٧٧).

≪3••►

اشتهر بهذا العلم أكثر من شهرته بغير ذلك من العلوم، إلَّا أنَّ واقع الحال يبيِّن أنَّه كان قد جمع بين الرِّواية والدِّراية؛ فكان إماماً في الفقه والفهم، وكان إذا تكلَّم في الفقه تكلَّم كلام رجل قد انتقد العلوم؛ فتكلَّم عن معرفة (۱).

ومن تأمَّل شيوخ الإمام أحمد بَرِّ اللَّهُ يرى أنَّه تتلمذ ابتداءً على القاضي أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، وتتلمذ آخراً على الإمام محمَّد بن إدريس الشافعي؛ وهذا يؤكِّد أنَّه بَرِّ اللَّهُ كان على اطِّلاع بالفقه، وسعة في العلم، استحقَّ معه أن يصفه أبو القاسم الجَبُّلي بقوله: «...كان أحمد بن حنبل إذا سُئِل عن المسألة كأنَّ عِلْم الدنيا بين عَينيه»(٢).

وقال إبراهيم الحَربيُّ: «رأيت أحمد بن حَنْبل؛ فرأيت كأنَّ الله جمع له علم الأوَّلين والآخِرين من كلِّ صنف، يقول ما شاء، ويُمسك ما شاء»(٣).

ويقول أحمد بن سعيد الدَّارميُّ: «ما رأيت أَسْوَدَ الرأس أحفظَ لحديث رسول الله ﷺ، ولا أعلمَ بفقهه ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حَنْبل (٤٠).

ومن سعة فقهه وعلمه عَلَيْكُ أَنَّه كان يُسأل عن مذاهب الأئمَّة والفقهاء؛ فيعرفها معرفة الخبير بها، العالم بدقائقها؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيميَّة:

⁽٤) انظر: (تاريخ بغداد) (٤/ ١٩)، (مناقب الإمام أحمد) (ص٧٨).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) لابن بدران (ص٥٥).

⁽٢) انظر: (مناقب الإمام أحمد) (ص٧٧)، (طبقات الشافعية الكبرى) للسبكي (٢/ ٢٨).

⁽٣) انظر: (تذكرة الحفاظ) للذهبي (٢/ ١٦)، (طبقات الشافعية الكبري) (٢/ ٢٨).



«... حَنْبل وأحمد بن الفرَج كانا يسألان الإمام أحمد عن مسائل مالك وأهل المدينة، كما كان يسأله إسحاق بن منصور وغيره عن مسائل سفيان الثوري وغيره، وكما كان الميمونيُّ يسأله عن مسائل الأوزاعيِّ، وكما كان يسأله إسماعيل بن سعيد الشَّالَنْجيُّ عن مسائل أبي حنيفة وأصحابه ...»(١).

وقد شهد لفقه الإمام أحمد أئمَّة الفقه والعلم؛ فوصفوه بالإمامة والفقه؛ كعبدالرزّاق الصنعاني، وأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام، وأبي ثور، والشافعي، وعليِّ بن المَدِيني، وابن وارة، والنسائي، وصالح بن محمَّد جَزَرَة، والبوشَنْجي، وأبي زُرْعة الرَّازي، وإسحاق بن راهَوَيْه، وأبي حاتم الرَّازي، ويحيى بن مَعِين، وغيرهم كثير (٢).

وكان من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم الفقه وتأثّر بفقههم: محمَّد بن إدريس الشافعيُّ، وإسحاق بن راهَوَيْه.

أمَّا الشافعيُّ فقد أدرك الإمامُ أحمد أربعين عاماً من حياته، وتتلمذ عليه واستفاد من فقهه وعلمه؛ وذلك حينها قدم الشافعيُّ بغداد، وكان قدم إليها مرَّتين، فجلس إليه الإمام أحمد، وأخذ عنه، كها أخذ عنه في رحلته إلى مكَّة.

ولقد كان لهذه المجالسة دور في تكشُّف المَلكة الفقهيَّة والعلميَّة للإمام أحد عند شيخه الشافعيِّ؛ فشهد له بالإمامة؛ حيث قال: «أحمد إمام في ثمان

⁽٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٩٥-٢٠٣).



⁽۱) (مجموع الفتاوي) (۳٤/ ۱۱۶).

⊰••

خصال: إمام في الحديث، إمام في الفقه، إمام في اللَّغة، إمام في القرآن، إمام في القرآن، إمام في النُّنة»(١).

وأمَّا إسحاق بن راهَوَيْه؛ فقد كانت تربطه بالإمام أحمد علاقة وثيقة، لا سيَّما وأنَّها ارتحلا سويَّة لطلب العلم، وكانا يتذاكرانه معا^(٢).

يقول ابن تيميَّة: «وموافقته -أي الإمام أحمد- للشافعيِّ وإسحاق، أكثر من موافقته لغيرهما، وأصوله بأصولها أشبه منها بأصول غيرهما، وكان يُثني عليها، ويُعظِّمها، ويُرجِّح أصول مذهبها على من ليست أصول مذهبه كأصول مذهبها، ومذهبه: أنَّ أصول فقهاء الحديث أصحُّ من أصول غيرهم، والشافعيُّ وإسحاق هما عنده من أَجلِّ فقهاء الحديث في عصرهما... » (٣).

ومع شدَّة تأثُّر الإمام أحمد بالإمامين الشافعيِّ وإسحاق؛ إلَّا أنَّه انفرد بمذهبه، واستقلَّ بأصوله، التي سار فيها على طريقة فقهاء المحدِّثين؛ فكان عند استنباط الحكم الشرعيِّ يسير على النحو الآتي: ينظر في القرآن، ثمَّ في السُّنَّة، ثمَّ في أقوال الصحابة وآثارهم. أمَّا القياس عنده فهو تابع لهذه الأصول، ولا أدلَّ على هذه المنهجيَّة من فتاويه التي كانت تعتمد في أجوبتها على النصِّ والأثر. يقول الشيخ محمَّد أبو زُهرة: «يحقُّ لنا أن نقول: إنَّ أحمد إمام في الحديث،

⁽٣) (مجموع الفتاوي) (٣٤/ ١١٣).



⁽١) انظر: (طبقات الحنابلة) لابن أبي يعلى (١/٣).

⁽٢) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٨٨، ١٩٣)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) لبكر أبو زيد (١/ ٣٦٩، ٣٧٠).



ومن طريق هذه الإمامة في الحديث كانت إمامته في الفقه، وإن فقهه آثار في حقيقته، ومنطقه، ومقاييسه، وضوابطه، ولونه، ومظهره،... وما أُثِر عنه من أقوال وفتاوى في مسائل مختلفة؛ تجعلنا نحكم بأنَّه كان فقيها علب عليه الأثر ومنحاه»(۱).

وعمّاً يدلُّ على استقلاليَّته الفقهيَّة أنَّه كانت له اختيارات فقهيَّة كثيرة منثورة في بطون كتب المذهب خالف فيها شيوخه، بل إنَّ في أجوبته على أسئلة تلامذته، وما دوَّنوه عنه في كتبهم من الفقه، والتعليل، والتدليل، ودقّة النظر، واستنباط الأحكام من أدلَّتها؛ ما يدلُّ على هذه الاستقلاليَّة (٢).

سابعاً: مصنَّفاته:

عُرِفَ الإمام أحمد بَرِ الله بمصنّفاته الجامعة؛ التي تدلُّ على سعة علمه، وتعدُّد مرويَّاته وأسانيده، وعمق فهمه، وقد بلغت تصانيفه نحواً من ثلاثين مصنّفاً، وقاربت كتبُ المسائل التي كتبت عنه نحواً من مائتي كتاب.

وقد تنوَّعت تصانيفه بين مختلَف العلوم الشرعيَّة؛ فكتَب في الاعتقاد، والقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، والفقه. ومن أشهر هذه المصنَّفات:

(المسند) وهو أعظم كتبه وأجلُّها شرفاً؛ لما حواه من أحاديث النَّبيِّ عَيَّاكِيُّ

⁽٢) انظر: مقدِّمة (مسائل الإمام أحمد رواية عبد الله) لعلي المهنّا (١/ ٢٨)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٣٧٣، ٣٧٣).



⁽١) (ابن حنبل) (ص١٥٤ – ١٥٥).

بأسانيدها.

ومنها أيضاً: (فضائل الصحابة)، (العِلَل ومعرفة الرجال)، (الأسامي والكُنى)، (الزُّهد)، (الردُّعلى الزنادقة والجَهْمِيَّة)، (الناسخ والمنسوخ)، (المُقدَّم والمُؤخَّر في القرآن)، (المناسك) الكبير والصغير، وغيرها من المصنَّفات (١١).

ثامناً: ثناء العلماء عليه:

لقد كان الإمام أحمد مثالاً يحتذى به في العلم الراسخ، والأدب الجمّ، والأخلاق السامية الرفيعة، والأمانة العلميَّة العالية؛ حتَّى غدا قُدُوة أهل زمانه، وحجَّة بين الله وخلقه؛ فكثر ثناء العلماء عليه، وأسهبوا في بيان فضله، وعلوِّ كعبه، ومما قيل في ذلك:

أ - قال الإمام الشافعيُّ: «خرجتُ من بغداد، وما خَلَّفت بها أحداً أورع، ولا أتقى، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل»(٢).

ب- وقال عليُّ بن المَدِينيِّ: «اتَّخذتُ أحمد بن حنبل إماماً فيها بيني وبين الله، ومَنْ يَقْوَى على ما يَقْوَى عليه أبو عبد الله؟!»(٣).

ج- وقال أبو عُبَيد القاسم بن سَلَّام: «انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن

⁽٣) انظر: (المجروحين) لابن حبَّان (١/٥٦)، (تاريخ دمشق) لابن عساكر (٥/٢٧٩).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد) (ص٤٤)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١) ١٥٥-٤٥٥).

⁽٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٤/ ١٩/٤)، (تذكرة الحفاظ) (١٦/٢).



حنبل؛ وهو أفقههم فيه، وإلى عليِّ بن المَدِينيِّ؛ وهو أعلمهم به، وإلى يحيى ابن مَعِين؛ وهو أحفظهم له»(١).

د - وقال يحيى بن مَعِين: «أراد الناس أن أكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله لا أكون مثل أحمد أبداً»(٢).

هـ- وقال بِشْر بن الحارث الحافيُّ - وقد سئل عن أحمد بن حنبل - فقال: «أَنا أُسْأَلُ عن أحمد بن حنبل؟! إنَّ أحمد أُدخِل الكِيرَ؛ فخَرج ذَهَباً أحمر "(٣).

و - وقال أبو زُرْعة الرازيُّ: «ما رأت عيني مثل أحمد بن حنبل. فقلت - أي عبد الله بن محمَّد بن عبد الكريم -: في العِلْمِ؟ فقال: في العِلْم، والزُّهد، والفِقْه، والمَعْرِفَة، وكلِّ خيرٍ؛ ما رأتْ عيني مثله (٤).

ولعلَّ مِن أعظم ما يدلُّ على إمامة أحمد بن حنبل، وتقدُّمه في الفضل والمكانة: صبرَه وثباته في أيَّام المحنة العظيمة التي بدأت زمن الخليفة العبَّاسي المأمون، واستمرَّت إلى زمن المعتصم، ثمَّ الواثق؛ حيث حملوا الناس على القول بخلق القرآن، وكان الإمام أحمد رَحِمُ اللَّهُ في هذه المحنة أُمَّة، ثابتاً على الحقّ، راسخاً رسوخ الجبال، يأبي أن يغشَّ دينه، وأن يبدِّل معتقده، رغم ما لقيه من التنكيل والتعذيب والسجن؛ فعَصَمَ الله به خلقاً كثيرين، حتَّى جاء الفَرَج من التنكيل والتعذيب والسجن؛ فعَصَمَ الله به خلقاً كثيرين، حتَّى جاء الفَرَج من

⁽٤) انظر: (مناقب الإمام أحمد) (ص١٦٣).



⁽١) انظر: (الجرح والتعديل) (١/ ٢٩٣) لابن أبي حاتم، (تذكرة الحفاظ) (٢/ ١٧).

⁽٢) انظر: (الجرح والتعديل) (١/ ٢٩٨)، (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٩٧).

⁽٣) انظر: (سير أعلام النبلاء) (١١/ ١٩٧)، (تهذيب الكمال) (١/ ٤٥٤).

──

الله تعالى، بتولِّي الخليفة المتوكِّل منصب الخلافة؛ فرفع الله به الغُمَّة، ونصر مذهب أهل السنَّة (١).

تاسعاً: وفاتــه:

توفّي الإمام أحمد بن حنبل بَحْمُاللَّكُهُ ببغداد، ضُحَى يوم الجمعة، لاثنتي عشرة ليلة خَلَتْ من شهر ربيع الأوّل، سنة إحدى وأربعين ومائتين، وقد ناهز عمره السابعة والسبعين، ودُفِن بعد صلاة العصر، وكان قد أصابته الحُمَّى قبل وفاته يوم الأربعاء لِلَيْلتَينِ خَلتا من شهر ربيع الأوَّل؛ فاعتلَّ منها تسعة أيَّام، حتَّى اشتدَّت عليه ومات، ولم يَئِنَّ طِيلة مرضه، إلَّا في الليلة التي توفِّي فيها. وكان قد شهد جنازته جَمْعٌ غفير لم يُرَ مثله قطُّ (٢)؛ فرحم الله الإمام أحمد رحمة واسعة، وأسكنه الفردوس الأعلى من الجنَّة.

>>>3%€K€

⁽٢) انظر: (تاريخ بغداد) (٤/ ٤٢٢)، (المقصد الأرشد) (١/ ٧٠).



⁽١) انظر تفاصيل محنة القول بخلق القرآن في: (مناقب الإمام أحمد) (ص٢١٦) وما بعدها، (سير أعلام النبلاء) (٢٣٦/١١) وما بعدها.





ما من مذهب من المذاهب الفقهيّة المعتبرة التي نشأت في تاريخ التشريع الإسلاميّ إلّا وقد مرّ بعددٍ من المراحل والأطوار التي تبيِّن نشأة المذهب، وتطوُّره عبر الأزمان والعقود حتَّى استقرَّت أصوله، وعُرفت قواعده الّتي بنيت أحكامه الفقهيَّة عليها، من خلال علماء تبنَّوه فقهاً وتدريساً؛ فشهَّروه وصنَّفوا فيه؛ فصارت تصانيفهم محلَّ اهتمام طلَّاب العلم الراغبين في التفقُّه فيه، ومعرفة أصوله.

ويمكن تقسيم هذه المراحل والأطوار التي مرَّ بها المذهب الحنبليُّ إلى أربع مراحل:

المرحلة الأُولى: طور النشأة والتأسيس (٤٠٢–٤١هـ):

وتبدأ هذه المرحلة من تصدُّر الإمام أحمد مَرَّمُ للنَّرس والفتوى سنة وتبدأ هذه المرحلة من تصدَّر لذلك إلَّا بعد بلوغ سنِّ الأربعين؛ فقد كان قبلها يرى ضرورة التفرُّغ للطلب وتحصيل العلم، قبل الاشتغال في الفتيا والتدريس؛ الأمر الذي يُعزِّز من مُكْنَتِه العلميَّة، وتدعيم آلة



الاجتهاد لديه^(۱).

والناظر في مسيرة الإمام أحمد العلميَّة يدرك مقدار ما بلغه من المكانة والنضوج الفقهيِّ؛ فهو قد تلقَّى عن عدد كبير من الشيوخ في مختلف أصناف العلوم الشرعيَّة، وعلوم الآلة؛ ممَّا كان له أثر في تحديد معالم أصول منهجه العلميِّ والفقهيِّ.

ونظراً لما كان يملكه الإمام أحمد من سَعَة في الحفظ والرواية، ونضوج في الفقه والدِّراية؛ توجَّهت إليه أنظار طلَّاب العلم؛ يستمعون إليه، ويكتبون عنه، ويستفتونه؛ فأصبح علمه منشوراً بين الناس؛ لا سيَّا مع عناية تلاميذه بأقواله وأفعاله، وتدوينهم للمسائل العلميَّة عنه في مختلف أبواب العلوم؛ كالاعتقاد، والأصول، والحديث، والفقه، حتَّى بلغت المسائل المدوَّنة عنه نحواً من مائتى كتاب؛ كُتِبَت تحت نظره وإشرافه (٢).

المحلة الثانية: طور النقل والتطوُّر (٢٤١–٢٠٤هـ):

تُعَدُّ هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة؛ حيث كان لأصحاب الإمام أحمد دور في نقل مذهب إمامهم إلى من بعدهم من التلاميذ، من خلال الدَّرس والتصنيف والمراسلة؛ ومن ذلك ما حكاه الخلَّال أنَّ الناس كانوا يكتبون إلى صالح -ابن الإمام أحمد- «من خراسان ومن المواضع يسأل لهم

⁽٢) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ١٣٣، ١٣٤).



⁽١) انظر: (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ١٦٠، ١٦٢).



أباه عن المسائل؛ فوقعت له مسائل جِياد»(١).

وعن ابن أبي حاتم قال: «كتب إليَّ عبد الله بمسائل أبيه، وبعِلَل الحديث» (٢)، وكان عبد الله قد جمع عن أبيه مسائل في الفقه، رتَّبها على الأبواب (٣).

ومن تلامذته الذين صنَّفوا المسائل الفقهيَّة التي رَوَوْها عنه ورتَّبوها: أحمد بن محمَّد بن هانئ الطائي الأثْرَم (ت٢٦١هـ)(٤).

وممَّن عُرِف من أصحاب الإمام أحمد بحِلَقِه العلميَّة والتدريس: أحمد ابن الخصيب بن عبدالرحمن؛ فقد كان مشهوراً بطَرْسوس، وكان له حلقة فقه، ونقل عن الإمام أحمد مسائل جياداً؛ كما ذكر ذلك الخلَّال (٥٠).

ومماً يدلُّ على دور تلاميذ الإمام أحمد في نشر علمه وفقهه ما حكاه الخلَّال فقال: «خرج أبو بكر المرُّوذي إلى الغزو، فشيَّعته الناس إلى سامرا، فجعل يردُّهم، فلا يرجعون، فحُزروا؛ فإذا هم سوى من رجع نحو خمسين ألف إنسان، فقيل له: يا أبا بكر؛ احْمَدِ الله؛ فهذا علمٌ قد نُشِر لك، قال: فبكى، ثمَّ قال: ليس هذا العلم لي، إنَّما هذا علم أحمد بن حنبل»(٢).

⁽٦) انظر: (طبقات الحنابلة) (١/ ٥٦).



⁽١) انظر: (طبقات الحنابلة) (١/ ١٧٢).

⁽٢) (الجرح والتعديل) (٥/٧).

⁽٣) انظر: (مفاتيح الفقه الحنبلي) (٢/ ٣٦٧).

⁽٤) انظر: (طبقات الحنابلة) (١/ ٦٦).

⁽٥) انظر: (طبقات الجنابلة) (١/ ٤٢).

──

ولا أدلَّ على نقل تلامذة الإمام أحمد لمسائله وفقهه وعلمه من ذلك الكمِّ الكبير والعلم الغزير الذي نقله الإمام الخلَّال عنهم في كتابه الفريد (الجامع لعلوم الإمام أحمد)؛ حيث تتلمذ على أيدي عدد كبير من أصحاب الإمام أحمد، ونقل مسائلهم التي رَوَوْها عن إمامهم، حتَّى نُقلت إلينا طبقة بعد طبقة، وجيلاً بعد جيل.

ولعلَّ من الدلائل على الجهود التي بذلها التلاميذ في نشر مذهب الإمام أحمد وعلمه: تولِّي بعضهم لمنصب القضاء، فإنَّ الأحكام القضائية مبناها فقه القاضى الذي نهله من علم شيوخه.

و ممن عُرِف بتولِّي القضاء من أصحاب الإمام أحمد وتلامذته: ابنه صالح؛ فقد وَلِي القضاء بطَرْسوس، ثمَّ أَصْبَهان(١).

ومنهم: الحسن بن موسى الأَشْيَب (ت ٢٠٩هـ)؛ وكان قد وَلِيَ قضاء الموصل، وحمص، وطبرستان (٢٠).

ثم قام تلاميذ أصحاب الإمام أحمد بتلقي هذه المسائل عن شيوخهم، واشتغلوا بجمعها، وترتيبها، والترجيح بينها، وعُرِفت هذه المرحلة بـ (طبقة المتقدِّمين)، وهي تنتهي بوفاة الحَسَن بن حامِد سنة (٤٠٣هـ).

وقد برز في هذه المرحلة عدد من العلماء الذين كان لهم أثر بالغ في نموِّ

⁽٢) انظر: (طبقات الحنابلة) (١/ ١٣٨).



⁽١) انظر: (طبقات الجنابلة) (١/ ١٧٥).

المذهب وانتشاره؛ ومن أبرزهم: أحمد بن محمَّد الخَلَّال (ت ٢١١هـ)، الذي بذل جهداً في تتبُّع أصحاب الإمام أحمد، والاجتهاع بهم، وكتابة ما رَوَوا عن الإمام بالإسناد، حتَّى جمع مسائل كثيرة جعلها في كتابه (الجامع لعلوم الإمام أحمد)، ومن وقتها بدأ ظهور الانتساب إلى الإمام أحمد، وبرز علماء المذهب ومشايخه الكبار، بعد أن لفت كتابه هذا أنظار العلماء وطلَّاب العلم؛ فاستقرَّت بذلك كتب مسائل الرواية، مع ما أضيف إليها من مرويَّات كتاب (الجامع) للخلال.

وظهر في هذه المرحلة مِن علماء المذهب مَن صار يدوِّن فقه الإمام أحمد على طريقة المتون والمختصرات؛ ومن أبرز أولئك المدوِّنين: أبو القاسم عُمَر ابن الحُسَين الجِرَقِي (ت ٣٣٤هـ)، الذي صنَّف أوَّل متن مختصر في فقه الإمام أحمد؛ جعله مرتَّباً على أبواب الفقه؛ عُرف بـ (مختصر الخرقي).

ومنهم: أبو بكر عبد العزيز بن جعفر؛ المعروف بغُلام الحَلَّال (ت ٣٦٣هـ)، الذي عكف على كتاب الخلَّال بالدراسة، والاختصار، والترجيح بين الروايات.

ولم يتوقَّف جمع المسائل الفقهيَّة المرويَّة بأسانيدها عن الإمام أحمد في هذه المرحلة عند الإمام الخلَّال، بل تبعه على ذلك الحَسَن بن حامد (ت ٤٠٣هـ) الذي صنَّف كتابه (الجامع في المذهب) في نحو أربعائة جزء؛ جمعه على أبواب العلم.

كما برز في هذه المرحلة تصنيف المتون على القول المختار في المذهب؛



--3••**▶**-

ككتاب (النصيحة) لأبي بكر الآجُرِّي (ت ٣٦٠هـ)، أو على القولين؛ كـ (كتاب القولين) لعبد العزيز غلام الخلَّال، وكذا التصانيف الجزئية المفردة في أبواب فقهيَّة معيَّنة؛ ككتاب (المناسك) لابن بطّة العُكْبُري (ت ٣٨٧هـ).

وبالإضافة إلى التصنيف في الفقه، ظهر في هذه المرحلة التصنيف في أصول مذهب الإمام أحمد، ومصطلحاته؛ كما فعل الحَسَن بن حامد في تصنيفه لكتابي (أصول الفقه) و(تهذيب الأجوبة)(١).

المرحلة الثالثة: طور التحرير والضبط والتنقيح (٣٠٤ – ٨٨٤هـ):

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس حتَّى أواخر القرن التاسع الهجري، أي من وفاة الجسن بن حامد (٣٠٤هـ) وحتَّى وفاة البرهان ابن مفلح (٨٨٤هـ)؛ فبعد أن استقرَّت المسائل الفقهيَّة؛ برزت الحاجة إلى ضبط هذه المسائل وتحريرها وتنقيحها، وترتيبها على الأبواب الفقهيَّة؛ فانتقل علماء المذهب في هذه الطبقة التي أطلق عليها اسم (طبقة المتوسِّطين) إلى خدمة المذهب في هذا الاتِّجاه؛ فضبطوا القواعد العامَّة في نقل المسائل المرويَّة عن الإمام وأصحابه، وخرَّجوا الفروع على الأصول، ورجَّحوا بين الروايات، والوجوه، والاحتمالات، واستكملوا البحث في أصول الفقه الحنبليِّ، واعتنوا بدراسة الفروق الفقهيَّة ضمن قواعد عامَّة، وضوابط خاصَّة لفقه المذهب،

⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ١٣٥، ١٣٥)، مقدمة (الجامع لعلوم الإمام أحمد) خالد الربَّاط، وسيِّد عيد (١/ ٨٩)





وأثْرَوا المذهب بالمصطلحات الفقهيَّة التي تميِّز ألفاظ الإمام، وتبيِّن الراجح من الروايات، وغير ذلك (١).

ومن أبرز علماء هذه المرحلة: القاضي أبو يعلى محمَّد بن الحسين بن الفَرَّاء (ت ٤٥٨هـ)، وأبو الحَطَّاب مَحْفُوظ بن أحمد الكَلْوَذانيُّ (ت ١٠٥هـ)، وأبو الوَفاء عَليُّ بن عَقِيل (ت ١٣٥هـ)؛ الذين اهتمُّوا ببيان أصول المذهب من خلال مصنَّفاتهم التي وضعوها.

وبرز في هذه المرحلة أيضاً عناية علماء المذهب بـ (مختصر الخرقي)؛ فتناولوه بالشرح والتعليق، والنَّظْم، وبيان غريب ألفاظه؛ حتَّى بلغ عدد ما صُنِّف خِدْمةً لهذا الكتاب نحواً من عشرين مصنَّفاً، وأشهرها كتاب (المُغْني) للموفَّق ابن قُدامَة المَقْدِسي (ت٠٦٢هـ)؛ الذي كان شيخ المذهب في زمانه، هو والمَجْد ابن تَيْمِيَّة (ت٢٥٣هـ).

كها امتازت هذه المرحلة بظهور طبقة من المحقّقين والمنقّحين في المذهب: كشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تَيمِيَّة (ت٧٢٨هـ)، وشمس الدين محمَّد بن محمَّد بن أبي بكر ابن قَيِّم الجَوْزيَّة (ت٥٧هـ)، وشمس الدين محمَّد بن مُفْلِح (ت ٧٦٣هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد بن رَجَب الحنبليُّ (ت٥٩٧هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن محمَّد ابن مُفْلِح (ت٤٨٨هـ).

⁽١) انظر: مقدمة (الجامع لعلوم الإمام أحمد) (١/ ١١١، ١١٢).



المرحلة الرابعة: طور الاستقرار (٨٨٥هـ وما بعدها):

وهي المرحلة التي تنتظم ما يطلق عليه اسم (طبقة المتأخّرين)، وتبدأ من أواخر القرن التاسع الهجري (٨٨٥هـ) إلى عصرنا الحاضر؛ وفيها استقرَّ المذهب على ما كتبه السابقون ودوَّنوه؛ لما رأوه من صحَّة أحكامهم في الجملة، وموافقتها لقواعد وأصول المذهب؛ فاكتفوا بالاختصار، والتعليق، والتحشية، والتوضيح، والتذييل، والشرح، وبعض الاختيارات والاجتهادات المفرَّعة أو الزائدة عليها، ومع ذلك لم تخلُّ جهودُهم من تحقيق وتنقيح، وترجيح للروايات المتعدِّدة في المذهب(١).

ومن أبرز المحقِّقين والمنقِّحين في هذه المرحلة: أبو الحَسَن عَلَيُّ بن سُلَيهان المَرْداويُّ (ت٩٠٩هـ)، ويُوسف بن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، ومُوسى بن أحمد الحَجَّاويُّ (ت٩٦٨هـ)، ومحمَّد بن أحمد الفُتوحيُّ (ت٩٧٢هـ)، ومَرْعي ابن يُوسف الكَرْميُّ (ت٩٠١هـ)، ومَنْصور بن يُونس البُهُوتيُّ (ت١٠٥١هـ).

ويلتحق بهذا الطَّور ما بُذِل ويُبْذَل من جهود علميَّة معاصرة لإحياء ونشر المذهب؛ تحقيقاً، وتأليفاً، ودراسةً؛ حيث قامت كثير من مراكز البحث العلميِّ، والجامعات الإسلاميَّة على مستوى العالم العربيِّ والإسلاميِّ باتِّخاذ التحقيق وسيلة من وسائل الحصول على شهادات الدراسات العُليا، هذا بالإضافة

⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ١٣٦)، مقدمة (الجامع لعلوم الإمام أحمد) (١/ ٣٠٩).





إلى الجهود الفرديَّة والجماعيَّة في نشر تراث المذهب الفقهيِّ والأصوليِّ(١).

⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ١٣٦)، مقدمة (الجامع لعلوم الإمام أحمد) (١/ ٣٩١).







لا تختلف أصول الاستنباط عند الإمام أحمد عن غيره من أئمَّة الفقه المعتبرين، إلَّا من حيث التقديم والتأخير، والتوشُّع وعدمه، ويمكن إجمال هذه الأصول التي بني الإمام أحمد عليها مذهبه فيها يلي:

١) النصُّ: ويقصد به نصوص القرآن الكريم، والسُّنَّة النبويَّة الصحيحة؛

(١) ما ذكرناه من أصول الاستنباط في المذهب إنّم هو على سبيل الإجمال لا التفصيل؛ حيث جرت العادة بتقديم القرآن والسنّة (النص) على غيرهما من الأدلّة؛ لمكانتهما وشرفهما، ولأنّهما أصلٌ لكلّ ما جاء بعدهما من الأدلّة.

أمًّا ما استقرَّ عليه المذهب في ترتيب الأدلَّة وطُرق الاستنباط عند إمام المذهب؛ فهو ما ذكره المتأخِّرون منهم في كتب الأصول؛ في باب ترتيب الأدلَّة؛ وهو من حيث الإجمال: الإجماع، ثمَّ الكتاب ومتواتر السُّنَّة، ثمَّ آحاد السنَّة على مراتبها، ثمَّ قول الصحابيِّ، ثمَّ القياس؛ فهذا هو المذهب في طريقة الإمام أحمد في الاستنباط غالباً، ولا يمنع أنَّه حصل منه ما ذكرناه في المتن من ترتيب، لا سيًّا وأنه قد وُجدت مسائل من هذا القبيل في كتب الفقه المطوَّلة.

وما ارتضاه المتأخِّرون من ترتيب الأدلَّة في المذهب؛ قد حصل لهم بعد استقراء وتدقيق، وسبر غور طريقة الإمام أحمد في الاستنباط؛ فاستقرُّوا عليها.

انظر: (روضة الناظر وجنَّة المناظر) لابن قدامة (٢/ ٣٩٩- ٣٩٠)، (قواعد الأصول ومعاقد الفصول) لصفيً الدِّين الحنبلي (ص٢٦)، (التحبير شرح التحرير) للمرداوي (٨/ ٤١٢١)، (الكوكب المنير شرح مختصر التحرير) للفتوحي (٤/ ٢٠٠- ٢٠٥)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٠٨).



-<3••**←**

وهما في المرتبة عند الإمام أحمد سواء من حيث بيان الأحكام الشرعيَّة، وإن كانت نصوص القرآن مقدَّمة عنده على نصوص السُّنَّة من حيث الاعتبار.

فإذا وَجَد نصًّا أفتى بموجبه، ولم يلتفت إلى ما خالفه من عملٍ، أو رأي، أو قياسٍ، ولا إلى ما لم يُعلم فيه أو قياسٍ، ولا إلى ما لم يُعلم فيه مخالف؛ لأنَّه ليس إجماعاً عنده(١).

فعن إسحاق بن هانئ: «قيل لأبي عبد الله: يكون الرجل في قومه؛ فيسأل عن الشيء فيه اختلاف؟ قال: يفتي بها يوافق الكتاب والسُّنَّة، وما لم يوافق الكتاب والسنَّة أمسك عنه»(٢).

⁽٤) انظر: (الفتاوي الكبري) لابن تيميَّة (٦/ ٢١٧).



⁽١) انظر: (إعلام الموقّعين عن رب العالمين) لابن القيّم (١/ ٢٩، ٣٠)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) للتركي (ص٤٦).

⁽٢) انظر: (إعلام الموقّعين عن رب العالمين) (١/ ٣١).

⁽٣) أخرجه البخاري في (صحيحه) (٢٥٥٠)، ومسلم في (صحيحه) (١٧١٨)، واللفظ له.

وقال الأثرم: «رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل فيها سمعنا منه من المسائل: إذا كان في المسألة عن النبي على حديث لم يأخذ فيها بقول أحد من الصحابة، ولا من بعده خلافه...»(١).

٢) الإجماع: وهو اتّفاق المجتهدين من هذه الأمّة في عصر من العصور على أمر شرعيّ بعد وفاة النّبيّ على أمر شرعيّ بعد وفاة النّبيّ على أمر شرعيّ بعد وفاة النّبيّ

والإجماع أصل من أصول الاستنباط عند الإمام أحمد، قد نصَّ على اعتباره؛ كما نقله عنه تلاميذه وأتباعه.

يقول القاضي أبو يعلى: «الإجماع حجَّة مقطوع عليها، يجب المصير إليها، وتحرم مخالفته، ولا يجوز أن تجتمع الأمَّة على الخطأ. وقد نصَّ أحمد وَ الله على هذا في رواية عبد الله وأبي الحارث: في الصحابة إذا اختلفوا لم يُخْرج من أقاويلهم، أرأيت إن أجمعوا، له أن يخرج من أقاويلهم؟ هذا قول خبيث، قول أهل البدع، لا ينبغى أن يخرج من أقاويل الصحابة إذا اختلفوا» (٣).

وقد روي عن الإمام أحمد روايات تدلُّ على إنكاره وقوع الإجماع، إلَّا أنَّ هذه الروايات حملها بعض أصحابه على الورع منه رَجُمُاللَّهُ من أن يُدَّعى ما يُجهل وقوعه، وحَمَلَه بعضهم على الإنكار على من ليس له معرفة بخلاف

⁽٣) (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ٥٨ - ١٠٥٩).



⁽١) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقُّه) (١/ ٢٢٠). وانظر: (المسوَّدة) لآل تيميَّة (ص٢٤٨).

⁽٢) انظر: (روضة الناظر وجنَّة المناظر) (١/ ٤٢٣)، (الكوكب المنير شرح مختصر التحرير) (١/ ٢١٩).

--3••**←**

السلف، وقيل: إنَّه أنكر الإجماع المَّاعي بعد زمن الصحابة رَضِوَاللَّهُ عَنْهُمُو؛ نظراً لتباعد البلدان، وكثرة المجتهدين؛ فيتعذَّر معه العلم باختلافهم (١١).

٣) فتوى الصحابيِّ فيها لم يُعرف له مخالف:

فإذا وجد الإمام أحمد فتوى عن بعض أصحاب النَّبِيِّ عَلَيْهِ، ولم يُعرَف لهم مخالفٌ؛ أخذ بها، ولم يتجاوزها إلى غيرها، وجعلها مقدَّمة على الرأي، والعمل^(٢)، والقياس، والحديث المرسل، والضعيف^(٣)، بل إنَّ بعض أصحابه عدَّه من الإجماع^(٤).

يقول أبو داود السجستاني: «قال أحمد بن حنبل: ما أجبت في مسألة إلا بحديث عن رسول الله على إذا وجدت في ذلك السبيل إليه، أو عن الصحابة، أو عن التابعين، فإذا وجدت عن رسول الله على أعدل إلى غيره، فإذا لم أجد عن رسول الله على أو عن الخلفاء الأربعة الراشدين المهديّين، فإذا لم أجد عن الخلفاء، فعن أصحاب رسول الله على الأكابر، فإذا لم أجد، فعن

⁽٤) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) لأبي يعلى (٤/ ١١٧٠).



⁽۱) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٠٥٩ - ١٠٦١)، (المسوَّدة) (ص٣١٦)، (إعلام الموقّعين) (/ ٣٠١)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ٣٧١، ٣٧٢)، (أصول مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٥١) في بعدها.

⁽٢) لعل المقصود بالعمل هنا: عمل أهل المدينة.

⁽٣) انظر: (إعلام الموقّعين) (١/ ٣١)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٤٩)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ٣٧٤)، (أصول مذهب الإمام أحمد) (ص٤٤٩).

وما ذكرناه من تقديم الإمام أحمد لفتوى أصحاب النبيِّ عَلَيْ على الرأي والعمل والقياس والحديث المرسل والضعيف؛ إنَّما هو من حيث الجملة؛ كما تقدَّم. انظر: (ص١٨٥) وحاشيتها.



التابعين، وعن تابعي التابعين...»(١).

وروى محمّد بن الحكم عن الإمام أحمد قوله: «وإذا اختلف أصحاب محمّد على وأخذ آخر عن رجل آخر من أصحاب رسول الله على والحد أخر عن رجل آخر من أصحاب رسول الله على والحد، وعلى الرجل أن يجتهد وهو لا يدري أصاب الحقّ أم أخطأ، وهكذا قال عمر: والله ما يدري عمر أصاب الحقّ أم أخطأ، ... قال: وإذا اختلف أصحاب رسول الله على وأخذ رجلٌ بقول أصحاب رسول الله على وأخذ رجلٌ بقول أصحاب رسول الله ومن قال بقول التابعين كان تأويله خطأ»(٢).

فإذا اختلفت أقوال الصحابة في المسألة تخيَّر من أقوالهم ما كان أقرب إلى نصوص الكتاب والسُّنَّة (٣)، فإذا لم يتبيَّن له موافقة أحد الأقوال للنصِّ؛ حكى الخلاف فيها من غير أن يجزم بقول (١٤).

وروى المرُّوذي عن الإمام أحمد قوله: «إذا اختلف الصحابة ينظر إلى أقرب القولين إلى الكتاب والسُّنَّة»(٥).

⁽٥) ونقل عنه نحو ذلك من رواية يوسف بن موسى، وأبي الحارث. انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (١١٠٥/٤).



⁽١) انظر: (المسوَّدة) (ص٣٠١).

⁽٢) انظر: (الفتاوي الكبري) (٦/ ٢١٦، ٢١٧).

⁽٣) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١١٠٥، ١٢٠٨)، (المسودة) (ص٢٩١)، (أصول مذهب الإمام أحمد) (ص٤٥١).

⁽٤) انظر: (إعلام الموقّعين) (١/ ٣١).

--<3••**♦**

٤) الأخذ بالحديث المُرْسَل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه:

الحديث المرسل: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي، أو: ما أضافه التابعي إلى النبي عَلَيْهُ ؛ كأن يقول التابعي: قال رسول الله عَلَيْهُ . وهذا تعريف المحدِّثين.

أما عند الأصوليِّن؛ فإنَّه يعمُّ التابعين وغيرهم؛ فيقولون: هو قول غير صحابيٍّ في كلِّ عصر: قال النبيُّ ﷺ (١).

والمراد بالضعيف: أي الذي لا يكون ضعفه شديداً؛ فلا يكون باطلاً، ولا مُنْكَراً، ولا فيه متَّهم بالكذب(٢).

⁽۱) انظر: (التحبير شرح التحرير) (٥/ ٢١٣٦)، (شرح الكوكب المنير) (٢/ ٥٧٤)، (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر) لابن حجر (ص٠٠١)، (النكت على كتاب ابن الصلاح) لابن حجر (٢/ ٥٤٣)، (تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي) للسيوطي (١/ ١٩٥).

⁽٢) ذهب ابن القيِّم إلى أنَّ ممَّا قد يُراد بالضعيف أيضاً: ما كان قسيم الصحيح الذي يسمَّى الحديث الحَسَن. انظر: (إعلام الموقِّعين) (١/ ٣١).

وهذا محلُّ نظر؛ إلَّا إن كان يقصد الحَسَن لغيره، لا الحَسَن لذاته؛ فإنَّ الثاني من الحديث الذي يجب العمل به إذا لم يعارضه ما هو أقوى منه، والعمل بهذا النوع لا يختصُّ به الإمام أحمد دون غيره من أثمَّة الاجتهاد.

وممّاً يؤيِّد أنَّ المراد بالضعيف عند الإمام أحمد ما دون الحَسَن في الرتبة: ما روى مُهناً: «قال أحمد: الناس كلُّهم أكفاء إلَّا الحائك، والحجَّام، والكسَّاح، فقيل له: تأخذ بحديث: (كلُّ الناس أكفاء إلَّا حائكاً أو حجَّاماً) وأنت تضعِّفه؟ فقال: إنَّما نضعِّف إسناده، ولكنَّ العمل عليه»، وغير ذلك من الأحاديث التي عمل بها الإمام أحمد مع ضعف أسانيدها عنده؛ كحديث حكيم بن جُبير فيمن تحلُّ له الصدقة، وحديث مَعْمَر عن الزُّهري عن سالم عن ابن عمر في قصَّة غَيلان الذي أسلم وعنده عشرة نسوة. ولهذا قال القاضي أبو يعلى بعد أن ساق هذه الأمثلة: «ومعنى قول أحمد: (ضعيف) على =



فإذا لم يكن عنده في الباب أثرٌ يدفعُه، أو قول صحابيٍّ، أو إجماع على خلافه؛ كان العمل به عنده أولى من القياس (١).

قال الإمام أحمد -كما في رواية الأثرم-: «... وربَّما كان الحديث عن النَّبيِّ عَيْكِيَّةٍ في إسناده شيءٌ؛ فنأخذ به إذا لم يجئ خلافه أثبت منه، وربَّما أخذنا بالمرسل إذا لم يجئ خلافه أثبت منه»(٢).

وقال عَلَىٰ فَي رواية الفضل بن زياد: «مُرسلات سعيد بن المسيب أصحُّ المُرسلات، ومُرسلات إبراهيم لا بأس بها، وليس في المُرسلات أضعف من مُرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح؛ فإنهما يأخذان عن كلِّ أحدٍ»(٣).

وممَّا يدلُّ على احتجاجه بالضعيف ما نقل عنه في رواية ابنه عبد الله قال: «طريقي لست أخالف ما ضعف من الحديث إذا لم يكن في الباب ما يدفعه»(٤).

⁽٤) (شرح الكوكب المنير) (٢/ ٥٧٣).



⁼ طريقة أصحاب الحديث؛ لأنَّهم يضعِّفون بها لا يوجب [التضعيف] عند الفقهاء؛ كالإرسال، والتندُّر بنيادة في حديث لم يروها الجهاعة، وهذا موجود في كتبهم: تفرَّد به فلان وحده؛ فقوله: (هو ضعيف) على هذا الوجه، وقوله: (والعمل عليه) معناه: على طريقة الفقهاء». (العدَّة في أصول الفقه) (٣/ ٩٤١)، وانظر: (المسوَّدة) (ص ٢٤٦- ٢٤٩).

⁽١) انظر: (المسوَّدة) (ص٠٥٠)، (إعلام الموقِّعين) (١/ ٣١)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٤٩، ٥٠)، (أصول مذهب الإمام أحمد) (ص٣٠٣) وما بعدها، و(ص٣٢٨) وما بعدها.

⁽٢) أخرجه الخطيب في (الفقيه والمتفقُّه) (١/ ٢٢٠)، وانظر: (المسوَّدة) لآل تيميَّة (ص٢٤٨).

⁽٣) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٣/ ٩٠٧)، (المسوَّدة) (ص٢٢٧).

──

وروى عبد الله أيضاً: «سمعت أبي يقول: الحديث الضعيف أحبُّ إليَّ من الرأي.

وقال أيضاً: سألت أبي عن الرجل يكون ببلد لا يجد فيه إلا صاحب حديث لا يُعرف صحيحه من سقيمه، وأصحاب الرأي، فتنزل به النازلة، فقال أبي: يسأل أصحاب الحديث، ولا يسأل أصحاب الرأي، ضعيف الحديث أقوى من الرأي» (١).

•) القياس: والمعتبر عنده قياس فَرْعٍ على أَصْلِ منصوص عليه إذا كان مثله في كلِّ أحواله، ويسمَّى قياس العِلَّة؛ قال في رواية الحسين بن حسَّان: «القياس هو أن يقيس على أصل إذا كان مثله في كلِّ أحواله»(٢).

ومماً نُقل عن الإمام أحمد في العمل بالقياس واعتباره؛ قوله في رواية بكر ابن محمَّد عن أبيه: «لا يَستغني عن القياس أحدُّ، وعلى الحاكم والإمام يَرِدُ عليه الأمر، أن يجمع له الناس، ويقيس ويشبِّه، كما كتب عمر إلى شريح: أن قِسِ الأمور»(٣).

إِلَّا أَنَّه لا يعتمد القياس في استنباط الأحكام إلَّا عند الضرورة؛ وذلك

⁽٣) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٨٠).



⁽١) انظر: (إعلام الموقّعين) (١/ ٧٧). وانظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٣/ ٩٣٨- ٩٤) للوقوف على مزيد من الرّوايات الدالّة على استدلال الإمام أحمد بالحديث الضعيف.

⁽٢) انظر: (المسوَّدة) (ص٣٧٢).



عند عدم ورود نصِّ في المسألة؛ من قرآن، أو سُنَّة، أو قول أحدٍ من الصحابة، أو أثر مُرْسَل أو ضعيف(١).

فَنَقَل الميمونيُّ عن الإمام أحمد قوله: «سألت الشافعيَّ عن القياس، فقال: عند الضرورة، فأعجبه ذلك»(٢).

وعن أبي الحارث الصائغ عن الإمام أحمد-وقد ذكر أهل الرأي وردَّهم للحديث-؛ قال: «ما تصنع بالرأي والقياس، وفي الأثر ما يغنيك؟!» (٣).

7) الاستحسان: وهو ترك موجب القياس إلى دليل أقوى منه في نظر المجتهد؛ فهذا النوع من الاستحسان معتبر عند الإمام أحمد؛ لأنَّ الدليل يعضده؛ فإن لم يكن له سندٌ إلَّا هوى النفس، فهذا ممَّا ينكره الإمام أحمد (٤).

وممَّا رُوي عنه في العمل بالاستحسان: ما روى الميموني عن أحمد أنَّه قال: «أستحسن أن يتيمَّم لكلِّ صلاة، ولكنَّ القياس أنَّه بمنزلة الماء حتَّى يُحدِث أو يجد الماء»(٥).

⁽٥) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٥/ ١٦٠٤)، (التمهيد) لأبي الخطَّاب (٤/ ٨٧).



⁽١) انظر: (المسوَّدة) (ص ٣٧٠)، (إعلام الموقِّعين) (١/ ٣٢)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص ٥٠)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ٣٧٨، ٣٧٩).

⁽٢) انظر: (المسوَّدة) (ص٣٦٧).

⁽٣) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٨٢).

⁽٤) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٦٠٤)، (المسوَّدة) (ص ٤٥١-٤٥٢)، (روضة الناظر وجُنَّة المناظر) (٢/ ٣١)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ٣٨١)، (أصول مذهب الإمام أحمد) (ص ٥٧٥).

3••

وقال في رواية المرُّوذيِّ: «يجوز شَرْي أرض السواد(١)، ولا يجوز بيعها، فقيل له: كيف يشتري ممَّن لا يملك؟ فقال: القياس كها تقول، ولكن هو استحسان»(٢).

الاستصحاب: وهو استدامة إثبات ما كان ثابتاً، أو نَفْيُ ما كان مَنفيً أرم)، أو هو البقاء على الأصل فيها لم يُعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع(٤).

وهو حُجَّةٌ عند الإمام أحمد عند عدم وجود الدليل من النصِّ، أو من الإجماع، أو من القياس؛ فلا يَستدلُّ به إلَّا عند انتفاء الناقل^(٥).

وقد أوما الإمام أحمد إلى القول بالاستصحاب في رواية ابنه صالح، ويوسف بن موسى حيث نقلا عنه قوله: «لا يُخمَّس السَّلَب(٢)، ما سمعنا

⁽٦) السَّلَب: «بفتح السين واللام؛ ما يركب عليه المحارب من فرس ونحوه، وما يحمله من سلاح، =



⁽۱) أرض السواد: من أرض العراق، وهي ما بين الكوفة والبصرة، وسُمِّيت سواداً؛ لما فيها من الخُضْرة والنخل والشَّجَر، والعربُ تجمع في الاسم بين الخُضْرة والسَّواد؛ فيُسمُّون الخضرة سَواداً. وهي أرض أوقفها عمر بن الخطاب رَضَاً لِللَّهُ عَنْهُ، وكان الإمام أحمد لا يُجيز بيعها ولا شراءَها، وعنه رواية أخرى: أنَّه كرِه بَيعَها، وأجاز شِراءَها. انظر: (الهداية على مذهب الإمام أحمد) لأبي الخطَّاب (ص٢٣٠).

⁽٢) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٥/ ١٦٠٤).

⁽٣) (إعلام الموقِّعين) (١/ ٣٣٩).

⁽٤) انظر: (مجموع الفتاوي) (١١/ ٣٤٢).

⁽٥) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٦٢ – ١٢٦٢)، (المسوَّدة) (ص٤٨٨)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد) (ص٤٢٣) (ص٤٢٣). الإمام أحمد) (ص٤٢٣).



أَنَّ النَّبِيَّ عَلَيْ خَمَّس السَّلَب»(١)؛ قال القاضي أبو يعلى: «فجعل عدم الدليل الشرعيِّ مُبْقِياً على الأصل في منع التخميس ونفي الاستحقاق»(٢).

ونقل الأثرم وابن بَدِينا عنه في الحُلِيِّ إذا وُجِدَ لُقَطَة هل يتملَّكه اللَّاقط؛ فقال: «إنَّما جاء الحديث في الدراهم والدنانير»(٣)؛ قال القاضي أبو يعلى: «فمنع تملُّك الحُلِيِّ، واستدام الأصل، وهو عدم الملك في اللَّقَطَة؛ لأنَّه لم يرد دليل، وإنَّما ورد في الدراهم والدنانير»(٤).

٨) سدُّ الذرائع: أي المنع ممَّا ظاهره الجواز إذا كان وسيلة إلى ارتكاب عُرَّم (٥)؛ وهذا الأصل مبنيُّ على أنَّ العبرة في الشريعة للمقاصد والنيَّات، وأنَّ النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً (٦).

⁼ وما يلبسه من درع وثياب، وما يتبع ذلك من لجام وسرج وأزرار، ونحو ذلك». (معجم لغة الفقهاء) (ص٢٩٦).

⁽١) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٦٣).

⁽٢) (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٦٣). وقد تعقَّب ابن تيميَّة القاضي أبا يَعلى فقال: «أمَّا الأوَّل؛ فإنَّ النَّبِيَ عَلَيْ قضى للقاتل بالسَّلَب، وهذا اللفظ يعمُّ جميع السَّلَب، فكان هذا تمسُّكاً بعموم اللفظ، وهذا أبلغ من الاستصحاب». (المسوَّدة) (ص٤٨٩).

⁽٣) انظر: (العدَّة في أصول الفقه) (٤/ ١٢٦٤).

⁽٤) المصدر السابق.

⁽٥) انظر: (الفتاوى الكبرى) (٣/ ٢٥٦)، (إعلام الموقّعين) (٣/ ١٣٥)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل) (ص١٤٨).

⁽٦) انظر: (إعلام الموقِّعين) (٣/ ١٦٤، ١٨٨، ١٩٤).

--3••**←**

ويندرج تحت سدِّ الذريعة: الجِيل؛ وهو أن يقصد المكلَّف قولاً أو فعلاً لغير مقصوده الذي شرع له؛ فيمنع الإمام أحمد من التحايل على أحكام الشريعة إذا كان مقصود المتحايل مناقضة مقصود الشارع من تشريع الحكم (١)؛ فالتحايل يناقض سدَّ الذرائع مناقضة تامَّة من حيث إن سدَّ الذرائع سدُّ لطرق الفساد ووسائله، والمحتال يفتح الطريق إليها بحِيله (٢).

قال الإمام أحمد في رواية موسى بن سعيد: «لا يجوز شيء من الحيل»(٣).

وقال في رواية صالح وأبي الحارث: «هذه الحيل التي وضعها هؤلاء؛ فلان وأصحابه؛ عمدوا إلى الشيء، فاحتالوا في نقضه. والشيء الذي قيل لهم إنه حرام، احتالوا عليه حتَّى أحلُّوه، وقال: الرَّهن لا يحلُّ أن يستعمل، ثم قال: نحتال له حتَّى يُستعمل؛ فكيف يحلُّ ما حرَّم الله تعالى. وقال عليه (لَعَنَ اللهُ اليَهودَ؛ حُرِّمَتْ عَليهِمُ الشُّحومُ فَأَذابوها، فَباعوها، فَأَكُلوا ثَمَنَها) (٤)؛ فإنّما أذابوها حتَّى أزالوا عنها اسم الشحم. وقال: (لَعَنَ رَسولُ الله عَلَيْ المُحلِّلُ

والحديث أصله في (صحيح البخاري) (٣٢٧٣)، و(صحيح مسلم) (٤١٣٤) من حديث ابن عباس قال: سمعت عمر رَضَاً اللهُ عَنْهُ يقول: قاتل الله فلاناً، ألم يعلم أن النبي عَلَيْهِ قال: (لَعَنَ اللهُ اليَّهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا، فَباعُوهُا). وزاد أحمد (٣/ ٣٧٠): (فأكلوا أثمانها).



⁽١) انظر: (إعلام الموقِّعين) (٣/ ١٣٨، ٣٣٦)، (مفاتيح الفقه الحنبلي) (١/ ٣٨٨).

⁽٢) انظر: (أصول مذهب الإمام أحمد) (ص٥٠١).

⁽٣) انظر: (الفتاوي الكري) (٦/ ١٧).

⁽٤) لم أقف عليه بهذا اللفظ؛ إلا أنه جاء عند النسائي في (سننه) (٤٢٥٧) تفسير (جملوها) من راوي الحديث سفيان بن عيينة، قال: «يعني: أذابوها».



والمُحلَّلَ له)(١)»(٢).

هذه هي الأصول العامَّة التي بنى عليها الإمام أحمد مذهبه، وإن كان قد أعمَل بعض الأصول أو القواعد الفقهيَّة في استدلالاته على الفروع والمسائل؛ كما في المصالح المرسَلة، والعُرْف، غير أنَّها لا تُعدُّ من أصول المذهب على الصحيح -، ولا دليلاً مستقلًا من أدلَّة الأحكام؛ لأنَّ المتبع لهذه المسائل يرى أنَّ الاستدلال بها لم يأت استقلالاً، وإنَّما جاء عاضداً لغيره من الأصول (٣).

>>>2;</> ★

⁽۱) أخرجه أبو داود في (سننه) (۲۰۷٦)، والترمذي في (سننه) (۱۱۲۰، ۱۱۲۰)، وابن ماجه في (سننه) (۱۹۳٤، ۱۹۳۵)

⁽٢) انظر: (الفتاوي الكبري) (٦/ ٣٤).

⁽٣) انظر: (أصول الإمام مذهب أحمد) (ص٤٧٩، ٩٩٥).





لقد زخر المذهب الحنبايُّ بالعديد من المُصنَّفات الفقهيَّة النافعة التي نقلت مذهب الإمام أحمد، وبيَّنت آراءه في العديد من المسائل الفقهيَّة، وذكرت التخريجات، والأوجه، والاحتالات؛ التي اجتهد أصحابه من أئمَّة المذهب في استنباطها؛ وفق أصول الإمام واجتهاداته، وهذه المُصنَّفات على اختلاف مناهجها، ترجع في التصنيف والتأليف إلى ثلاثة أصول:

الأوَّل: كتب الإمام أحمد ورسائله.

الثاني: كتب المسائل المرويَّة عن الإمام أحمد، والتي روى تلاميذه مسائلها عنه.

الثالث: الكتب الجامعة لمسائل الرواية عنه، وأهمُّها كتاب (الجامع لمسائل الإمام أحمد) لأبي بكر الخلَّال.

فكلَّ ما صُنِّف في فقه المذهب الحنبلي؛ من متون، ومختصرات، وشروح، يرجع ويَصدُر عن هذه الأصول الثلاثة (١٠).

⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ١٠٨٦).



ومع كثرة هذه التصانيف، وتنوَّع مناهجها، وتعدُّد فوائدها، إلَّا أنَّها لم تكن على درجةٍ واحدةٍ من حيث عناية علماء المذهب بها؛ ولذا فإنَّ منها ما ذاع صيته وانتشر واشتهر دون غيره من المصنَّفات؛ وما ذلك إلَّا لشدَّة عناية من صنَّفه بتحقيق المذهب، وبيان الصحيح منه، ومِن ثَمَّ عناية مَن جاء بعده به شرحاً وتعليقاً.

ويمكن تقسيم هذه المصنَّفات إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: كتب مسائل الرواية عن الإمام أحمد:

وهي المصنَّفات التي جمع فيها تلاميذ الإمام أحمد الأقوال والآراء والفتاوى التي رَوَوْها عنه بعد سؤالهم إيَّاه عنها، ومن أشهرها(١).

- ١) مسائل إسحاق بن منصور الكَوْسَج المَرْوَزِيِّ (ت ٢٥١هـ).
 - ٢) مسائل صالح بن أحمد بن حنبل (ت ٢٦٦هـ).
- ٣) مسائل إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النّيسابوري (ت ٢٧٥هـ).
- ٤) مسائل أبي داود سليان بن الأشْعَث السجستاني (ت ٢٧٥هـ).
- مسائل حرب بن إسماعيل الكَرْماني (ت ٢٨٠هـ)؛ مطبوع من أوَّل
 (النكاح) إلى نهاية الكتاب.
 - ٦) مسائل عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت ٢٩٠هـ).

⁽١) اقتصرنا في ذكر هذه المصنَّفات على المُكْثرين في النقل عن الإمام أحمد؛ ممَّن طُبعت أصول مسائلهم.





القسم الثاني: كتب المتقدِّمين:

ومن أشهر كتب المذهب في هذه الطبقة:

1) الجامع لعلوم الإمام أحمد؛ لأبي بكر أحمد بن محمَّد الخلَّال (ت الجامع لعلوم الإمام أحمد؛ لأبي بكر أحمد بن محمَّد الخلَّال (ت ٣١١هـ)، ويُعدُّ كتابه هذا من أجمع كتب المذهب التي نقلت أقوال الإمام أحمد وآراءه وفتاويه مُسْنَدة إليه عن تلاميذه، وإن كان يروي عنهم في بعض المواضع بواسطة أو واسطتين.

وهو كتاب كبير جامع في نحو عشرين سِفْراً؛ ولهذا اعتمد عليه الماتنون، والشُّرَّاح، والمختصِرون من علماء المذهب في تأليف مصنَّفاتهم. وهو مع جمعه ذلك لم يستوعب جميع المسائل المرويَّة عن الإمام أحمد (١١).

والكتاب فُقِدَ منه جزء كبير، وعُثِر منه على أجزاء يسيرة، اهتمَّ الباحثون وطلبة العلم بتحقيقها وطباعتها؛ وهي (٢):

أ - كتاب الوُقُوف.

ب- كتاب التَّرَجُّل.

ج - كتاب أحكام النِّساء.

د - كتاب أهل المِلَل والرِّدَّة والزَّنادِقَة وتارك الصَّلاة والفَرائض.

٢) مختصر الخِرَقى؛ لأبي القاسم عُمر بن الحُسَين الخِرَقى (ت ٣٣٤هـ)،

⁽٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٦٧١).



⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٦٦٩، ٦٧٠).

──

وكتابه هذا هو أوَّل مَتْن في المذهب وأشهره ، اعتمد فيه مصنَّفُه على ذكر المسائل على روايةٍ واحدةٍ يرى أنَّها المذهب.

وقد اشتهر كتابه هذا شُهرَةً حَدَت بعلماء المذهب إلى الاهتمام به وخدمته بالشرح، والتعليق، والزيادة عليه، حتَّى أُحصِيَ له من الشروح نحوٌ من ثلاثمائة شرح^(۱).

القسم الثالث: كتب المتوسِّطين:

من أشهر كتب المذهب في هذه الطبقة:

١) كتب أبي محمَّد؛ موفَّق الدِّين عبد الله بن أحمد بن قُدامَة المقدسيِّ (ت ٦٢هـ)، وأشهرها أربعة (٢):

أ - عُمْدَة الفقه؛ وهو متن مختصر وضعه للمبتدئين في طلب الفقه الحنبلي، وجعله على قول واحد ممَّا اختاره، مع عنايته فيه بذكر الدَّليل.

ب- المُقْنِع؛ وهو متنُّ وضعه لمن ارْتَقَى عن رُتبة المبتدئين، وذكر فيه المسائل على رواية وروايتين وثلاث، وجَرَّده عن الدَّليل والتَّعليل؛ لتدريب طالب العلم على المقارنة، والاجتهاد، والتصحيح بين الروايات.

ج- الكافِي: وهو متن للمتوسِّطين جعله على رواية واحدة مقرونة

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٣)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧١٩).



⁽١) انظر: (الدرُّ النَّقِي في شرح ألفاظ الخِرَقي) لابن المبرد (ص٨٧٣).



بالدَّليل، وإن كان قد ذكر في بعض المواضع أكثر من روايةٍ أو وجهٍ في المذهب؛ للتمرين.

د - المُغْنِي في شرح الخِرَقي: وهو أوسع كتبه وأشهرها، شرح فيه (متن الخِرَقي)، وزاد عليه مسائل. مع عنايته فيه بذكر الخلاف بين المذاهب، والخلاف في المذهب الحنبلي، مع التَّعليل والتَّدليل، والمناقشة، وله فيه اختيارات.

7) المُحرَّر في الفقه؛ لأبي البركات مجد الدين عبد السلام ابن تيميَّة (ت ٢٥٦هـ)، وهو من المتون المعوَّل عليها في معرفة الراجح من المذهب؛ حيث اجتهد مصنفه في اختصار ألفاظه، مع جعله خالياً من الدليل والتعليل، كما اجتهد في تصحيح الروايات عن الإمام أحمد، وقد يُطْلِق الخلاف في بعض المسائل منه (۱).

٣) الفُروع؛ لأبي عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن مُفْلِح الحنبليِّ (ت ٢٧هـ)، وهو كتاب جامع لمسائل وفروع المذهب، جرَّده عن الدَّليل والتعليل، مع تقديم الراجح في المذهب، ويُطْلِقُ الخلاف في كثير من الأحيان عند اختلاف الترجيح، ويذكر أحياناً خلاف الأئمَّة الثلاثة، مع عنايته

⁽١) انظر: (مقدمة المحرر في الفقه) للمجد ابن تيمية (ص١)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (٣١٢)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٣١٢).



⊰••

باختيارات شيخه ابن تيميّة(١).

المُبُدع في شرح المُقْنِع؛ لأبي إسحاق برهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد ابن عبد الله بن مفلح (ت٨٨هـ)، وكتابه هذا شرح على كتاب (المُقْنِع) لموفَّق الدين ابن قُدامَة المقدسي؛ حيث بيَّن مسائله وأحكامه، مع عنايته بذكر الأدلَّة من الكتاب والسُّنَّة، وأورد فيه الروايات عن الإمام أحمد، وأقوال أصحابه، مع ترجيح ما أُطلِق من الخلاف، وتصحيح ما أُغلق (٢).

القسم الرابع: كتب المتأذِّرين:

ومن أشهر كتب المذهب في هذه الطبقة:

1) الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف؛ لعلاء الدِّين عليِّ بن سليهان المُرداوي (ت٥٨٨هـ)؛ وقد بناه على مسائل كتاب (المُقْنِع) لموفق الدِّين ابن قُدامة؛ فجعله انطلاقاً لمسائله، ثمَّ ضمَّ إليه ما فاته من المسائل، مع بيان بعض الفوائد والتنبيهات، وذِكْر ثمرة الخلاف؛ ولهذا فإنَّ كتابه هذا يُعدُّ من أجمع كتب المذهب؛ من حيث ما جمعه من ذكر الروايات عن الإمام أحمد، وبيان الأقوال، والأوجه، والاحتمالات، وتصحيح الخلاف، وبيان الرَّاجح من المذهب، إضافة إلى ما حواه من ذكر أمَّهات كتب المذهب من المتون من المذهب، إضافة إلى ما حواه من ذكر أمَّهات كتب المذهب من المتون

⁽٢) انظر: مقدَّمة (المبدع شرح المقنع) لبرهان الدِّين ابن مفلح (١/ ١٣).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٣٥)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧٥٥، ٧٥٥).



والشروح والحواشي؛ حتَّى صار كتابه مما يُستغنى به عن سائر كتب المذهب قله (۱).

٢) الإقناع لطالب الانتفاع؛ لشرَف الدِّين أبي النَّجَا موسى بن أحمد بن موسى الحَجَّاوي (ت٩٦٨هـ)؛ وهو كتاب مطبوع في أربعة مجلّدات، استمد معظمه من كتاب (المستوعِب) للسامرَّائي (٢).

ويمتاز هذا الكتاب بكثرة مسائله، وسهولة عبارته ووضوحها، وتحرير النُّقُول واختصارها، وجعله -غالباً - مجرَّداً عن الدليل والتعليل، مع الاقتصار على ذكر القول الراجح، وقد يذكر بعض الخلاف أحياناً لقوَّته، ويطلقه أحياناً لعدم المصحِّح.

وكتاب (الإقناع) من المتون المهمَّة التي عوَّل عليها المتأخِّرون تدريساً، وشرحاً، وتحشية، واختصاراً، وبيان غريبٍ، حتَّى صار المعوَّل عليه في الفتيا والقضاء (٣).

ومن أهم شروحه وأبرزها شرحه الفريد (كشاف القناع عن متن الإقناع)؛

⁽٣) انظر: مقدمة (الإقناع لطالب الانتفاع) للحَجَّاوي (١/ ٢)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص ٢٣٤، ١٣٨)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧٦٥-٧٦٦).



⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٢٧٩، ٧٣٠).

⁽٢) يقول ابن بدران في (المدخل) (ص٢٣٤): «وحذا به حذو صاحب المستوعِب، بل أخذ معظم كتابه منه، ومن المحرَّر، والفروع، والمقنع».

⊰••

لمحقِّق المذهب: الشيخ منصور البُهُوتي (ت ١٠٥١هـ)(١).

٣) مُنْتَهَى الإرادات في الجَمْع بين المُقْنِع والتَّنْقِيح وزيادات؛ لأبي بكر تقيِّ الدِّين محمَّد بن أحمد الفُتُوحي؛ الشهير بابن النَّجَّار (ت ٩٧٢هـ). وهو كتاب جَمَع بين كتابين مهمَّين في المذهب هما: كتاب (المُقنع) لابن قدامة، وكتاب (التنقيح المُشبع) لعلاء الدين المَرْداوي، والثاني مُحرِّر لمسائل الأوَّل وأحكامه؛ فجاء الفُتوحي، وجمع بين ألفاظ الكتابين ومسائلها جمعاً يسهل وأحكامه؛ فجاء الفُتوحي، وجمع بين ألفاظ الكتابين ومسائلها جمعاً يسهل به الاستفادة ممَّا فيها من أحكام.

ويُعدُّ كتابه هذا من الكتب المعتمدة عند متأخِّري الحنابلة، حيث كان عليه مدار الفتوى، وإليه مرجع القضاء. وقد حرَّر مسائله على الراجح من المذهب(٢).

٤) غاية المُنتَهَى في الجَمْع بين الإِقْناع والمُنتَهَى؛ لَرْعِي بن يُوسُف الكَرْمِي (ت ١٠٣٣هـ)؛ وهو كتاب جمع بين كتابين مهمَّين عند متأخِّري الحنابلة كان عليها المُعَوَّل في معرفة المذهب، وعليها مدار الفتوى والقضاء في عصرهما؛ وهما (الإقناع) للحَجَّاوي، و(منتهى الإرادات) لابن النَّجَّار. وقد اشتهر هذا

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٣٧) (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧٧٨، ٧٧٩).



⁽۱) انظر: مقدِّمة (الإقناع لطالب الانتفاع) (۱/ ۲)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص ١٣٨، ١٣٨)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧٦٥-٧٦٦).



الكتاب بذكر الاتجاهات في المذهب، وصار عليه المُعَوَّل في معرفة الراجح من المذهب عند اختلاف التَّرجيح بين (الإقناع) و(المنتهى)(١)؛ كما ذكر ذلك السَّفَّارينيُّ في وصيَّته لأحد تلامذته النَّجْدِيِّين؛ فقال: «وعليك بما في الكتابين: الإقناع، والمنتهى؛ فإذا اختلفا؛ فانظر ما يُرجِّحُه صاحب الغاية»(٢).

>>>3;;€<<

⁽٢) انظر: مقدِّمة (كشَّاف القناع) (١/ ١٢).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢٣٩) (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٧٨٦).





اشتهر المذهب الحنبليُّ كغيره من المذاهب الأخرى بمصطلحات يستعملها فقهاء المذهب في مصادرهم للتعبير عن معانٍ معيَّنة؛ وهي في حقيقتها تميِّز بين قول إمام المذهب ونصِّه، وبين أقوال أئمَّة المذهب، واجتهاداتهم، وتخريجاتهم على أصول المذهب وقواعده ومسائله؛ فيها لا نصَّ للإمام فيه.

كما اشتهر عنهم استعمال ألقاب يقصدون بها مصنّفات بعينها، أو أئمّة بعينهم؛ اشتهر عنهم التحقيق والتمحيص بين الأقوال والروايات في المذهب. وكلُّ هذه المصطلحات يستعملونها رغبة في اختصار ما يكثر ذكره، ويحتاج إلى تكراره.

وبالتَّتبُّع لهذه المصطلحات يمكن إجمالها فيها يلي:

أولًّا: مصطلحات خاصَّة للتمييز بين أقوال الامام وأقوال أتباعه:

الرّواية: وهي الحكم الذي رواه أحد تلاميذ الإمام أحمد عنه في مسألة من المسائل، وتنقسم إلى قسمين:



~3••►

الأوَّل: الصَّريح؛ وهو اللَّفظ الذي يُبيِّن حُكْم الإمام في المسألة بها لا يحتمل غيره؛ ويُعبِّر عنه الأصحاب بعِدَّة ألفاظ؛ كقولهم: «نصَّا»، «نصَّ عليه»، «المنصوص عليه»، «المنصوص عليه»، «عنه»، «رواه الجهاعة»(١).

الثاني: التَّنبيه؛ وهو حكاية الراوي ما يُفهَم من عبارة الإمام، أو إشارته، أو إيائه، بطريق اللزوم، لا من صريح لفظه، ويُعبَّر عنه بعِدَّة ألفاظ؛ كقولهم: «أومأ إليه»، «أشار إليه»، «دلَّ كلامه عليه»، «توقَّف فيه»، «سكت عنه»(٢).

٢) الوَجْه: هو الحكم المنقول في مسألة لبعض الأصحاب المجتهدين في المذهب، جارياً على قواعد الإمام وأصوله ونصوصه، وقد يكون مخالفاً لقواعد الإمام إذا عضده الدليل(٣).

٣) الاحتمال: قابليَّة المسألة لأَنْ يقال فيها بحكم غير الحكم الذي قيل فيها؛ لدليل مرجوح بالنسبة إلى دليل الحكم الأوَّل، أو مساو له.

وهو بمعنى الوَجْه؛ إلَّا أنَّ الوجه مجزوم بالفتيا به في الجملة، والاحتمال: كون المسألة صالحة لأَنْ يكون فيها وجه من غير أن يُجْزَم بالفتوى به، فإن

⁽٣) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٣٢)، (المُطْلِع) للبعلي (ص٤٦٠)، (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) (٢٥٦/١٢)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٦٢).



⁽١) انظر: (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) للمرداوي (١/ ١٩)، (٢٤ / ٢٤)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ١٧٣).

⁽٢) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٣٢)، (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) (١٢/ ٢٤١).



أُفْتِيَ به صار وجهاً لمن أَفْتَى به^(١).

- ٤) التّخريج: نقل حكم مسألة منصوصة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه، ولا يكون إلّا إذا فُهِمَ المعنى، ويكون التخريج من القواعد الكُلِّيَّة للإمام، أو الشرع، أو العقل(٢).
- اظاهر المذهب: هو الحكم المشهور الذي لا يخفى أنَّه المشهور في المذهب (٣).
- 7) القول: وهو لفظ عامٌ يشمل كلَّ ما قاله علماء المذهب في حكم مسألة ما؛ فهو منسوب إلى الإمام؛ وجهاً، أو احتمالاً، أو تخريجاً، وقد يكون نصًّا؛ فيشمل الرواية(٤).
- ٧) قياس المذهب: هو تخريج فَرْعٍ غير منصوصٍ عن الإمام على فَرْعٍ منصوصٍ عنه؛ لعِلَّة جامعة (٥).
- ٨) التوقُّف: هو سكوت الإمام أو المجتهد في المذهب عن حكم

⁽٥) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٢٧٤، ٢٧٥).



⁽١) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٣٣٥)، (المطلع) (ص٤٦١)، (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) (١/ ١٧)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٦٣).

⁽٢) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٣٣٥)، (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) (١٧/١)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٦٠، ٦٣).

⁽٣) انظر: (المُطْلِع) (ص٤٦١).

⁽٤) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٣٣٥)، (الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف) (١٢/ ٢٥٧).

مسألة ما؛ لتعارض الأدلَّة وتعادلها عنده في الظاهر لا في نفس الأمر(١).

ثانياً: مصطلحات خاصَّة بالترجيح والتصحيح في المذهب:

وهي مصطلحات يستعملها المصنّفون للتعبير عن الترجيح بين الروايات المرويّة عن الإمام أحمد، أو الترجيح بين الأقوال والأوجه ونحوها، ومن أهمّ هذه المصطلحات(٢):

1) «الأصحُّ»، «في الأصحِّ»، «على الأصحِّ»، «الصحيح»، «في الصحيح من المذهب»، «في الصحيح عنه»، «في أصحِّ القولين، أو الأقوال، أو الوجهين، أو الأوجه»، «الأول أَقْيَس وأصحُّ»، «هذا صحيح عندي».

- Y) «المشهور»، «في المشهور عنه»، «على المشهور»، «الأشهر».
- ٣) «الأظهر»، «أظهرهما»، «على الأظهر»، «على أظهرهما»، «في الأظهر»،
 «في أظهر الوجهين، أو الأوجه».
 - ٤) «رواية واحدة»، «قو لا واحداً»، «وجها واحداً».
 - ٥) «بلا خلاف في المذهب»، «بلا نزاع».
- ٦) «المنصوص»، «المذهب المنصوص»، «نصًّا»، «نصَّ عليه وهو اختيار

⁽٢) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٣١١، ٣١٢).



⁽١) انظر: (المسوَّدة) (ص٥٢٦، ٥٣٣)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٦٣)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٢٦٠).



الأصحاب».

- ٧) «أَوْلَاهما كذا»، «الأَوْلى كذا»، «هو أَوْلى».
 - ٨) «الأقوى»، «في الأقوى»، «يُقوَّى».
 - ٩) «الأول أحسن».
- · ١) «اختاره عامَّة الأصحاب»، «اختاره شيوخنا».
 - ١١) «المذهب كذا»، «المذهب الأول».
- ۱۲) «القياس كذا»، «في قياس المذهب»، «قياس المذهب كذا»، «الأول أقيس».

وقد يصطلح كلَّ مصنِّف في مقدِّمة كتابه على مصطلحات خاصَّة به تبيِّن ترجيحه بين الروايات، والأوجه، والأقوال، والتخريجات، والاحتمالات، بطريقة تختلف عمَّا هو مشهور من مصطلحات المذهب؛ كما فعل ذلك أبو بكر ابن زيد الجُرُاعِيِّ الحنبليِّ (ت ٨٨٣هـ) في (غاية المطلب في معرفة المذهب).

ثالثاً: مصطلحات تطلق على بعض علماء المذهب:

ومماً يستعمل في كتب المذهب من المصطلحات؛ تلك الكلمات التي تُطلق ويُراد بها أعلام بأعيانهم؛ فيذكرون ألقابهم التي اشتهروا بها اختصاراً واجتناباً للتطويل بذكر الأسماء؛ ومن أشهر هذه المصطلحات ما يلى:

١) القاضي: ويقصد به القاضي محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن خَلَف بن أحمد بن الفرَّاء، المعرف بأبي يَعْلَى (ت٤٥٨هـ)؛ وهو لقب يطلقه عليه أهل



--3••**▶**----

الطبقة المتوسِّطة من علماء المذهب، وحتَّى أثناء المائة الثامنة.

أَمَّا المتأخِّرون؛ كصاحب (الإقناع) و(المنتهى) فيطلقونه ويريدون به القاضى علاء الدين عليّ بن سليهان المُرْداوي (ت٥٨٨هـ)(١).

٢) الشيخ: ويُقصد به موفَّق الدِّين أبو محمَّد عبد الله ابن قُدامة المقدسي (ت٠٦٢هـ)، وهو من إطلاقات طبقة المتوسِّطين؛ كابن قاضي الجبَل (ت٧٧١هـ)، والشمس ابن مفلح، وابن اللحَّام (ت ٨٠٣هـ)، وأبو بكر بن زيد الجُرُاعي.

أمَّا المتأخِّرون فيطلقونه ويقصدون به أبا العبَّاس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ)(٢).

٣) الشيخان: وهو لقب يطلق ويقصد به موفَّق الدِّين عبد الله ابن قُدامة المقدسي (ت ٢٠٠هـ)، ومجد الدِّين أبو البركات عبد السَّلام بن عبد الله بن أبى القاسم بن محمَّد بن تيميَّة (ت ٢٥٢هـ) (٣).

٤) شيخ الإسلام: اشتهر بهذا اللَّقب اثنان من أئمَّة المذهب هما: موفَّق الدِّين عبد الله ابن قدامة المقدسي (ت ٢٢٠هـ)، وأبو العبَّاس أحمد بن عبد الحليم

⁽٣) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢١٦).



⁽١) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢١٦)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٢١٣).

⁽٢) انظر: (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢١٦)، (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٢٠١، ٢٠١).



ابن تيميَّة (ت٧٢٨هـ)(١)، وإطلاقه على الثاني منهما أشهر وأكثر.

الشارح: ويطلق هذا اللقب غالباً على الشيخ أبي عمر عبد الرحمن ابن محمَّد بن أحمد ابن قدامة المقدسي (ت ٢٨٢هـ)^(٢).

7) الجماعة: ويقصد بهم عند الإطلاق سبعة من تلامذة الإمام أحمد؛ وهم: عبد الله وأخوه صالح ابنا الإمام أحمد، وحنبل ابن عمه، وأبو بكر المرودي، وإبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، وأبو طالب (ت٤٤٢هـ)، والميموني (ت٤٧٢هـ). وهم المعنيُّون بقولهم: «رواه الجماعة»(٣).

>>>3%\€K€

⁽٣) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (٢/ ٢٥٧).



⁽١) انظر: (المدخل المفصَّل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل) (١/ ٢٠٤).

⁽٢) انظر: (تصحيح الفروع) للمرداوي (١/ ٣٠)، (الإنصاف) (١/ ١٥)، (المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل) (ص٢١٦).



مُحتويًات الكِتابُ المُحتويًات الكِتابُ المُحتويًات المُحتويًات المُحتويًات المُحتابُ المُحتابُ

ج	كلمة الإدارة
خ	المقدمـــة
٣	مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان
٥	المطلب الأول: ترجمة إمام المذهب.
٥	أولاً: اسمه ونسبه وولادته
٧	- مَنْ أدركهم أبو حنيفة من الصحابة الكرام رَضَّالِلَّهُ عَنْاهُمْ
٨	ثانياً: نشأته وطلبه للعلم
٩	ثالثاً: أشهر شيوخه وتلاميذه
١١	رابعاً: ابتداء جلوسه للإفتاء والتدريس
١٢	خامساً: مصنَّفاته
۱۳	سادساً: محنته
۱٤	سابعاً: وفاته
١٥	المطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة
۱۷	المرحلة الأولى: تأسيس المذهب ونشأته (١٢٠هـ- ٢٠٤هـ)
۱۹	المرحلة الثانية: التوسُّع والنمو والانتشار (٢٠٤هـ- ٧٠١هـ)
۲١	المرحلة الثالثة: مرحلة الاستقرار (٧٠١هـ- وقتنا المعاصر)

۲٥	المطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب
	١) الكتاب
	٢) السُّنَّة
۲۸	٣) الإجماع
	٤) أقو ال الصحابة رَعَٰوَلَيْكُءَنْهُمُ
	٥) القياس
	٦) الاستحسان
	٧) العرف
	المطلب الرابع: أشهر مصنَّفات المذهب
	أولاً: الكتب المعتمدة
	ثانياً: المتون المعتمدة
٤٣	المطلب الخامس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيَّة
٤٣	أولاً: مصطلحات تتعلَّق بالأعلام
	- المصطلحات الكلميَّة
	- المصطلحات الحرفيَّة
٤٨	ثانياً: مصطلحات تتعلَّق بالكتب والمصنَّفات، وغيرها
	ثالثاً: مصطلحات تتعلَّق بالترجيح
٥٥	مذهب الإمام مالك بن أنس
٥٧	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب
٥٧	أوَّلاً: اسمه وكنيته ونسبه
۰.	ثانياً: مولده ونشأته



٥٩	ثالثا: طلبه للعلم
٦١	رابعاً: أشهر شيوخه
٦٣	خامساً: أشهر تلاميذه
٦٤	سادساً: مصنَّفاته
٦٥	سابعاً: ثناء العلماء عليه
77	ثامناً: وفاته
٦٩	لطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة
٦٩	أو لاً: مرحلة النشوء والتكوين (١١٠هـ-٣٠٠هـ)
٧.	ثانياً: مرحلة التطوُّر (٣٠١هـ-٢٠٠هـ)
٧١	ثالثاً: مرحلة الاستقرار (٢٠١هـ - العصر الحاضر)
٧٣	لطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب
٧٤	أوَّلاً: الكتاب الكريم
٧٤	ثانياً: السنّة النبويّة
٧٥	ثالثاً: الإجماع
٧٥	رابعاً: القياس
٧٦	خامساً: عمل أهل المدينة
٧٧	سادساً: قول الصّحابي
٧٨	سابعاً: شرع من قبلنا
٧٩	ثامناً: المصالح المرسلة
۸٠	تاسعاً: الاستحسان
۸١	عاشراً: سدُّ الذرائع
۸۲	الحادي عشر: الاستصحاب

٨٥	المطلب الرابع: مدارس المذهب
٨٦	أولاً: المدرسة المدنيّة
۸٧	ثانياً: المدرسة المصريّة
٨٩	ثالثاً: المدرسة العراقيّة
٩٠	رابعاً: المدرسة المغربيّة
97	خامساً: المدرسة الأندلسيّة
90	المطلب الخامس: أشهر مصنَّفات المذهب
90	أولاً: مصنَّفات مرحلة النشوء والتكوين
97	ثانياً: مصنَّفات مرحلة التطوُّر
97	١) مصنَّفات الفقه النظري (الفقه العام)
١	٢) مصنَّفات الفقه التطبيقي (الفتاوى والنوازل)
١	ثالثاً: مصنَّفات مرحلة الاستقرار
١	١) مصنَّفات الفقه النَّظري (الفقه العام)
١٠٤	٢) مصنَّفات الفقه التطبيقي (الفتاوي والنوازل)
۱۰۷	المطلب السّادس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيّة
۱۰۷	أولاً: المصطلحات الخاصّة بالأعلام والأئمّة
۱۰۸	- القسم الأول: المصطلحات الكلميّة
١١.	- القسم الثاني: المصطلحات الحرفيّة
111	ثانياً: المصطلحات الخاصّة بالكتب
111	- القسم الأول: المصطلحات الكلميّة
117	- القسم الثّاني: المصطلحات الحرفيّة
117	ثالثاً: المصطلحات الخاصّة بالمذاهب و الآراء





۱۱۳	رابعاً: المصطلحات الخاصّة بالترجيح والتشهير
119	مذهب الإمام محمَّد بن إدريس الشافعي
171	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب
171	أولاً: اسمه ونسبه
	ثانياً: مولده ونشأته
١٢٢	ثالثاً: رحلاته العلميَّة وأشهر شيوخه وتلاميذه
	رابعاً: وفاتـــه
	خامساً: ثناء العلماء عليه ومنزلته بينهم
	سادساً: مصنَّفاته غير ما ذُكر
	المطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة
	الطور الأول: التكوين والنضج ما بين عامي (١٩٥هـ-٢٠٤هـ)
	الطور الثاني: نقل المذهب وروايته واستقراره ما بين عامي (٢٠٤هـ-٥٠٥هـ)
١٣٥	الطور الثالث: تنقيح المذهب وتحريره ما بين عامي (٥٠٥هـ-١٠٠٤هـ)
	الطور الرابع: خدمة مصنّفات التنقيحيْن الأوَّل والثاني للمذهب؛ ما بين عامي
۱۳۸	(۱۰۰٤هـ) و (۱۳۳۵هـ)
	المطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب
	١) الأصل الأوَّل: كتاب الله تعالى
	٢) الأصل الثاني: السُّنَّة
	٣) الأصل الثالث: الإجماع فيها ليس فيه كتاب ولا سُنَّة
	٤) الأصل الرابع: قول الصّحابيِّ إذا لم يُعْلَم له مخالِف
	٥) الأصل الخامس: القياس

1	المطلب الرابع: أشهر مصنَّفات المذهب
١٥٠	١) أهمُّ الكتب المصنَّفة في طَوْرَي التكوين، ونقل المذهب وروايته واستقراره
	٢) أهمُّ الكتب المصنَّفة في طور التنقيح والتحرير
107	٣) أهم الموسوعات الفقهيّة في المذهب الشافعيِّ
107	٤) أهم كتب الفتاوي في المذهب الشافعيِّ
١٥٣	المطلب الخامس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيَّة
١٥٣	أولاً: مصطلحات لبيان تعدُّد الأقوال والأوجه
	ثانياً: أشهر مصطلحات الترجيح والاختيار
	ثالثاً: مصطلحات توضيحيَّة
	رابعاً: أشهر مصطلحات الأعلام
107	خامساً: أشهر مصطلحات الرموز التي اتفق عليها المتأخرون لأسماء العلماء
171	مذهب الإمام أحمد بن حنبل
۱٦٣	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب
174 174	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب أولاً: اسمه، ونسبه ثانياً: مولده، ونشأته
174 174	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب أولاً: اسمه، ونسبه ثانياً: مولده، ونشأته
174 174 178	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب
178 178 170	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب أولاً: اسمه، ونسبه ثانياً: مولده، ونشأته ثالثاً: طلبه للعلم رابعاً: أشهر شيوخه
178 178 176 170	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب أولاً: اسمه، ونسبه ثانياً: مولده، ونشأته ثالثاً: طلبه للعلم رابعاً: أشهر شيوخه
\ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \ \	المطلب الأوَّل: ترجمة إمام المذهب أولاً: اسمه، ونسبه ثانياً: مولده، ونشأته ثالثاً: طلبه للعلم رابعاً: أشهر شيوخه



۱۷٤	تاسعاً: وفاتـه
۱۷٥	لمطلب الثاني: أطوار المذهب ومراحله التاريخيَّة
۱۷٥	المرحلة الأُولى: طور النشأة والتأسيس (٢٠٤هـ-٢٤١هـ)
١٧٦	المرحلة الثانية: طور النقل والتطوُّر (٢٤١هـ-٣٠٤هـ)
۱۸۰	المرحلة الثالثة: طور التحرير والضبط والتنقيح (٤٠٣هـ-٨٨٤هـ)
١٨٢	المرحلة الرابعة: طور الاستقرار (٨٨٥هـ وما بعدها)
١٨٥	لمطلب الثالث: أصول الاستنباط العامَّة في المذهب
١٨٥	١) النصُّ (القرآن والسنَّة النبويَّة)
	٢) الإجماع
۱۸۸	٣) فتوى الصحابيِّ فيما لم يُعرف له مخالف
١٩٠	٤) الأخذ بالحديث المُرْسَل والضعيف إذا لم يكن في الباب شيءٌ يدفعه
	٥) القياس
	٦) الاستحسان
	٧) الاستصحاب
190	٨) سدُّ الذرائع
199	لمطلب الرابع: أشهر مصنَّفات المذهب
۲.,	القسم الأوَّل: كتب مسائل الرواية عن الإمام أحمد
۲٠١	القسم الثاني: كتب المتقدِّمين
	القسم الثالث: كتب المتوسِّطين
	القسم الرابع: كتب المتأخِّرين
۲ • ۹	لطلب الخامس: أشهر مصطلحات المذهب الفقهيَّة
۲ • ۹	أو لاً: مصطلحات خاصَّة للتميز بين أقو ال الإمام و أقو ال أتباعه



717	ثانياً: مصطلحات خاصَّة بالترجيح والتصحيح في المذهب
717	ثالثاً: مصطلحات تطلق على بعض علماء المذهب
711	* محتو يات الكتاب

>>13%€K€